الممارسة المنهجية في البحث الاجتماعي:

بحوث رأس المال الاجتماعي في مصر نموذجًا

أ.م.د/ جبرالله عباس حسن سلمان (*)

م.م/ محمد حسين أنور جمعة (**)

المستخلص:

يستهدف هذا البحث الراهن الوقوف على طبيعة الممارسة المنهجية في دراسات وبحوث رأس المال الاجتماعي، وقد اعتمد البحث على الأسلوبين الكمي والكيفي، باستخدام طريقة تحليل المضمون، حيث أُجري البحث على العينة الشاملة غير الاحتمالية لبحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي، وقد بلغ عددها ٥١ بحثًا ورسالة في تخصص علم الاجتماع فقط، مقسمة إلى ٢٦ بحثًا، و٢٥ رسالة ماجستير ودكتوراه، وقد تم جمع البيانات الميدانية باستخدام دليل تحليل المضمون، وقد كشف البحث عن مجموعة من النتائج من أهمها:

اعتمد الباحثون في دراسة رأس المال الاجتماعي في مصر على الأسلوب الكمي، وقلة منهم فقط من اعتمد على الأسلوب الكيفي والأسلوب التكاملي. وأن غالبية الباحثين درس رأس المال الاجتماعي عن طريق الأسلوب الوصفي، والوصفي التحليلي باعتبارهما أكثر الأساليب استخداما في البحث السوسيولوجي المصري. وعلي مستوي التحليل اعتمد ثلث الباحثين على التحليل الميكروسوسيولوجي، وربع الباحثين اعتمد على مستوي التحليل الميزوسوسيولوجي، تلتهما فئة من الباحثين مزجت بين مستويين أو أكثر من مستويات التحليل. وعلى مستوى القدرة التحليلية وسلامة الاستنتاج اتضح أن أكثر من نصف الباحثين اعتمدوا على مستوي الوصف، وأن الثلث منهم اعتمد على التحليل، بينما اعتمدت نسبة بسيطة جدًا على التفسير والتأويل والمقارنة.

الكلمات المفتاحية: الممارسة المنهجية– البحث الاجتماعي– رأس المال الاجتماعي– رأس المال

(*) أستاذ الأنثروبولوجيا المساعد بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة السويس.

(**) مدرس مساعد بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة السويس.

Methodological Practice in Sociological Research:

Social Capital Research in Egypt as a Model

Abstract: The current research aims to identify the nature of the methodological approach in social capital studies and research. The research relied on both quantitative and qualitative methods, using the method of content analysis, as the research was conducted on the comprehensive Non probability sample of social capital researches and theses: 51 researches and theses in sociology, divided into 26 research papers and 25 master's and doctoral theses. Field data were collected using the content analysis guide. The research revealed a set of results, the most important of which are: in the study of social capital in Egypt, researchers relied on the quantitative method, and only a few of them relied on the qualitative method and the integrative method; the majority of researchers studied social capital through the descriptive method and the descriptive-analytical method, since they are the most used methods in Egyptian sociological research; on the level of analysis, a third of the researchers relied on micro-sociological analysis and a quarter of the researchers relied on the level of mesosiological analysis, followed by a group of researchers who mixed between two or more levels of analysis; on the level of analytical ability and credibility of results, it became clear that more than half of the researchers relied on the level of description and that a third of them relied on analysis, while a very small number relied on explanation, interpretation and comparison.

Keywords: Methodological practice, social research, social capital, capital.

المبحث الأول: الصياغة التصورية للبحث

أولًا: موضوع البحث

شهد النصف الأول من القرن العشرين بدايات الاهتمام الأكاديمي العربي بالعلوم الاجتماعية مؤسساتيًا، من خلال إنشاء أقسام علمية متخصصة، وتولت مصر والمغرب والعراق ولبنان المبادأة من خلال إنشاء أقسام علمية والاعتماد على أساتذة أجانب في نقل المعرفة إليهم، والاعتماد على باحثيهم الذين أُرسِلوا لتلقي تعليمهم في مرحلة الدكتوراه في الجامعات الأجنبية – فرنسية وبريطانية وأمريكية– والتي مازالت إلى الآن تستقطب عددًا كبيرًا من الباحثين العرب وتُسهِم في تشكيل شخصيتهم وهويتهم وانتماءاتهم العلمية، وقد انعكست توجهات تلك المدارس العلمية على واقع العلم الاجتماعي في العالم العربي، فكل مدرسة علمية سواء فرنسية، أو بريطانية، أو أمريكية تشكل نموذجًا إرشاديًّا للمنتمين لتلك المدارس، حيث تمدهم بالموضوعات والتوجهات النظرية والمناهج والأدوات المفاهيمية، وهو ما برع فيه الباحثون العرب، واستمدوا تعليمهم بها، وعادوا إلى بلادهم لتقلد الوظائف الأكاديمية العلمية بدلًا من الأساتذة الأجانب. ونتيجة لتعدد المدارس السوسيولوجية التي تعلموا بها، واكتسبوا قيمها، فقد لوحظ وجود درجة من القطيعة المعرفية بين الباحثين العرب، من ناحية الموضوعات البحثية المتبناة، والتوجهات النظرية المتبناة، والمنهجيات المتبعة، وتدهور بنية الشبكات العلمية بين الأقسام العلمية بعضها البعض، وداخل الأقسام ذاتها؛ ويُعزي ذلك لنموذج التنشئة الأكاديمية الذي تدربوا عليه في الغرب، وهو ما انعكس بدوره على إهدار فرص المواءمة بين ما تم اكتسابه من قيم وتكنيكيات علمية، وبين واقع المجتمع العربي واحتياجاته وقضاياه التي تختلف نسبيًا عن قضايا مجتمعات التكوين، فثمة ضعف أصاب الذاكرة العلمية العربية نتيجة غض البصر عن حقيقة أن العلم حصيلة تراكمية لجهود سابقة، لوجود تلك القطيعة بين الأجيال العلمية الاجتماعية، بالإضافة إلى الضعف التشبيكي داخل كل قطر عربي علمي تخصصي (الحايس، ٢٠٠٤م).

وعلى مستوى الدراسات الأنثروبولوجية أكد "ريتشارد أنطون" أن البدايات الأولى للدراسات الأنثروبولوجية في مصر بدأت باستضافة الجامعة المصرية (جامعة القاهرة حاليًا) لأساتذة الأنثروبولوجيا البريطانيين البارزين من هؤلاء الأعلام "هوكارت"، و"ايفانز بريتشارد"، و"برستياني"، وقد ربط "أنطون" بين تلك النظرة وبين سيطرة المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع على القائمين على أمر تدريس العلوم الاجتماعية في مصر، وكان من شأن هذا الأسلوب من

التفكير أن يركز الاهتمام على الفلسفة وعلى المشكلات الاجتماعية، وكان من الطبيعي ألا يشارك أتباع مدرسة دوركايم في مصر النظرة التقليدية البريطانية إلى الأنثروبولوجيا الاجتماعية كبؤرة الاهتمام الأول، وما من شك أن هذا الوضع قد عوق انطلاق الدراسات الأنثروبولوجية المصرية من نواح متعددة. ويؤكد "أنطون" أن "رادكليف براون" كان أول أستاذ بريطاني يفد إلى مصر أستاذًا للأنثروبولوجيا وكان ذلك في عام ١٩٤٧م عندما استقدمته جامعة الإسكندرية لينشئ معهد العلوم الاجتماعية التابع لكلية الآداب بها، ولكن الدراسات الأنثروبولوجية حققت في الإسكندرية وبفضل "براون" دفعة قوية لها، وكان من تلاميذ مدرسة الإسكندرية في الأنثروبولوجيا الدكتور أحمد أبوزيد الذي شغل أول كرسي للأنثروبولوجيا أنشيء في مصر عام ١٩٧٠م.

وانطلقت الدراسات الأنثروبولوجية في مصر، حيث تعددت كراسي وتخصصات الرسائل والبحوث الأنثروبولوجية، وأنشئ كرسي للأنثروبولوجيا بجامعة القاهرة والذي شغله الدكتور أحمد الخشاب، والذي كان يمثل التقاليد البريطانية في الأنثروبولوجيا، ثم جاء الدكتور عاطف وصفي في منتصف الستينات من القرن العشرين بعد دراسته للأنثروبولوجيا في أمريكا فدخلت تقاليد الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية، وفي هذا الوقت كان الدكتور أحمد عيسى أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة الإسكندرية يُسهم بجهده في الإشراف على رسائل طلاب الماجستير والدكتوراه، وكذلك الدكتور محمد عاطف غيث والدكتور على إسلام الفار والدكتور عبدالحميد لطفي، ولقد كان ما يميز هؤلاء التباين في الإسهام، فمنهم من مزج في جهوده بين الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية، ومنهم من غلب الطابع الأنثروبولوجي على عمله.

ويؤكد أنطون أن الدراسات الأنثروبولوجية المصرية منذ بدايتها تميزت بإجراء الدراسات الميدانية على نطاق واسع وبشكل مركز وخاصة دراسات على عيسى وأحمد أبوزيد وعاطف غيث حيث يلاحظ أن الفروض التي انطلقت لتلك الدراسات للتحقق منها كانت مشتقة من كتابات علماء الاجتماع الفرنسيين مما حقق نوعا من الاتصال بين التراث السوسيولوجي الذي كان قائماً في مصر وتراث العمل الميداني المستحدث الوافد مع الاهتمام الانثروبولوجي وأن الدراسات الأنثروبولوجية لم تكن أعمالا أثنوجرافية وصفية بسيطة لبعض النظم الاجتماعية هنا وهناك أو لبعض المجتمعات المحلية ولكنها كانت أعمالا تحليلية مستندة إلى مادة ميدانية. ويلاحظ أنطون أن الدراسات الأنثروبولوجية في السبعينيات مازالت تركز اهتمامها الأول على مشكلات مصر الاجتماعية والاقتصادية وخاصة مشكلات النمو السكاني السريع والأسرة والتحضر والتصنيع، وتوطين الفلاحين، ويشهد على ذلك موضوعات الرسائل التي أجيزت في أقسام الاجتماع

والأنثروبولوجيا بجامعة الإسكندرية قبل استقلال قسم الأنثروبولوجيا. أما الاتجاه الثقافي في الدراسات الأنثروبولوجية فقد استطاع طوال السبعينيات وحتى ١٩٨٨م أن يحقق دفعة قوية تمثلت في كم الرسائل التي أجيزت للماجستير والدكتوراه، ومشروعات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. ثم يشير "أنطون" إلى سمة خاصة للدراسات الأنثروبولوجية الجامعية في مصر حيث تعيش الأنثروبولوجيا في الغالبية العظمى من الحالات مع علم الاجتماع في قسم واحد، وهو وضع قد يعتبره البعض معوقًا لانطلاق العلم الأنثروبولوجي، ولكنه يمثل علامة صحة ووسيلة من وسائل القوة، وقد أبرز بوتومور هذه الحقيقة وأكدها، حيث يؤكد على اتجاه كل من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى الالتقاء سواء من حيث الموضوع أو من حيث المنهج (الجوهري وآخرون، ٢٠٠٧م: ٨-١٠).

وعلى مستوى الدراسات السوسيولوجية فإن الأداء الأكاديمي في إعداد وتأهيل الباحثين الشبان، يكشف عن ضعف التنشئة الأكاديمية، حيث أشارت (دسوقي، ٢٠٠٤م) أن ثمة ضعف في البنية الهيكلية للأقسام العلمية والذي تمثل في ضعف مستوي أعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاونة، نتيجة لغياب الأجندات البحثية، وضعف الأنشطة العلمية والمقررات الدراسية وخاصَة في المرحلة الجامعية الأولى، كما أشار (بامية، ٢٠١٥م) في التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية إلى أن هناك تدهورًا في مستوي الباحثين العرب عبر الأجيال، ووجود درجة من القطيعة بين تلك الأجيال، والتدهور في مستوي علم الاجتماع العربي نتيجة تبني سياسات الانفتاح المؤسسي الجامعي في فترة السبعينيات، والتهاون في منح الشهادات خاصة في الدراسات العليا، ومن ثم فقد تحول إلى علم مدرسي أكثر منه بحثي، كما أثر ضعف الذاكرة العلمية الاجتماعية في بناء القطيعة المعرفية بين الأجيال، وعدم الاستفادة من الدراسات السابقة العربية في بناء التوجه النظري، مشيرًا إلى أن الجيل الحالي من الباحثين لا يعرف إنجازات الرواد العلمية في تاريخ علم الاجتماع العربي والمصري خاصة، ولا يقدم على تحليل مشاريعهم الفكرية لبناء نماذج وأطر نظرية ملاءمة وخاصة بالسياق المجتمعي، وتلك قيمة سلبية مكتسبة من خلال نسق التنشئة الأكاديمية لهم، وانعكاسًا للتنشئة الأكاديمية للعلماء الرواد الذين تلقوا تعليمهم من نماذج إرشادية أجنبية لا تري السياق الخاص بالمجتمع العربي نظريًا ومنهجيًا.

ونتيجة للشعور بالضعف في بنية البحث العلمي في العالم العربي، طالبت (التايب، ٢٠١٦: ١١٤) بضرورة مراجعة نشأة موضوعاته ومفاهيمه وتطورها، وأن يعكف المشتغلون بهذا العلم

على دراسة أنفسهم كباحثين ويتوقفوا أمام إنتاجهم من حيث الكفاءة والأسلوب المتبع في تناولهم النظري والمنهجي للظواهر الاجتماعية، معللة ذلك بأن مسألة نمو علم الاجتماع هي مسألة تاريخية واجتماعية وحضارية وثقافية عامة، فضلاً عن كونها مسألة إبستمولوجية ومهنية وأكاديمية، وأن نمو علم الاجتماع وتقدمه يكتسب صيغًا مختلفة في السياقات الثقافية والاجتماعية المتمايزة.

وقد ارتبطت موضوعات وقضايا علم الاجتماع في مصر في البداية بفكر المدرسة الفرنسية عن طريق البحث في الأخلاق والتربية، والأسرة واللغة والمسئولية والجزاء والسلطة والجريمة، والتبعية، وتقويم المشكلات الاجتماعية، فقضاياه كانت وقائية علاجية لم تبحث في تطور وتنمية المجتمع. ولقد أشار (فرغلي، ١٩٨٦م) أن نشأة علم الاجتماع في مصر كانت مؤسسية داخل جدران الجامعات والمعاهد، وظل حبيسها فترة طويلة كعلم مدرسي في التلقين والتأليف، حيث إن المؤلفات الأولية والتي تمثل أمهات الكتب لعلم الاجتماع المصري والعربي كانت كتبًا مدرسية من حيث تناولها لقضايا وموضوعات العلم، كما كانت موضوعات التدريس في علم الاجتماع موضوعات عامة، لم تهتم بتدريس القضايا الجوهرية للمجتمع المصري، وبالتالي لم تقدم فكرًا اجتماعيًا متعلقًا بالسياق المصري، وهذه الكتابات اتسمت بالترديد والتكرار فيما بينها وليس التراكم، واعتمدت على الترجمة من الأعمال الغربية، مما أفقدها الأصالة الفكرية المجتمعية والقدرة على التراكمية العلمية، وهذا ما يؤكد على أن علم الاجتماع كان تابعًا على المستوي النظري والمنهجي فلم يكن مبدعًا وناقدًا، وذلك ما أثر على قدرته في تحقيق الإضافة من الشقين العلمة والمجتمعي، والتبعية لم تكن على مستوي الممارسة المنهجية التي حادت نسبيًا نحو المدرسة الأمريكية الوظيفية، فالباحثون اعتمدوا على موضوعات متعلقة بالسياق الغربي والتي قد لا تمثل وقائع مجتمعية فعلية، فتحول البحث العلمي الاجتماعي لصراع أيديولوجي بين باحث يرغب في تناول قضايا غير واقعية لسياقه الاجتماعي، وما بين قضايا ووقائع فعلية لم يتم النظر إليها، أو تم الاعتماد على أساليب وأدوات لم تتناسب مع السياق الاجتماعي. وأشار (الجوهري، ١٩٨٠: ٧) إلى أن هناك ثمة خلط أصاب علم الاجتماع المصري في نشأته بين الترجمة والتأليف عند الكتابة باللغة العربية، وسلكت العديد من الكتابات الأكاديمية هذا المسار لسهولته وسرعة إنجازه مما جرد العلم من خصوصيته المجتمعية، وتسبب في تأخر مسيرته زمنيًا للفاصل بين البحث الميداني الواقعي لوقائع المجتمع، والنسق النظري والأيديولوجي –الفلسفي المجرد– الموجه والمفسر، والأساليب والأدوات المنهجية المتبعة.

وأوضح (شرف الدين، ٢٠٠٩م) عدم قدرة الباحثين على تحديد أهداف دقيقة للبحوث، كنتيجة حتمية لغياب الدقة عند التصميم المنهجي، وأن الرسائل الجامعية تفتقد للحبكة المنهجية من تحديد الأساليب والأدوات الملائمة، والذي بدوره انعكس على قصور في صياغة وفهم إشكاليات ومشكلات البحوث، وبناء الفرضيات والفروض، بالإضافة لوجود استعراض مطول غير مفيد في الأطر النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة، وعدم قدرة الباحثين على الربط بين الشقيين النظري والميداني، فمعظم الرسائل الجامعية تفتقد إلى المنهج المناسب والبناء في التحليل والتفسير. وأشار (حجازي،١٩٨٦م: ٢٥) إلا أن أغلب البحوث والرسائل العربية لم توفق في اختيار المنهجية الملائمة، واعتبر أنه إذا كانت المداخل المنهجية قاصرة وغير ملائمة للسياق المجتمعي وطبيعة الموضوع ومشكلته البحثية، فإنه من الطبيعي حدوث أخطاء وقصور في عملية البحث، وعدم القدرة على تقديم أية إضافة علمية معرفية، وعلل مظاهر الأزمة المنهجية في إخفاق الباحثين في اختيار موضوعات الدراسة ومتغيراتها وعدم ارتباطها بالسياق المجتمعي العربي. وخلص (الضحيان، الدليمي، ١٩٩٨م: ٨٧-٩٠) إلى أن نسبة كبيرة من الرسائل العلمية بشقيها الماجستير والدكتوراه لا تتضمن أي إضافة علمية حقيقية، رغم أن الإضافة العلمية تعد الهدف الرئيس لأي بحث يصبغ بالمسمى العلمي، وعللا ذلك لتشوه الممارسة المنهجية، وتناول موضوعات غير مناسبة، وصياغة الإشكاليات بطريقة مستعجلة غير واضحة، وعدم اتباع الخطوات اللازمة في منهجيات البحث، ويكون ذلك من خلال الاطلاع على المعرفة العلمية المتراكمة المتعلقة بمجال الرسالة المباشر أو غير المباشر، إلى جانب عدم تحديد المرجعية النظرية للبحث، وكذلك عدم فهم الواقع الاجتماعي المحيط فهماً علمياً.

وأشار (زايد، ٢٠١٦م) إلى بعض المشكلات المنهجية التي تعاني منها البحوث، ومنها فقدان مشكلة البحث حيث يتجه الباحث لتناول موضوعات لا تمت بصلة لموضوع بحثه، بدلاً من أن يسلك دربًا مستقيمًا صوب موضوعه، وأشار -أيضًا- للقوالب المنهجية أو النماذج المنهجية المتبعة التي يسلكها الباحثون دون وعي أو استخدام بإدراك، وأضاف -أيضًا- أن الباحثين يصيغون فرضيات بين المتغيرين التابع والمستقل، وعند البحث الميداني يتم قياس متغير واحد منهم دون الآخر، أو يتم قياس كلٌ منها دون تحليل إحصائي محدد لإيضاح العلاقة بينهما. وأوضح (بامية، ٢٠١٥م) في تقرير تحليل محتوي المنهجيات المتبعة لعدد من المجلات الدورية العلمية الاجتماعية العربية، وتوصل إلى أن الاعتماد على الإحصاءات الثانوية التي لم ينتجها

الباحث توجه بارز، وأن الباحثين العرب يهتموا بالاستبيان والمقياس بدرجة ملموسة، وأن ثمة هناك ضعف في الاعتماد على المنهجيات والأدوات ذات الصلة بالعمل الميداني كالملاحظة والمعايشة والمقابلة، بالإضافة إلى معدل ضعيف أعمق تأثيرًا في الاعتماد على المقارنة ودراسة الحالة وهي أساليب منهجية في غاية الأهمية للممارسة البحثية القويمة، فمسألة الممارسة المنهجية ما بين الكم والكيف والجمع بينهم تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه العمل البحثي، فالاعتماد على الإحصاءات الثانوية الجاهزة والإحصاءات الميدانية فقط يعبر عن درجة من الاستسهال من قبل الباحثين من أجل إنتاج كم لا كيف، ووصفهم "فيكتور هوجو" بالبروليتاريا الفكرية، وهذه النتيجة توجه إلى أهمية النظر لآليات الممارسة المنهجية لكل موضوع بحثي، بغية الوصول لنموذج أمثل للدراسة يتوج المسارات البحثية العربية نحو الإجماع الفكري.

وأوضح (المصري، ٢٠١٧م: ٣٩: ٤٠) أن المنهج الكيفي تملَّك السيطرة نسبيًا حيث بلغ ٤٩% من العينة بأساليبه المنهجية كالمقابلة والملاحظة وحلقات المناقشة البؤرية. في مقابل ٤٦% للمنهج الكمي بأساليبه المنهجية من مسوح ومقارنة وأدواته من استبيانات ومقاييس. وبلغ التكامل المنهجي من خلال الجمع بين الكم والكيف نسبة ٥% وهي نسبة منخفضة جدًا. وأشار (القصاص، ٢٠٠٤م) إلى أن البحوث الوصفية أصبحت تمثل النمط الغالب للبحوث العلمية، وتفتقد تلك البحوث إلى التنظير والدقة المنهجية، فتلك بحوث سريعة في إنتاجها والهدف منها يكون تلبية الحاجات العلمية والمادية الضرورية للباحثين، فتلك البحوث لا تقدم تفسيرًا لما يتوصل إليه الباحث من نتائج، وأشار إلى أن أزمة تلك البحوث تتمثل في الاعتماد على مداخل نظرية قاصرة، والاعتماد على أدوات غير مناسبة أو بتكنيكيات غير سليمة، مع وجود أخطاء في الممارسة البحثية، والضعف القدرة البحثية في تناول النظرية.

وأشارت (بوسحلة، ٢٠١٨) إلى أن الاعتماد على المنهج الكمي مع إهمال الكيفي أفرغ العلم من محتواه وحصره في مجموعة بيانات ونتائج كمية دون تحليل لحيثياتها، وأصبح هناك اعتماد على الأدوات دون تحكم فيها وتعديل مما أفقد البحث التكامل المنهجي، بالإضافة لضعف التكامل المنهجي، وضعف التنقيب على المراجع الأصيلة والحديثة في آن واحد والاعتماد على النصوص المترجمة دون تمحيص أو تدقيق، بالإضافة إلى عدم تطابق وحدة التحليل والمنهج والأداة في البحوث المنجزة مع القضايا المدروسة. وأشار (حجازي، ١٩٨٥م: ٦) إلى أن الغالبية من البحوث والرسائل أصبحت تسلك مساراً فينومولوجياً مقتصرًا على وصف الوقائع دون تفسيرها، وهو ما ينعكس بدوره على المنتج المعرفي النهائي من خلال عجز تلك البحوث

والرسائل عن الوصول إلى نتائج وتوصيات ذات فائدة في فهم الواقع الاجتماعي وتفسيره. وأكد – أيضًا– (حجازي،١٩٩٠م) على أن الباحثين في مصر انقسموا في المقولات النظرية المفسرة والموجهة لسياق العلم، وأن البعض منهم اعتمد على الترجمة بدل العمل الإبداعي العلمي، وخلص إلى أن هناك ثمة قصور واضح في الأساليب المنهجية التي تم تناولها من قبل الباحثين في البحوث الميدانية، فالباحث يتناول إطارًا نظريًا محددًا، ثم ينفذ دراسته الميدانية في سياق آخر، أي يتناول أو يتبني توجه نظري مغترب لتحليل بحث ميداني لا يتناسب جزئيًا معه، فيصبح بحثه شقين منفصلين لا رابط بينهما، فحجازي توصل إلى أن هناك غيابًا للإبداع الحقيقي، وتشوه للممارسة البحثية المصرية بين الترجمات والأطر النظرية والمنهجية الغربية المتبناة.

كما أشار (كانتيني، ٢٠١٨م: ٢١) إلى أن مرحلة الدكتوراه ليست أكثر اللحظات إنتاجًا وإبداعًا من قبل الباحثين، وبناء على تقصي استطلاعي للرؤي من قبل الباحثين والأساتذة توصل إلى أن رسائل الماجستير أفضل نوعيًا من رسائل الدكتوراه، على اعتبار أنه في كثير من الأوقات تصبح الدكتوراه استعادة للماجستير. واعتبر ذلك انعكاسا لممارسات الترقي، وتدني الأجور، وكثرة المسؤوليات الاجتماعية.

كما أشار (الحايس، ١٩٩٦م وجمعه، ٢٠٢١م) إلى الاعتماد المفرط في الممارسة المنهجية على الأسلوب الوصفي، والاعتماد على الاستبيان كأداة منهجية، معتبرًا إياها سبب سطحية التناول والتحليل وهو ما انعكس بفعله على النتائج، على اتجاه الباحثين لدراسة المجتمع المحلي فقط متجاهلين القومي والعالمي، وتوصل إلى أن معظم الدراسات لم تصل إلى نتائج إجرائية تصلح للتطبيق، وفي دراسة كلٍّ من (الحايس، ٢٠١١م؛ وجمعه، ٢٠٢١م) أشارا إلى أن ثمة وجود خلل منهجي لدي الباحثين والدارسين يتجسد في ضعف الأطروحات المقدمة منهم، وضعف الإجراءات المنهجية وعدم القدرة على تحديد مشكلة البحث والاستفادة من الدراسات السابقة وتحديد الأهداف والفروض أو التساؤلات والقصور في تحديد المفاهيم، مع وجود نسبي لأطروحات اختلفت نتائجها عن مسار أهدافها، وضعف في استنتاج البيانات، ومن ثم صعوبة الإسهام والإنتاج المعرفي.

وبناء على ما سبق تَحدد الهدف العام للدراسة الراهنة في الكشف عن طبيعة الممارسة المنهجية في دراسة رأس المال الاجتماعي في البحوث الاجتماعية في مصر. **وانطلاقًا من**

الهدف العام للدراسة يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: ما طبيعة الممارسة المنهجية في دراسة رأس المال الاجتماعي في البحوث الاجتماعية في مصر؟

ثانيًا: أهمية البحث: وتنقسم أهمية البحث إلى نوعين:

١ –الأهمية العلمية:

تكمن أهمية البحث الراهن في جملة المعلومات والمعارف الجديدة التي يتوصل إليها البحث، والتي تُضاف إلى المعرفة القائمة حول الظاهرة، وبالتالي إثراء النظرية العلمية حول بحث ودراسة رأس المال الاجتماعي، كما يُسهم هذا البحث في الوقوف على طرق وأساليب مقاربة مفهوم رأس المال الاجتماعي وتوصيفه في مجالات التنمية في مصر في بحوث علم الاجتماع.

٢ –الأهمية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية في المعلومات والمعارف العلمية المتمثلة في النتائج والتوصيات الإجرائية التي يمكن تحويلها إلى تطبيقات تفيد المجتمع والتنمية بشكل عام، وتتحدد الأهمية التطبيقية للبحث الراهن في الآتي:

أ– محاولة التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات القابلة للتطبيق في مجال إرشاد وتوجيه الباحثين إلى كيفية الممارسة البحثية وفق الضوابط والإجراءات التي تؤدي إلى مراعاة وضبط اعتبارات الشكل في كتابة التقرير العلمي للرسائل.

ب– المساعدة في الخروج بمجموعة من النتائج العلمية حول ضوابط الممارسة المنهجية للظواهر الاجتماعية عامة، وظاهرة رأس المال الاجتماعي بصفة خاصة.

ج– الخروج بمجموعة من النتائج العلمية حول قضايا ومشكلات الممارسة المنهجية، يمكن أن تلفت انتباه الأساتذة المشرفين على الرسائل إلى المشكلات والتحديات التي تواجه الباحثين في ميدان الممارسة البحثية، وبالتالي إمكانية الإسهام في تنشئة الباحثين تنشئة علمية سليمة.

ثالثًا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها

انطلاقًا من مشكلة البحث، يتحدد الهدف العام للبحث في الكشف عن طبيعة الممارسة المنهجية في دراسة رأس المال الاجتماعي في البحوث الاجتماعية في مصر، ولتحقيق الهدف يحاول البحث الراهن الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١-ما المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في دراسات رأس المال الاجتماعي؟

٢-كيف تمت صياغة المشكلات البحثية وأهدافها؟

٣-ما طبيعة التحليل المنهجي للبيانات الإمبيريقية في بحوث رأس المال الاجتماعي؟ وما مدى قدرة الباحثين على اشتقاق (استخلاص) نتاج عامة متسقة مع أهداف بحوثهم؟

٤-ما أساليب التحليل والتفسير المتبعة لمتغيرات البحث؟

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والمقاربات النظرية للبحث

أولاً: مفاهيم البحث وتعريفاته الإجرائية

١-**الممارسة المنهجية:** تتّمثل الممارسة المنهجية في الكيفية التي انتهجها الباحث في المراحل الإجرائية لبحثه، وكيف تناول الظاهرة المراد بحثها، بدءًا من ملاحظاته لها ورصدها إمبريقيًا وصياغة عنوانه وتحديد مشكلته وتبينه مفاهيمه وأسلوبه الإجرائي وأدواته المستخدمة وكيفية صياغتها لتناسب واقع الظاهرة المدروسة. فكل بحث يستند إلى إجراءات منهجية مستقاة من فكر وتنظيم وتكامل الرؤية العلمية للباحث، والتي يتناول من خلالها ظاهرة بحثه ويعالجها، وقد استعمل أفلاطون كلمة المنهج بمعني البحث أو النظر أو المعرفة، واستخدمها أرسطو بمعني البحث، واستخدمت ابتداء من عصر النهضة الأوروبية بمعني طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة (حسن، ١٩٨٢م: ٢١٠)، وعند الحديث عن البحث العلمي لابد من أن نستعمل ثلاثة مصطلحات منهجية وهي النهج والمنهاج والمنهج، فلكل منها استخدامًا خاصًا، يعين في توضيح جانب أساسي مهمٍّ من تصميم البحوث الاجتماعية، فاللغة العربية أمدتنا باشتقاقات متنوعة من أصل ثلاثي واحد وهو نَهَجَ، فالنهج هو الطريق المستقيم الواضح، والمنهاج هو الخطة المرسومة، والمنهج هو الطريق البين إلى الحق في أيسر سبله، فالمنهج له معانٍ اصطلاحية مختلفة منها ما يعني إجراء أو عملية لإحراز شيء أو لتحقيق هدف، كما تعني إجراء نظاميًا تفنينيًا وبخاصة في البحث العلمي، أو خطة نظامية لعرض مادة للتعليم أو التوجيه، كما تعني فرع من فروع المعرفة أو الدراسة يتناول مبادئ وتفنيدات التحقيق العلمي (الساعاتي، ١٩٨٢م: ٢٧: ٢٨)، ويعد الأسلوب المنهجي Method هو حجر الأساس في إجراء البحوث، فلا يستقيم البحث العلمي بدون منهج يستند إليه، وبالحديث عن المنهج العلمي نجد تعددية رهيبة في مسمياته بين العلوم المختلفة، لكن يجب التأكيد على أن هذه

التعددية لا مكان لها، فالمنهج العلمي واحد في كافة العلوم وهو قائم على التفكير العلمي، إنما تشعباته المختلفة ما هي إلا أساليب تستخدمها تلك العلوم تحت مظلة المنهج العلمي، وأصل المنهج العلمي هو الاستقراء القائم على الملاحظة ثم التجربة ثم وضع الفروض، فاختبارها ثم وضع القانون فتطبيقه وتحويله لنظرية علمية، ويشير اصطلاحيًا إلى التكتيك العلمي الذي يستعمله دارس موضوع معين في جمع وتحليل البيانات بغية الحصول على البيانات التي يقوم عليها بناء النظريات وتكوين القواعد، فالمنهج هو مجموعة القواعد المعرفية والمنهجية التي توجه الباحث الاجتماعي في جمعه وتفسيره للمعطيات الاجتماعية، وتحقق له نوعًا من الفهم لتصميم البحث والوقوف على الإجراءات العلمية المناسبة للدراسة أو على الاستخدام المناسب للنظرية العلمية (هويدي،١٩٨٤م: ٣١)، ويشير مفهوم المنهج إلى الكيفية أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة مشكلة موضوع البحث، ويعرف التصميم المنهجي بأنه عملية اتخاذ قرارات قبل ظهور المواقف التي ستنفذ فيها هذه القرارات (حسن،١٩٨٢م: ١٢٥: ١٣٤).

وفي ضوء المعطيات النظرية السابقة يمكن صياغة التعريف الإجرائي للممارسة المنهجية في ضوء المؤشرات التالية:

الأسلوب الذي سار الباحث وفقًا له في دراسته لرأس المال الاجتماعي من حيث:

أ-الضبط المنهجي وسلامة الإجراءات. ب-أسلوب التحليل والمقارنة لمتغيرات البحث.

ج-سلامة الاستنتاج (المتغيرات التفسيرية).

٢- **رأس المال الاجتماعي:** هناك شبه اتفاق بين مُختلف الباحثين على أن أول تحليل علمي منظم ومعاصر لمفهوم رأس المال الاجتماعي أنتجه (بيير بورديو Pierre Bourdieu)، الذي عرف المفهوم بأنه تجميع لمصادر فعلية أو محتملة تتصل بانتمائه لشبكات ممتدة، تنطوي على علاقات مؤسسية تقوم على الاعتراف المتبادل والاحترام المتبادل (Daly, 2005:12). وهناك تعريف آخر لـ (بورديو) يركز على البعد البنائي، حيث عرف رأس المال الاجتماعي بأنه مجموعة من الموارد المتحققة والممكنة، التي تتوافر للشخص بفضل حيازته لشبكة من العلاقات للتعارف والقبول بين الأفراد. فرأس المال الاجتماعي يقتضي وجود شيء أكثر من شبكة علاقات، ففي رأيه أن الأمر ينطوي على تعديل العلاقات المتاحة مثل (الجوار، العمل، والصداقة، وحتى القرابة) إلى علاقات ضرورية وانتخابية تنطوي على التزامات متبادلة، ويشعر بها الشخص من

تلقاء ذاته (مشاعر الامتنان، والاحترام، والصداقة)، أي أن العلاقات بين الأشخاص لابد أن تكون من نوع خاص قائمة على الثقة المتبادلة والإيجابية (حجازي، ٢٠٠٦م: ٣ – ٥).

وجاءت كتابات كولمان خلال الثمانينيات عن رأس المال الاجتماعي في إطار محاولته للربط بين الظواهر الاجتماعية والتقدم الاقتصادي في سياق نظرية الاختيار العقلاني الرشيد(عبد الحميد،٢٠١٠: ١٧). مُفسرًا كيف يعمل رأس المال الاجتماعي وينتج؛ وذلك من خلال ممارسة الفاعلين السيطرة على الموارد بعقلانية (Coleman, 1988:1-95). ومن هنا فإن رأس المال الاجتماعي عند كولمان ينتج من قدرات الأفراد على العمل المشترك فيما بينهم، من أجل تحقيق أهداف مشتركة تصب في مصلحة المجموع المتفاعل؛ ولهذا لا يقف الأمر – من وجهة نظره – عند حد بناء رأس المال الاجتماعي، من خلال التفاعلات الجمعية، بل إن الأمر يتجاوز ذلك نحو بناء المشترك الإنساني ككل؛ حيث يؤدى رأس المال الاجتماعي إلى خلق رأس المال البشري؛ ولذلك أكد كولمان على أن رأس المال الاجتماعي يختلف عن رأس المال المادي، أو رأس المال البشرى الخاص بالأفراد؛ حيث يتسم رأس المال الاجتماعي بالاعتماد على التبادل والعلاقات.

وينطلق بوتنام من رؤية بنائية تعمل على التدرج من البنية إلى الفعل فرأس المال الاجتماعي لا يتم بعيدًا عن تلك البنية، فبدون الشبكات الاجتماعية التي تزداد كثافة وتعقيدًا لن تظهر أية وحدات أو تفاعلات اجتماعية تدل على رأس المال الاجتماعي، فالبنية الاجتماعية أو المجتمع المصدر الأساس لتكوين رأس المال الاجتماعي، ففي أية مجتمع تضعف فيه الشبكات الاجتماعية لا ينجح الأفراد في بناء علاقات اجتماعية ذات رأس مال اجتماعي كثيف. ويبدو واضحًا أن بوتنام يعيد قراءة دوركايم في حديثه عن التضامن الجمعي عبر الشبكات الاجتماعية القوية أو الضمير الجمعي كما يتمثل عند دوركايم. من هنا يتضح أن رؤية بوتنام لرأس المال الاجتماعي، جاء أكثر شمولاً لدراسة البناء الاجتماعي، إذ يتضمن دراسة المجتمع، والبيئة السياسية التي تشكل البناء الاجتماعي. وتضمنت هذه الرؤية العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الطبقات، وكذلك الأنظمة السياسية، والحريات الدينية، والسياسي؛ وبذلك جاءت آراء بوتنام كمحاولة لاستكشاف المفهوم كملكية لتجمعات كبيرة، أي على مستوي الوحدات الكبرى على خلاف رؤية بورديو و كولمان التي تناولت رأس المال الاجتماعي على المستوى الفردي، أو الجماعات المتوسطة (جمعه، ٢٠٢١م: ٦١).

ويشير (فوكوياما) كذلك إلى أن رأس المال الاجتماعي هو قدرة الناس على العمل من خلال المجموعات ومنظمات المجتمع، فرأس المال الاجتماعي هو المعايير المشتركة، أو القيم التي تعزز التعاون الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية الفعلية، أي أنه وسيلة نفعية تلعب دورًا مهمًّا للغاية للتواصل والتعاون في طائفة واسعة من الأنشطة (Fukuyama,2002:27).

وكان لبورتس portes إسهام واضح في تقديم تصور نظري شامل لأحوال رأس المال الاجتماعي وطبيعته، وذهب إلى أن القدرة على امتلاك رأس المال الاجتماعي لا تنبع من الفرد ذاته، وإنما تنبع من امتلاك الفرد لسلسلة من العلاقات مع الآخرين، ومن ثم يكون رأس المال نِتَاجَ الرسوخ في شبكة العلاقات التي بدورها تنطوي على موارد كامنة يستخدمها الأفراد لتوليد الأرباح والمنافع من وراء الأفعال الغائية (مثال الحصول على وظيفة مرموقة، أو الحفاظ على المنافع والعوائد المترتبة على الأفعال التعبيرية). ومراكمة الأرباح، والعوائد على مستوى الأفراد يكون مُفيدًا للجماعة أيضًا(Portes، 1995: 1-40). كما اعتمد مفهوم رأس المال الاجتماعي عند بورتيس على قراءة أخرى لنظرية الاختيار العقلاني الرشيد كالحصول على تميز اجتماعي معين يتطلب شبكة من العلاقات اللازمة لهذا التميز، فلابد من ثمن اجتماعي يدفعه المرء والجماعة كي تزداد قوته الاجتماعية. من هنا يتضح أن بورتس تناول مفهوم رأس المال الاجتماعي على مستوي الوحدات الصغرى والمتوسطة كما تناوله " بورديو" و " كولمان"، فمفهوم رأس المال الاجتماعي لدي بورتس يعتمد كليًا على شبكة العلاقات الاجتماعية التي يحرزها الفرد.

عرف "مايكل وولكوك" رأس المال الاجتماعي بأنه الالتقاء المعرفي بين العاملين في مجال ما حول بعض الأمور والأشياء، وعبر عن رأس المال الاجتماعي الرابط من خلال العلاقات بين الأفراد والجماعات من مختلف الطبقات أو مستويات القوة (Putnam,2001,1؛ Kitapci,2017,583)، وهذا يعد إبرازًا لرأس المال الاجتماعي الرسمي، وتوسيعًا للمفهوم بإدراج الطبقات ومستويات القوة كعنصر مؤثر في بناء رأس المال الاجتماعي، وهو ما يعود بنا لرؤية ابن خلدون حول الجاه والسلطة والعصبية، وما يعود على الفرد من منافع من أثرهم. ورأي تشارلز بوش(Bush,2018:5) رأس المال الاجتماعي كظاهرة اجتماعية خلقت من التفاعل الإنساني، فهو محصلة الموارد النفعية التي تساعد الأفراد والمجتمعات للوصول لأهدافهم. وعرفت مجموعة البنك الدولي رأس المال الاجتماعي بأنه مجموعة من القواعد غير الرسمية التي تدعم العلاقة بين فردين أو أكثر، وتتدرج القواعد التي تنظم العمل التطوعي من العلاقات التبادلية بين

الأصدقاء إلى مختلف أنواع العلاقات البشرية الأكثر تعقيدًا. وعرف "رونجيو زهانج" (Zhang and Others,2018:378:379) وزملاؤه رأس المال الاجتماعي بأنه مجموعة من الأفعال أو المصادر المحتملة التي يحتويها ويسيطر عليها الفرد من الشبكات والعلاقات، فهو بناء اجتماعي للعلاقات التي تحصر وتصدر الموارد. ورأي "ناهيبت" Nahapiet "وجوشال" Ghoshal أن رأس المال الاجتماعي نوع من الثقة والتعاون التي تتطور بواسطة تنمية شبكة العلاقات الشخصية، وقسما رأس المال الاجتماعي إلى ثلاثة مستويات هي: رأس المال الاجتماعي البنائي والذي يتضمن العلاقات الشخصية وكثافة الشبكة والموقع في الشبكة، ورأس المال الاجتماعي العلائقي والذي يتضمن اللغة المشتركة والرموز ومعرفة المعايير والمعتقدات، رأس المال الاجتماعي المعرفي والذي يتضمن الثقة والهوية(Zhang and Others,2018:379) . وهنا قدم كلا من "ناهيبت وجوشال" تقسيمًا لأنواع رأس المال الاجتماعي وهم رأس المال الاجتماعي البنائي، ورأس المال الاجتماعي العلائقي، ورأس المال الاجتماعي المعرفي وهذا التقسيم يعد توسعه لمضمون المفهوم.

وركز الباحثون في المجتمعات النامية في معالجتهم لمفهوم رأس المال الاجتماعي على دوره في عمليات التنمية فأشار (زايد وآخرون،٢٠٠٦م: ٩ ،١٠) إلى أن المفهوم يقوم على التفرقة بين مستويين:

المستوى الأول: رأس المال الاجتماعي العضوي، وهو الرصيد الذي يمتلكه الفرد أو الجماعة من العلاقات الاجتماعية أو من القيم أو حتى من رموز المكانة والهيبة والقوة والسلطة والتي تجعله يحتل موقعًا معينًا في نظام التدرج الاجتماعي القائم.

المستوى الآخر: رأس المال الاجتماعي المتغير أو المتحرك، وهو الطريقة التي يُستخدم بها رصيد الفرد من رأس المال الاجتماعي، ولا يوصف ذلك الاستخدام بأنه إيجابي أو سلبي، إنما هو استخدام لصيق بالممارسة وباستراتيجيات السلوك التي يتبعها الفاعلون لتحقيق أهدافهم.

وفي ضوء المعطيات النظرية السابقة يمكن صياغة التعريف الإجرائي لبحوث رأس المال الاجتماعي، وهي البحوث التي استخدمت مفهوم رأس المال الاجتماعي كمتغير مستقل أو متغير تابع أو كنظرية.

ثانيًا: المقاربات النظرية حول البحث

-رؤي فلاسفة العلم والمنهج:

١-عبدالرحمن بن خلدون:

يعتمد المنهج العلمي عند ابن خلدون على خمس قواعد منهجية أساسية أسهمت في تمييز موضوع علم الاجتماع عن التاريخ وغيره من العلوم الاجتماعية، وهي: الشك والتمحيص، التشخيص المادي، تحكيم أصول العادة وطبيعة العمران، القياس بالشاهد والغائب، والسبر والتقسيم.

أ-القاعدة المنهجية الأولي: الشك والتمحيص:

بني ابن خلدون قاعدته المنهجية الأولى وفق ما ورثه من معرفة كبار أئمة الفقه الإسلامي، أمثال الغزالي وابن تيمية، وكذلك من خلال علم الحديث وطرق التثبت من صحة ما يروى عنه، ولم يكن ابن خلدون شكاكًا -فقط- إذ كان باحثًا ناقدًا، وبدلًا من أن يستخدم شكه المنطقي في علمي الفقه والكلام -فقط- استعان به في إثبات موضوع علمه الجديد العمران البشري-علم الاجتماع- وبيان مسائله وظواهره وعلله وأسبابه، فهو قد استخدم الشك في تمحيص وفحص الروايات والأخبار في التاريخ، حيث إن التاريخ صورة للماضي مرآة للحاضر وانعكاس للمستقبل (الساعاتي، ٢٠٠٦م: ١٠٣)

وأشار ابن خلدون لأسباب الكذب في الأخبار والروايات، والتي تثبت أحقية الشك في تحليل القضايا الاجتماعية بقوله: "ولما كان الكذب متطرقًا للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه. فمنها التشيعات للآراء والمذاهب ... الثقة بالناقلين.... الذهول عن المقاصد.. توهم الصدق.. الثقة بالناقلين... الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع .... تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح، وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك.. الجهل بطبائع الأحوال في العمران.." (بن حلدون، ١٩٦٥م: ٣٣)، وأسباب الكذب، هي: التشيعات للآراء والمذاهب والأفراد حين تتوافق فكرة مع معتقداتهم أو رغبتهم يتقبلونها من أول مرة حتى، وإن كانت في غير محلها. تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب؛ وذلك بكثرة المدح والثناء في محله أو في غير محله فتصبح الصورة العامة مدحًا، وإنجازًا حتي وإن كان الباطن غير ذلك، حيث يتم تزييف التاريخ ولا سبيل إلى الكشف عن الحقائق إلا بالتقصي الدقيق والتمحيص الواعي.

-الثقة بالناقلين الذين ينقلون الأخبار ويقصون التاريخ ويقدمون المعرفة والإرشاد ويعرضون الخبرات بالحكاية أو بالكتابة، ومن أسباب هذه الثقة توهم الصدق فالعامة تصدق ما يقصونه دون تمحيص.

-الذهول عن المقاصد حيث إن كثيرًا من الناقلين والباحثين في العلوم الاجتماعية لا يعرفون القصد بما سمع ورأي، وينقل ويرصد وفق تخمينه وظنه لوجود فوضي عقلية وذهنية تمنعه من تحديد مبتغاه بدقة.

-ولوع النفس بالغرائب وسهولة التجاوز على اللسان وعدم محاسبتها على الخطأ والمطالبة بالاعتدال والصدق في الخبر، فكثير من أخبار الاقتصاد والسياسة والجيوش والضرائب تشجع على الاطمئنان والسعادة؛ وذلك لعدم وجود من يهتم بمراجعة هذه الأعداد والتأكد من صحتها بالبحث والتقصي.

- التأسي بالقوم فيما يأتونه من طاعة لذاتهم حيث يتم تحريف الحكايات والروايات والأخبار عن الأشخاص ذوي المكانة السامية والسلطة الذين ارتكبوا من الأفعال ما لا يتناسب مع مراكزهم.

- الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع حيث يتم نقل الأخبار والروايات على هيئتها المصطنعة لا الحقيقية، فأحوال أي مجتمع قد تبدو مختلفة عن ما هي عليه في الحقيقة، مثل ظاهرة الاستهلاك الترفيهي المنتشر بقوة في المجتمع المصري رغم أن الموارد الشخصية للأفراد قليلة، وكثير من الناس يسدوا احتياجاتهم من خلال الاقتراض، ويبيتوا على حافة الإفلاس.

- الجهل بطبائع الأحوال في العمران، فكل حدث وفعل له طبيعة خاصة أسهمت في بنيته، فالباحث والمؤرخ إذا لم يكن متمرسًا في المجتمع وتنظيمه الاجتماعي وقواعده السياسية فإنه يذيع نوعًا من المغالطات المعرفية.

ب- القاعدة المنهجية الثانية: التشخص المادي

يجب أن ينظر الباحث للمجتمع مباشرة مميزًا ما يصيبه من تغيرات، ثم يدقق في الواقع الاجتماعي من خلال نظمه المختلفة، والتي لابد من وجودها في كل مجتمع، ثم البحث في الأسباب والعلل التي تحتم وجود هذه النظم، فكل حقيقة اجتماعية لها علة وجود وتكون هي ذاتها علة لحقيقة أخري، في ضوء إشكالية الذات والفعل؛ وذلك ما شكل شاغل أساس لابن خلدون في بحثه الاجتماعي، وهذه النظرة المدققة لا تخلوا من موضوعية الرصد والتحليل والتفسير، واستوحي ابن خلدون قاعدة التشخيص المادي من الفكر الإسلامي خاصة في العلوم النقلية، هي قاعدة

سهلة الاتباع والتطبيق حيث يتم النظر إلى الظواهر على أساس الواقع المادي وليس المتخيل الصوري (الساعاتي، ٢٠٠٦م: ١٢٤)، ويجب على الباحث أن يتمحص مجتمع بحثه كما هو بصورة من الموضوعية، وهذا يعد سبقًا لابن خلدون على دوركايم في قواعد المنهج، فدوركايم وضع الموضوعية كقاعدته الأولي بانيًا إياها من خلال نقده لعمل كونت متجاهلًا ما قدمه ابن خلدون قبلهما من إسهام.

ج- القاعدة المنهجية الثالثة: تحكيم أصول العادة وطبيعة العمران

يجب على الباحث أن يكون على علم بقواعد السياسة وثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وأخلاقه ومذاهبه ومعتقداته ورموزه وقدواته، وأن يكون لديه القدرة على الربط والفصل بينهم في التفسير والتحليل والتركيب والتفكيك، فإذا اعتمد الباحث -فقط- على مجرد الجمع الوفير للبيانات عن مجتمع بحثه لم يكن على دراية بباطن المجتمع -وفق ما سبق- فإنه يعرض الأخطاء التي تهدم بحثه من الأساس، ويجب على الباحث أن يكون مستوعبًا لأسباب كل حادث، فالمجتمع يفسر نفسه بنفسه، وهذا هو تحكيم طبيعة العمران، أما تحكيم أصول العادة، فإنه يعتمد على أن النفس إذا ألفت شيئًا صار من جلبتها وطبيعتها، وهذا يساعد الباحث في فهم بنية وتكوين الشخصية وخصائص الأفراد وصفتهم، كما أن هذا أشبه بقانون مترسخ في صلب العلوم الاجتماعية: أن الإنسان ابن بيئته.

د- القاعدة المنهجية الرابعة: القياس بالشاهد وبالغائب

يجب على الباحث أن يتناول بالعرض الأصول، وأن يدقق فيها باعتبارها القوانين والنظريات المعتمدة، ثم قياس ما تم رصده بما تم عرضه لبيان الغائب من الحاضر، ثم الفحص والاستنتاج بواسطة الخبرة النظرية والميدانية من منطق، ومعرفة طبيعة الحوادث من الذات والفعل، وتحكيم النظر والبصيرة لتبين الأمور من اختلاف واتفاق وبيان الأسباب.

هـ- القاعدة المنهجية الأخيرة السبر والتقسيم

تعد عمليتا السبر والتقسيم أصل قواعد المنهج العلمي عند ابن خلدون؛ لأنهما عمليتان عقليتان للبرهان والتفسير وإثبات العلة، ويشملا عمليات عقلية صغري من تأمل وتفطن، فهما عمليتان عقليتان نفسيتان ذاتا أهمية كبري في تشكيل الإدراك الحسي والعلمي المشترك، ويساعدا في تشكيل عملية الاستبطان الاجتماعي الكبرى أي التفكر، وتأتي عملية السبر قبل التقسيم، فالسبر هو حصر الفكر في بحث المعلومات الحاضرة في الذهن عن أقسام العلل والأوصاف

التي قد تصلح كعلة، أما التقسيم فهو تصنيف هذه الأقسام أو الأوصاف مع الفحص والتدقيق إلى أن يبقي قسمًا واحدًا تنحصر فيه العلة أو وصفًا يصلح كعلة (الساعاتي، ٢٠٠٦م: ١٧٦: ١٧٧).

٢- فرانسيس بيكون:

أوضح بيكون أن الباحث العلمي الذي يسعي إلى إنتاج العلم عليه أن يتمكن من إتقان مهارات خطوات المنهج الاستقرائي (الأربع)، ورغم ذلك، فقد أشار بيكون إلى أن ثمة هناك معوقات (كوابح) تمنع العقل من إنتاج الخطوات الأربع، أطلق عليها أوهان (أوثان) العقل وهي أوهام القبيلة أو الجنس، أوهام الكهف، أوهام السوق، أوهام المسرح، وقصد بها الأفكار والموروثات التي تُحرف العقل وتميل به عن مقصده إلى الضلال، وأبعدته عن الحق والثواب.

هذه الأوهام استحوذت على العقل البشري وأعاقت تقدمه، فالنوع الأول: أوهام القبيلة Idols of the Tribe، أو أوهام الجنس أو النوع، متواجدة في الطبيعة البشرية والمجتمع البشري نفسه، وتمس الحواس البشرية القاصرة على إدراك كل شيء في الطبيعة من سرعة التعميمات والقفز للأحكام الكلية (بيكون،٢٠١٨م: ٢١: ٢٢)، وتعتمد على أن الذهن والعقل البشري بمثابة لوحة غير مكتملة تتلقي معارفها وأفكارها من خلال البيئة الاجتماعية الخاصة بطبيعة المجتمع فيتشوه ويفسد، وترجع تلك الأوهام إلى ضعف العقل الإنساني بوجه عام، فهو يعمم حيث لا يجوز التعميم، ويتوهم وجود أشياء لا أساس لها سوي الأهواء والرغبات. فهي أوهام خاصة بالمجتمع والبيئة الاجتماعية التي يتواجد ويتشكل فيها ذهن وفكر الفرد. عندما يتبني العقل رأيًا – سواء أنه سائد أم أعجبه– يستبعد كل ما يخالف ذلك الرأي، بالرغم من أنه قد يكون ثمة هناك شواهد أكثر عددًا وواقعية تقف على نقيض ذلك الرأي إلا أنه يُهمل تلك الشواهد، ويخلق ما يبرر له استبعادها لصالح رأيه؛ وذلك يعد النقيض لمبدأ الموضوعية الخاص بأسس التفكير والمنهج العلمي.

والنوع الثاني أوهام الكهف Idols of the Cave، وتعد خاصة بالفرد ذاته، فكل فرد بذاته كهفًا خاصاً يعترض الحياة والطبيعة ويشوهها، بالإضافة إلى أخطاء الطبيعة البشرية العامة –أوهام القبيلة–، وقد يحدث ذلك نتاجًا للطبيعة الذاتية النفسية للفرد كانعكاس لتربيته، ونشأته، وقراءاته، وخبراته، وثقافته وعاداته، فالذهن والعقل البشري متغير ويختلف من فرد لآخر من خلال قدراته على الملاحظة والاستدلال، ومن ثمة فإنه من الضروري الحذر من الملاحظة

لتفادي تلك الأوهام، والتي تنشأ من غلو في التركيب وتحيز لصور تاريخية بعينها (بيكون،٢٠١٨م: ٢١). ووصفت يمني طريف الخولي أوهام الكهف بالتشويه الأيديولوجي، لما لها من تأثير على عوامل البيئة ومكوناتها وثقافتها في عقل الإنسان (الخولي، ٢٠٠٠م: ٦٦). وتعد نوعًا من أنواع الضعف العقلي الذي يُبني متأثرًا بظروف التربية، وعوامل تكوين الشخصية؛ لذا يصبح الفرد في إطارها أسير العادات والتقاليد وظروف التنشئة، أي يصبح مجرد انعكاس لها لا وجود لشخصية خاصة به.

النوع الثالث أوهام السوق Idols of the Market Place، خاصة بالتواصل والاتصال الاجتماعي بين الأفراد بعضهم البعض، وتحكم كلمات اللغة التواصل بين الأفراد، ويتم التعامل بالكلمات التي يفهمها العامة –اللهجة الشعبية؛ ولذلك تنشأ وتتطور الكلمات السيئة التي تعيق العقل إعاقة لا تشفي وتستوي بأفكار وتسهيلات وشروحات المثقفين، فالألفاظ مازالت تتسبب في إعاقة الفهم، وتخلق مجادلات ومغالطات لا حصر لها، فاللغة العلمية يجب أن تكون محددة المفاهيم ثم تسعي لتطويرها وإضافة مفاهيم جديدة بصورة قطعية لا حدسية. وتنشأ أوهام السوق عن الأخطاء الناشئة عن التخاطب والتعامل مع الناس، ومصدرها الأساس اللغة وقصورها البنائي في أداء وظيفتها، ويعتقد الأفراد أنهم يتحكمون في الألفاظ من خلال العقل البشري، لكن الحقيقة نقيض فالألفاظ تحكم العقل والفهم العلمي وتهاجمهم، فهي نشأت كسبيل تبسيط للذهن العام، والألفاظ دائمًا ما تولد ألفاظًا. وتفرض اللغة نوعين من الأوهام على العقل البشري، إما أسماء ومصطلحات لا جود لها وتعود نشأتها للنظريات العقيمة والوهمية، أو أسماء موجودة لكن غير محددة ومتباينة تتسم بالتعقيد وتعد نتاجًا لتجريد مغلوط وتتضح من خلال المفاهيم في العلوم الاجتماعية؛ ولذلك فثمة صعوبة في تحقيق الاتفاق الجمعي بين الباحثين حول مفهوم أو مصطلح بعينه.

النوع الرابع أوهام المسرح Idols of the Theatre، أو أوهام النظريات، خاصة بالمعتقدات والأفكار والبراهين الفلسفية المغلوطة وليست فطرية إنما يكتسبها العقل علانيةً من خلال النظريات الخرافية والتجريبية العشوائية – الفكر اللاهوتي والميتافيزيقي عند كونت– والقواعد الجدلية المغلوطة السوفسطائية، اعتبر بيكون الفلسفات المتنوعة والمتعارضة التي تعلمها الأفراد وابتكروها أشبه بمسرحيات تخلق عوالم افتراضية وهمية زائفة، ولم يكن سبيل مقصده الفلسفات المعاصرة بل والقديمة أيضًا؛ وذلك ما يمكن تحديده في دعوة للعلوم بالانشقاق من عباءة الفلسفة التي اعتمدت على أساس ضيق من التجربة والتاريخ الطبيعي، والحل أمام العقل

البشري في مواجهة تلك الأوهام والتخلص منها هو الاستقراء السليم، أي أنها أوهام تنشأ من تسليم الأفراد بما يطرقه الفلاسفة والعلماء من أبواب المعرفة والفكر دون نقد أو تمحيص.

ومن خلال تلك الأوهام أشار بيكون إلى أن الباحث عليه أن يعتمد على قواعد منهجية أسماها قواعد المنهج الاستقرائي، ألا وهي الملاحظة، والتجربة أو المضاهاة، وصياغة الفروض، والقانون.

وتناول بيكون الاستقراء Induction العلمي كمنهج وأسلوب وطريقة تفكير في قياس ورصد القضايا، فالقضايا تتشكل من كلمات، والكلمات هي مفهوم يرمز لفكرة، فإذا كانت الأفكار مختلطة أو منتزعة برعونة من الوقائع، فستختل الكلمات والقضايا؛ لذا لا سبيل أمام العقل العلمي سوي الاستقراء أو التجريب وهو ما تبناه دوركايم وعبر عنه بالتجريب من خلال المقارنة بين البيئات الحاضنة للظواهر (بيكون، ٢٠١٨م: ١٥)، وانقسم منهج بيكون إلى قسمين هما: الأولي إجراء التجارب، والثانية تسجيل نتائج التجريب في قوائم تصنيفية؛ ذلك لكي يصنف العقل الوقائع التجريبية ويحدد الأمثلة النافية، ويمارس عمله ويستخلص نتائج التجريب وفق قوائم الكشف والتي سردها كالآتي (الخولي، ٢٠٠٠م: ٦٨: ٦٩):

أ- قائمة الحضور والإثبات أو الجوهر: حيث يضع الباحث كل الحالات التي لاحظ فيها عن طريق التجربة أن الظاهرة موضوع البحث تتبدي فيها.

ب- قائمة الغياب والنفي: حيث يسجل الباحث الحالات التي تغيب فيها الظاهرة، وهي أهم القوائم لدي بيكون.

ج- قائمة التفاوت في الدرجة: حيث يسجل الباحث الدرجات المتفاوتة لحدوث الظاهرة موضع البحث.

ويتكون الاستقراء العلمي من عدة خطوات منهجية، الخطوة الأولي الملاحظة، واعتمادًا على رؤية بيكون بأن اكتشافات المعرفة قائمة في حيز كبير منها على الصدفة، تنقسم الملاحظة إلى شقين، الأول الملاحظة البسيطة -مثل ملاحظة نيوتن للجاذبية من خلال سقوط التفاحة-، والآخر الملاحظة المقصودة -التي اعتمد عليها نيوتن في التعرف على الجاذبية وتفسير سقوط التفاحة-. فقد هاجم بيكون الاتجاه النظري الخاص بالقياسات العقيمة والتصور بإمكانية حل كل المشاكل الكبرى عن طريق التأمل وإقامة الحجج اللفظية، وأكد على ضرورة استخدام الحواس والعقل في ملاحظة الوقائع وتسجيلها بأمانة (الخولي، ٢٠٠٠م: ٦٣).

والخطوة الثانية التجربة (المقارنة أو المضاهاة)، فمن خلال الملاحظة يبدأ الباحث في الرصد ويسعي للقياس ويتم ذلك من خلال أن يتحكم في السياق المعرفي لموضوعه بإضافة عنصر أو استبعاد عنصر لبيان الفروق، والتجربة تخضع لحيز العلوم الطبيعية، أما في الحيز التكاملي لمعرفة العلوم الاجتماعية والإنسانية فيصبح تجريبًا، والفرق أن التجربة لا يتدخل الباحث بيده، بل يكتفي بإعداد السياق ثم ملاحظته قصديًا، أما التجريب فيسيطر الباحث على السياق ككل، فقد قدم بيكون الطبيعة بوصفها المملكة البشرية الكبرى التي يستطيع الإنسان غزوها والسيطرة عليها عن طريق التجريب.

والخطوة الثالثة الفروض، ففي نهاية التجربة يتوصل الباحث لنتائج يصيغها في هيئة فرضيات يعيد اختبارها أكثر من مرة ليتأكد من أنها فروض يقينية –البحث العلمي نتائجه غير حتمية أي فروض لبحوث أخري–. وقد حذر بيكون من الفروض واعتبرها بمثابة استباق للطبيعة، أي استنتاجات للعقل الإنساني تنصب على الطبيعة، بينما هي تتجاوز ما تخبر به الطبيعة، رغم أنه استخدمها دون أن يدري، فالمنهج الذي رفع بيكون لواءه هو الانقلابة، وهو منهج يعتمد على الحواس والتجريب، ويبدأ من جزئيات ليخرج بنتيجة كلية هي قانون من قوانين الطبيعة (الخولي، ٢٠٠٠م: ٦٤)، والخطوة الرابعة القانون، بعد اختبار الفروض والتأكد من حتميتها ويقينيتها، وتحقيقها الانتشار والموضوعية، وأنها حظيت بالقبول لدي المجال العلمي فإنها ترقي لقانون يحكم الظاهرة ويسيطر على أبعادها ويفسر سياقها.

٣–غاستون باشلار:

تستند رؤية باشلار للابيستيمولوجية على عدة أفكار، الأولى: أنه ليس هناك رؤية واحدة تحكم جميع أنماط المعرفة. الثانية: ليس هناك أسلوب منهجي شامل –هناك منهج علمي واحد– فالباحث يبدأ من واقعه ولا يكرر ما سبق أن اتبعه الباحثون إلا للتحقق والبيان، فبعض الأساليب المنهجية المبينة في الماضي دائمًا ما تكون عقيمة في الحاضر رغم أهميتها لبيان تطور العلم. الثالثة: واقع العلم، أن يكون قائم على الرياضيات والتجارب وعدم الاعتماد على الوقائع البسيطة من ظواهر ومواضيع يقتصر الباحث على معاينتها ووصفها، فالعلم يجب أن يعتمد على بنية رياضية والتراكيب والأدوات التقنية. الأخيرة: العموميات، لا يمكن دراسة قضية أو موضوع إلا من الداخل، حيث تنشأ الظاهرة وتتطور، وأثناء تلك الدراسة تصطدم رؤية وممارسة الباحث بالمفاهيم والأفكار التي يستمدها من واقعه الاجتماعي والثقافي، ووقائع حياته اليومية، فيجب عليه دراسة تلك الأفكار والمفاهيم وإحداث قطيعة مع موضوعه، وصاغ باشلارد

مفهوم العقبة المعلوماتية لبيان العقبات والأزمات المعرفية العلمية التي تواجه العقل العلمي. وأول هذه العقبات هي الخلط بين العلم والرأي العام، فالعلم يبحث عن الكمال والأصالة، أما الرأي العام فيترجم الحاجات في صورة معارف ويتعامل مع الوقائع بعائدها ولا ينظر في فحواها (باشلارد، ١٩٨٢م: ١٢). والعقل العلمي يمنعنا من تكوين رأي حول قضايا لا نفهما، فالمعرفة العلمية تبحث دائما عن جواب.

والعقبة الثانية هي عقبة الاختبار الأول، والتي تتحدد في الفكر قبل العلمي والذي لا يُفضِل دراسة ظاهرة معينة، إنما يسعي إلى التنوع، ويجذب هذا التنوع العقل من ميدان لآخر ومن موضوع لآخر بدون منهج، ولا يسعي إلا إلى توسيع مفاهيم (باشلارد، ١٩٨٢م: ٢٧). ويدعو باشلارد إلى ضرورة عدم التوقف أمام التجربة الأولي بل تجاوزها، فالعقل العلمي لا يجب أن يقف عند التراث والتراكم الفكري والثقافي بل يجب أن يسعي إلى تقوية الوعي وتطويره، فالتاريخ ملئ بالأخطاء والتي يتبينها العقل العلمي المعاصر؛ لأنها نتاج محاولات لعلماء مفتقدين الخبرة والأدوات اللازمة.

والعقبة الابيستمولوجية الثالثة هي المعرفة العامة بوصفها عائق أمام المعرفة العلمية، فتقدم المعرفة العلمية لم يتوقف إلا أمام العقائد الباطلة، والتي في بعض العقول ما زالت عقائد أساسية في بنيتها المعرفية، وتعمل الكتب قبل العلمية على إلقاء الضوء أمام تلك العقبات العقائدية وعلي الحقائق الكبرى لكل علم، وبيان هل هذه الحقائق والقوانين العلمية تعد افكارًا علمية أم أنها أفكار تساعد في الوصول لأفكار أخري؟...(باشلارد، ١٩٨٢م: ٤٨: ٤٨)، ومن ثمة إذا ظهر تشابك بين فلسفة التربية وفلسفة التاريخ، ففي هذه الكتب يظهر جمود الفكر من خلال التوافق اللفظي بين المفاهيم والتعريفات، ويسعي العلم إلى تخليص الأفراد من الرأي العام والشائع؛ لذا يجب أن يجمع المفهوم العلمي بين الفهم والتحديد العلمي العقلاني والامتداد التاريخي، حيث يمثل بلورة لتجميع الحقائق المرتبة، فكل مفهوم علمي يجب أن يكون غني بوحدات قياس، فهو يفصل بين النظرية والتطبيق، وصك باشلارد رؤيته في المفهومية Conceptualization التي تطوق التاريخ لتجعله حاضرًا، ويخضع المفهوم للاختبار والتجريب عند تطبيقه لمزيد من التعقيد في بنية المفهوم ليزداد صلابة.

وحدد باشلارد الألفاظ كمعوق رابع لتقدم الفكر العلمي، باعتبار أن الألفاظ قد تُنشئ الوهم أمام العقل العلمي وتخدعه ولا تجعله ينظر خلف الفكرة والموضوع باعتباره موصوفًا

وواضح أمامه بلفظ يدركه كصورة معممة، فاللفظ قد يحمل تورية أو استعارة والتي تمثل عقبة أمام العقل العلمي، وتوجهه نحو فكر موحد مستقلٍ خالي من الكمال والتعميم مما يفقد العلم إحدى سماته الجوهرية، وتتمثل هذه العقبة اللفظية –اللغة– في الاعتماد المفرط على الصور المألوفة وعدم إعمال العقل في النظر إليها، فتدقيق اللغة العلمية من شروط الدقة في التفكير العلمي، ويتم ذلك عن طريق تحديد المفهوم بمؤشرات تعادل في قوتها القوة الحسابية للرياضيات، إما عن طريق إيجاد مصطلحات مبتكرة لم تكن موجودة في اللغة الدارجة من قبل مثل مصطلح بورديو الهابيتوس ومصطلح كون اللامقايسة، ومصطلح باشلار القطيعة الذي نحن بصدده.

ويعتمد العقل العلمي على التمثل الهندسي برسم الظواهر وترتيب متسلسل للأحداث المؤثرة، والتي تقود هذا العقل إلى التوفيق بين القوانين والنظريات مع الوقائع، فتقل الرؤي التوتولوجية –تحصيل حاصل– في تناول العلاقات القياسية للظاهرة. وللتغلب على العقبة المعلوماتية يجب على العقل العلمي أن يعتمد على العقلانية، فيبدأ في ملاحظة الموضوع أو الظاهرة، ثم إحداث قطيعة ثقافية مع الرؤي العامة، وبذلك يكون قد تغلب على الفلسفتين التربوية والتاريخية الزائفة مع ضرورة دراسة الجهاز العقائدي للربط بين المفاهيم الشائعة القديمة والعادات السائدة، للوقوف على معدلات التحول القيمي للعقل قبل العلمي، واستخلص باشلارد استنتاجًا فلسفيا حول الطبيعة الأفضل للمعرفة كمية أم كيفية، واعتبر المعرفة الموضوعية الكيفية معرفة مغلوطة يجب تصحيحها، لاعتقاده أنها مبنية ذاتيًا، فالمعرفة يجب أن تكمم كميًا ولا يتم الاعتماد على الطابع الكيفي لها فقط، فالبحث الكمي يوفر القدرة على رصد التغير في حالة الموضوع. وأشار إلى أن العقل العلمي في حاجة إلى الوضوح المعياري المعتمد على المنهج المعياري.

وفرق باشلارد بين نمطين من الأفكار، الأفكار البسيطة والأفكار المركبة، هذه التفرقة قائمة على هدم البساطة العلمية، فهو يهدم أي تصور حول البساطة في الظاهرة، والموضوع، والفكرة، فلا توجد فكرة بسيطة، فالأفكار هي نسيج من العلاقات، هذا النسيج يكون مركبًا ومعقدًا ليظهر كفكرة يتقبلها العقل العلمي (باشلارد (أ)، ١٩٨٣م: ١٤٨)، كما فرق باشلارد –أيضًا– بين فكر الشخص العادي وفكر العالِم، شبهه الشخص العادي بالمحاسب حين يحسب ثروة، يستمد الموضوع من واقعه المعاش ويصفه ويقيسه حسب خبرته ورؤيته، أما العالِم عند تناوله لموضوع غير محدد الملامح فإنه يبدأ بقياسه من خلال رصد معايير وشروط للدراسة، وتحديد أدواته ومداها (باشلارد، ١٩٨٢م: ١٧٠)، فالعالِم يصف أسلوبه في القياس أكثر من واقع

الموضوع؛ لأن مع الاقتراب أكثر من الموضوع قد تتغير رؤيته للموضوع ويري جوانبه غير الظاهرة.

ويفيد التحليل الكمي في بيان العلاقات بين الموضوعات والمتغيرات بعضها البعض مما يخلق دلالات للدراسة، وهذه الدلالات توجه المسار المنهجي نحو الاستدلال، وهو ما يخلق المعرفة ويبني العقل العلمي العقلاني المعياري. فلكل علم أدوات قياسه، وكل عصر من تاريخ العلم له أدوات مناسبة والتي تعطيه الخصوصية الملائمة، وأشار باشلارد لمفهوم عقيدة الحساسية الاختبارية، والذي يعبر عن اختبار الأدوات قبل البدء في المشروع البحثي، وهو ما يعزز ضرورة إجراء دراسات استطلاعية حول الموضوع وفاعلية الأدوات، ووضح أن الدقة الاستدلالية والاجتماعية تظهر النواقص الحسية والشخصية، وتتوقف الدقة على القياس. وأشار إلى أن الموضوعية الاجتماعية يتم تجاهلها لإنماء غريزة الأصالة؛ وذلك دون التنبه لتتبع الأصالة في أدبيات التاريخ والعلم، فالعقل العلمي يجب أن يُحدث قطيعة ابيستومولوجية للتدليل على موضوعية موضوعه، وتبدأ القطيعة من التسليم بالقطيعة بين المعرفة المجردة والمعرفة العلمية، وتبدأ الموضوعية بالتحفيز والحاجة إلى الشعور بالموضوع –الإحساس بالظاهرة– وأن يصبح مرافقاً ذهنياً للعقل العلمي، وربط بين التحفيز والفشل كعائق للحافز، الذي بدونه يصبح التحفيز قيمة مستقلة (باشلارد، ١٩٨٢م: ١٩٢)، وأن ثمة هناك وجود لحلقة مفرغة في القطيعة الابيستمولوجية بين المعرفتين، ولملئها يجب تحقيق ضبط اجتماعي، بإرساء الموضوعية على جميع سلوكيات الأفراد، وإخضاع الموضوع لضبط موضوع آخر.

وحدد باشلارد مشكلات المجال العلمي التربوي في وجود تفاوت بين التجربة العيانية والميدانية، وبين البناء العقلي التربوي، فهناك تفاوت بين التدريب العلمي ونمط التلقين وبين التطبيق العملي والممارسة البحثية (باشلارد(ب)، ١٩٨٤م: ٥٧)، حيث ترتبط الممارسات التربوية بالسياق الثقافي، والفرد المتفرغ للبحث العلمي هو تلميذ أبدي، أما المدرسة فتعد النموذج الأعلى للحياة الاجتماعية. ويعد العلم علماً في تطوره كمجال فكر عندما يحدث قطيعة مع المعرفة العامية، وهو ما يتعارض مع نسق التربية العلمية وقواعده الصارمة، وأشار باشلارد إلى التأثير الكبير للثورات العلمية على مسار البشرية والعالم، وقسم مراحل تطور العالم إلى ٤ مراحل، العصور القديمة، ثم القرون الوسطي، ثم الأزمنة الحديثة، وأخيرًا المرحلة المعاصرة والتي ازدهرت وتميزت بسبب إحداث القطيعة بين المعرفة العامية والمعرفة العلمية، وبين التجربة والخبرة

العامية، والتجربة والبحث التقني العلمي، هذه القطيعة هي قطيعة العلم والتي سماها باشلارد القطيعة الابيستمولوجية، والتي اعتمدت على النظر للعلم على أنه نتاج للقفزات والثورات العلمية. ويحتاج العلم النظري لمساحات ذهنية واسعة لفهم معطياته، فالمعطيات هي في الحقيقة نتائج سابقة. وترجع أسباب عدم قدرة الباحثين على إحداث القطيعة العلمية إلي؛ أن بناء الثقافة العلمية متروك لحكم من لم يقوموا بجهد كاف في تحصيل العلم (باشلارد (ب)، ١٩٨٤م: ١٨٩)، وهذا يتسبب في ضعف عمليات الأعداد والتربية العلمية بين الطرفين الأستاذ والطالب فتنتج ثقافة ضحلة يتوارثها الطالب ويعيد إنتاجها في صورة ثقافة متدنية تعيق تطور العلم وتؤرجح من قيمه وسماته.

وتتحدد الصعوبة في إحداث القطيعة بين المعرفتين العامية والعلمية في الصعوبات التي تواجه المعرفة العلمية في التخلص من القيم الكونية القيمية –سلطة الدين والميتافيزيقا والأعراف والعادات والتقاليد المتوارثة– التي تحكم المعرفة العامية، لوجود اختلاف بين الموضوعات المدروسة قديمًا والمدروسة حديثًا باختلاف درجة التعقيد والدقة المطلوبة، وتطور أدوات القياس وارتفاع مستوي الوعي بمتطلبات البحث والاحتياجات البشرية المنظمة والمخططة. ورغم ذلك لا ينهض العلم من فراغ بل من التاريخ، ولا يقوم العلم على منهج واحد وفق رؤية باشلارد بل دائم البحث عن مناهج جديدة أكثر دقة، فتقدم العلم مرهون بقوة المنهج ودقة الأدوات المستخدمة، فالعلم نهض على أشلاء تاريخه، فالمعاصر مستند للماضي، ووضح باشلارد أن القطيعة تعتمد على مستويين مستوي القطيعة بين المعرفة العامية والمعرفة العلمية، ومستوي القطيعة بين النظريات العلمية القديمة والنظريات العلمية الجديدة. حيث تدحض فرضية نظرية فرضية نظرية سابقة، والقطيعة تكون احتواء وتضمن، أي تحدث تنقية للفرضيات والنظريات العلمية المستخدمة.

٤ –توماس كون:

وأشار كون – في إطار ترسيخه للنموذج الإرشادي– إلى بعض الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد بأن النماذج الإرشادية تعمل على توجيه البحث القياسي بدون قواعد يمكن الكشف عنها (كون، ٢٠١٥م: ٨٧: ٨٨: ٨٩)، أول هذه الأسباب يتمثل في صعوبة الكشف عن القواعد التي وجهت تراث العلم القياسي، والتي تتطلب ضرورة النظر في تاريخ تطور العلم والوقوف على التشابهات بين قضاياه، والتي تشكل رؤية عامة يمكن تعميمها دون البحث حول القواعد والتزاماتها.

ويدور ثاني الأسباب حول مرحلة إعداد العالِم منذ لبنته الأولي؛ وذلك عبر ما يتم دراسته في الكتب وتطبيقه في المعمل العلمي التقني أو الاجتماعي الفكري، ولا يتعلم العلماء والباحثون –أثناء تنشئتهم الأكاديمية– المفاهيم والقوانين والنظريات في صورة مجردة قائمة على التخيل والتفكر، بل يتلقونها من خلال وحدات معتمدة تاريخيًّا وتربويًّا، كل وحدة منها توضح الأدوات، والأساليب الذهنية، وتطبيقاتها العلمية، فكل نظرية جديدة أو ابتكار جديد يأتي الإعلان عنه بسلسلة من التطبيقات تجيز أهليته للبحث والدراسة وتعطيه الاعتماد الجماعي، بعد الاتفاق الجماعي على تلك التطبيقات واعتمادها يتم عرضها في صورة كتب دراسية يتعلم منها ممارس المستقبل في تخصصه من الناحية النظرية والذهنية، ثم يطبق معمليًا فيزداد مهارة ومعرفة ويكتسب خبرة معرفية وتكنيكيات جديدة في استخدام الأدوات دون القول بوجود قواعد محددة، بل نماذج مرشدة يحاكيها إلى أن يتقن فنه، ثم يبدع في تطويرها؛ لهذا يُعد السبب الأول نتيجة منطقية للسبب الثاني.

ويتضح من رؤية كون أثر الكتب الدراسية ونمط التعلم في إعداد الباحث وإرشاده، ففي القرن الماضي كان نمط التعليم مرتكز على التدريب والتطبيق لا يقف عند المعرفة النظرية من الكتب الدراسية، بل يتم الاعتماد على الأصول المرجعية – لا مجرد كتب تبسيطية –، وهذا ما يوضح الفرق بين العالم المبدع صاحب الإضافة العلمية والمعتمد على المقالات والبحوث العلمية المباشرة في تحقيق الإضافة العلمية، وبين العالم المفلس الذي يعمل على جمع العلم وتصنيفه وسرده وفق إيديولوجية معينة، فالكتب المرجعية تتسم بالصعوبة والقسوة في الادراك والفهم لكن مع السير وفق رؤيتها بالتطبيق والتدريب المعملي، يتقنها الباحث في طور أعداده. فالظروف القاسية من التعليم هي مَنْ أنتجت تلك النماذج الإرشادية.

أما السبب الثالث فهو الذي يدعو إلى افتراض أن النماذج توجه البحث عن طريق النمذجة المباشرة – الطريق المُصاغ مباشرةً عن طريق النموذج – وكذلك من خلال القواعد المجردة. فالعلم القياسي يمكن أن يسير دون قواعد إلا في حالة واحدة ألا وهي تسليم المجتمع العلمي المختص بحلول المشكلات التي تم إنجازها. إذ تتميز الفترة التي تسبق ظهور النموذج الإرشادي في المستقل بغلبة الحوار، والمناظرات المتكررة والعميقة بشأن مناهج البحث المشروعة والمشكلات ومعايير حلها، وكل هذا يفيد في تحديد توجهات الباحث أكثر للوصول إلى اتفاق جماعي؛ لذا فإن هذا السبب يعد عكس السبب الثاني.

- رؤى السوسيولوجين

٥- أوجست كونت

تجدر الإشارة إلى أن البحث العلمي فن له قواعد، وفي إطار عملية تعلم نظرية ما فالدارس والممارس المستقبلي يسعي جاهدًا للوقوف على معني المصطلحات المتخصصة وموقعها في النظرية والعلاقات الفرضية بينها وبين بعض، ويتوج عملية التعلم الخاصة به من خلال تطبيق المفاهيم والمصطلحات وعلاقاتها، والمنهج الوضعي عند كونت على الملاحظة والمقارنة والتاريخ، والملاحظة يمكن تطبيقها بنجاح إذا وجهت نظريًا، ويمكن تطوير مهارات الباحث فيها، أما المقارنة فهي بديل التجربة لاستحالة إجراء تجارب، فالمقارنة واجبة في أي بحث لبيان فروق وبناء تكامل وتفاضل في بنية القانون، وحدد كونت المقارنة بين المجتمعات وبعضها البعض في نفس الزمن، وبين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد، أما التاريخ فحدده كونت من خلال قانون المراحل الثلاث، حيث يرى كونت أن التفكير الإنساني يمر بمراحل معرفية أثناء تطوره، والتي تبدأ بالتفكير الديني: حيث يتم تفسير الظواهر بنسبها إلى قوي خارجة عنها، ثم التفكير الفلسفي: حيث الاعتماد على الأفكار المجردة والميتافيزيقيا والعلل الأولي التي لا تثبت، ثم التفكير العلمي الوضعي: حيث الفهم العلمي وتفسير الظاهرة بنسبتها لقانون وسبب (عبدالمعطي، ١٩٨١م: ٦٢).

وتتحدد صفات المنهج الوضعي عند كونت كالآتي (عبد المعطي، ١٩٩٣م: ٩٧: ٩٨):

أ-كلما كانت القوانين أكثر تعقيداً كلما زاد عدد الوسائل التي نستخدمها في دراستها.

ب-كلما أصبحت الظواهر أكثر تعقيداً كلما كانت أكثر قابلية للتعديل.

ج-كلما كانت الظواهر أكثر تعقيداً كانت أقل كمالاً.

وأشار كونت إلى ضرورة أن يكون الباحث فطن سريع البديهة والإدراك، وأن يتخيل طريقة نشأة الظاهرة حتى يتثني له ملاحظة الأمور التي تّتبع الظاهرة، وتفرض نفسها عليها وعلى ملاحظات الباحث. حيث اعتبر كونت العلم مجرد امتداد خاص لتفكير الجمهور وللحكمة العامة، ولذا اعتبر أن كلا من التفكير العلمي والتفكير الفج يخرجان من منبع واحد ولا يوجد أوجه اختلاف جوهرية بينهما، فالحكمة تنطوي عن طابع وضعي تفرق به المعرفة العلمية عن الأفكار اللاهوتية والميتافيزيقية، حيث تبحث تلك المعرفة العلمية على كل الأسباب والغايات

والجواهر، وكل ما يمكن التحقق من صدقه بالتجربة، والتي تتوج مجهود الباحث إلى الكشف عن القوانين التي تخضع لها الظاهرة (عبد المعطي، ١٩٩٣م: ٧٠)، ويجب أن يتجنب الباحث الوضعي التصوّف والمعرفة التجريبية، وقصد كونت بالتصوف التفسيرات التي لا يمكن التحقق من صدقها وبعض الفروض الميتافيزيقية، والباحث يجب أن يكون قادرًا على إرجاع كل معرفة علمية إلى ظاهرة، وأن يفتت الظاهرة والعلاقات البينية داخلها، وقصد بالمعرفة التجريبية المعرفة التي تقتصر على مجرد ملاحظة الظواهر –فقط–، فالعلم يتكون من قوانين لا من مجرد معلومات يتم ملاحظتها وجمعها (عبد المعطي، ١٩٩٣م: ٧٧). ولما كانت معرفة المنهج بالدقة التي لا تكتسب إلا عن طريق الخبرة العلمية فمن الواجب إذن أن يُعد باحث الاجتماع نفسه عن طريق تربية علمية كاملة، مبتدئًا بالرياضة التي تُشعِره بالفكرة الوضعية حتي ينتهي إلى علم الحياة الذي يعلمه منهج المقارنة، وهذا ما ترسمه المنهجية الوضعية، حيث إن هذه المنهجية قادت العقل البشري بدرجات متتابعة حتي انتهي به إلى العلم الاجتماعي، وبما أن التطور العقلي للفرد نسخة مكررة من تطور النوع بأكمله وجب على الباحث الاجتماعي أن يقطع نفس المراحل ليصل إلى نفس الهدف (عبدالمعطي: ١٩٩٣م: ١٨٤)، وقد رفض كونت استخدام الرياضيات في معالجة الظواهر؛ وذلك رغم أنها ضرورية لأنها تعوّد الباحث على نمط التفكير الوضعي، واعترف بأن الظواهر الاجتماعية لا تتضمن استخدام الإعداد ولا المعادلات الرياضية ولا حساب الاحتمالات، حيث رأي أن تطبيق الاحتمالات على الحوادث التاريخية معناه إغفال أن هذه الظواهر تخضع لقوانين ثابتة كالظواهر الأخرى (عبد المعطي، ١٩٩٣م: ١٨٥).

وفي ظل قصور الأساليب الرياضية دعي كونت الباحثين إلى استخدام الأساليب المنهجية المتبعة في علوم الطبيعة والتاريخ الطبيعي، وحدد أول تلك الأساليب في أسلوب الملاحظة بشرط أن يضع الباحث نفسه خارج السياق الذي يُلاحظه للحفاظ على الموضوعية، ويجب أن يعد الباحث نفسه بنظرة سابقة من خلال النظرية والفكر النظري الذي يوجه في إطار ملاحظة الظواهر، فلا يمكن فهم الظواهر اللاحقة إلا بربطها بظواهر سابقة (عبد المعطي، ١٩٩٣م: ١٨٦)، وتتيح الملاحظة المباشرة للباحث استنباط أكبر عدد من النتائج من أقل عدد من الملاحظات الحسية المباشرة، وإذا كان هناك علاقة طردية بين ظاهرتين؛ فيمكن من خلال ملاحظة التغيرات التي تطرأ على إحداهما تعميمها على الأخرى، أي أن العلاقة التي تسمح بالاستنباط من نظائر الظاهرة تسمي بالقانون، وهو أعلي المراتب العلمية لدي كونت. وتظهر

بذلك سمة من سمات التفكير العلمي المستقل وهي القدرة على التنبؤ، وهو نتيجة حتمية للعلاقات المطردة التي نكشف عنها بين الظواهر. وأشار كونت إلى أنه لا توجد ملاحظة علمية بدون نظرية سابقة، أي دون أن يحدد الباحث قانونًا يتحقق من صحته، فالباحث الوضعي لا يضع من خياله فروضًا خاصة للأسباب والتفسيرات، بل يخضع عقله للخطوات المنهجية والتي تتطلب وجود فرض موجهة مشتق من نظرية (قانون) يتم ملاحظته واختبار صحته (عبد المعطي، ١٩٩٣م: ٧٨)، ووجه كونت الباحثين نحو المماثلة والمضاهاة أو التجربة (المقارنة) بين الظاهرة موضع الملاحظة وظاهرة أخري لإدراك قيمة ومعني الظاهرة الاجتماعية علميًا، ويجب أن تساعد الملاحظة والمماثلة الباحث في تشكيل وجهة نظر عامة، حتى يستطيع أن يحول كل الظواهر التي تُحيط به إلى معلومات اجتماعية عبر نقاط اتصال بالنظريات العلمية العليا، وبفضل الترابطات بين الظواهر بعضها ببعض. ويؤخذ على الأسلوب المنهجي الوضعي عند كونت أنه لا يراعي التعاقب الضروري للمراحل المختلفة في التطور الاجتماعي، وأنه يميل إلى النظر إلى هذه المراحل المختلفة كما ولو أنها حدثت في آن واحد، وبذلك فإنه يحول دون ملاحظة ورصد تسلسل الأشكال الاجتماعية، وأنه يُفسد تحليل الظواهر التي سبقت ملاحظتها، ويخلط بين العوامل الثانوية والأسباب الرئيسة (عبد المعطي، ١٩٩٣م: ١٨٩).

وتناول كونت أهمية التاريخ في رؤيته الوضعية، واعتبر أن المعرفة العلمية الحقيقية هي المعرفة الوضعية، وأنه لا توجد معرفة وضعية إلا من استنباط التاريخ، وفحص النتائج المتتابعة لنشاطه (عبد المعطي، ١٩٩٣م: ٨٣)، ويجب على الباحث أن يحدد نوع الظاهرة ويتناول تاريخها، ويحدد الفلسفة التي كان يؤمن بها الأفراد، مع الوقوف على وضعها مقارنة بالظواهر الأخرى ذات الارتباط، مع بيان الفروض الصحيحة والمناهج المستخدمة، وأن يستبدل الذات بالجمع أي أن يستعيض في بحثه بكلمة نحن بدلًا من أنا أي بالشخص العام، حيث لا تكتمل ركائز المنهج الوضعي عند كونت إلا بعملية عقلية ملائمة لتطور الحياة الاجتماعية والإنسانية، هذه العملية تتبع الملاحظة والتجربة منهجيًا، وتتلاءم مع طبيعة الظواهر الاجتماعية، وأطلق كونت عليها الأسلوب التاريخي. والذي قسمه كونت لطريقتين: الأولي عامة، والثانية خاصة، العامة هي طريقة تستهدف البحث عن القوانين التي تسيطر على النمو الاجتماعي للنوع الإنساني، أما الخاصة فتمثل المؤلفات التاريخية التي سردت الظواهر حسب تاريخ وقوعها وهذا النوع ذو صبغة أدبية، فحسب الهدف الذي يحدده الباحث يختلف الأسلوب المُتبع ما بين السرد المتتابع للأحداث كما حدثت بدءًا من التاريخ الخاص لكل شعب على حدة، ويقوم الباحث

بالترتيب الزمني لتواريخ الأقاليم والمدن، وفحص الوثائق، ثم يبدأ بربط الأحداث. وبين الوصول لربط الظواهر الاجتماعية، وهو ما يتطلب من الباحث تكوين فكرة عامة عن تقدم النوع الإنساني، وأن يربط بين أنواع التقدم العامة التي أحرزتها الإنسانية، ثم تقسيم الفترات المختلفة وأنواع الظواهر التي يتعين على الباحث ملاحظتها.

وقد أشار كونت لتلك الفكرة العامة عن تقدم النوع الإنساني بمسمي المجموعات الاجتماعية، وقُصد بها مجموعات الظواهر التي تم تنظيمها وإعدادها للدراسة العلمية والبحث، وعند تكوين تلك المجموعات الاجتماعية يجب على الباحث أن يحدّد النمو المتواصل لكل فصيل وقوة اجتماعية وسياسية من خلال مجموع الحوادث التاريخية، ثم يحاول أن يظهر علاقة ذلك النمو بالتناقض المستمر الذي يعتري القوة الاجتماعية مثل ميل المجتمع الإنساني إلى الانتقال من الحضارة الحربية إلى الصناعية، ومن خلال هذه العملية يَخُلص الباحث إلى التكهن العلمي الذي يؤشر بانتصار أحد الاتجاهات وانهيار الآخر، بشرط أن تكون النتيجة مطابقة للقوانين العامة لتطور البشرية (عبد المعطي، ١٩٩٣م: ١٩٢)، فدراسة المجموعات التاريخية هي ما تمكن الباحث من فهم الحاضر والتكهن بالمستقبل، وقد تدفعه إلى التكهن بالماضي والوصول لمعرفة عقلية من خلال استنباط أي موقف من المواقف التاريخية من الأحداث السابقة. وتتبلور المقايسة في علم الاجتماع باعتباره علم قياسي من خلال المنهج التاريخي، وفي بيان المقايسة سعي كونت جاهدًا إلى إرجاع التعقيد المُصاحب للظواهر الاجتماعية إلى وحدة يمكن إدراكها وفهمها، بسبب أن ذلك التعقيد يعد حاجزًا أمام الباحث في الانتقال من الملاحظة البسيطة للظواهر إلى الملاحظة التركيبية، والتي تم توجيه الباحث إليها من نظرية عامة، ووفق الحصيلة المعرفية العلمية نجد أن التاريخ لا يُستنبط بالطريقة القياسية، ولكن واجب التاريخ أن يُحدد كيف أسهمت الحياة الاجتماعية بالفعل في تقدم الإنسانية، وإذا تم ذلك عن طريق الملاحظة انتقل العلم لمرحلة المقايسة بالطريقة القياسية، حيث الاستعانة بالتكهن العقلي بدلاً من الملاحظة التجريبية للظواهر (عبد المعطي، ١٩٩٣م: ١٩٤: ١٩٥).

وقد اختلف كونت عن بيكون الذي رأي أن الباحث يجب أن يتخذ موقفًا سلبيًا تجاه المعرفة الطبيعية، ولا يتدخل في أي شيء من تلقاء نفسه حتى لا يزيف العلم واعتبر ذلك –كما تناولنا– استباقًا للطبيعة في بيان رفضه للفرض العلمي، أما كونت فقد رفض تلك الرؤي وشخصها بالمعرفة التجريبية، حيث إن العلم لا يمكن تناوله وتطبيقه بدون فروض ونظريات

مسبقة من وحي نشاط العقل العلمي تخلو من الخيال الشخصي للباحث وهي إشارة منه إلى الموضوعية.

٦- إيميل دوركايم:

توصل دوركايم إلى أن المنهج العلمي في دراسة الظاهرة الاجتماعية له قواعد متممة، القاعدة الأولي، أن يتحرر الباحث من كل فكرة سابقة، وذلك ليوجه نظره إلى الظواهر بعينها، ولم يقصد دوركايم التاريخ وقطيعته، إنما الأفكار المروجة في المجتمع من عادات وتقاليد وأعراف ومعايير والتي تسيطر على العقل والوعي الجمعي في الحين الحاضر، وهو أمر عسير (دوركايم، ٢٠١١م: ٨٢: ٨٥)، ومن أحد تطبيقات تلك القاعدة الشك المنهجي لديكارت أن يعتمد الباحث على الملاحظة التاريخية والمباشرة، والقاعدة الثانية، أن يبدأ الباحث بحثه بتعريف ظاهرته – تعريفًا إجرائيًا– تعريفًا يحدد فيه ملامح الظاهرة، ومجالها –السياق الجغرافي–، وأهم الشروط التي يجب التحقق منها من أجل البرهان –المؤشرات–. وذلك التعريف لا يكون مشتق من الفلسفة المجردة، فالباحث يستفاد من الفلسفة في فهم الظاهرة، لكن عند بناء المفهوم يجب أن يكون ذو بعد إمبيريقي مطابق ومعبر عن الظاهرة الموجودة بالفعل، فالتعريف هو همزة الوصل بين الباحث وظاهرته، فالباحث يجب ألا يهمه فقط معرفة الظواهر والمعاني التي تعبر عنها ألفاظ اللغة المتداولة، بل يهمه أن يبتكر المعاني والمصطلحات العامة الجديدة (دوركايم، ٢٠١١م: ٨٨)، وعند تناول موضوع ما نصح دوركايم الباحث ألاَّ يستبعد ظاهرة من الظواهر بناء على رؤيته الذاتية أنها غير مهمة، فحذف أو استبعاد ظاهرة من الظواهر يتم بناء على فكرة سابقة – أدبيات العلم–، يجب على الباحث تناول كل ظواهر الموضوع دون الاعتماد على الفكرة المثالية التي كونها الباحث لنفسه، والقاعدة الثالثة، أن يتحلى الباحث بالموضوعية ويتجنب المدركات الحسية التي تطغي عليها ذاتيته، ويكتسب الباحث مدركاته الحسية من خلال المعرفة الحسية والتي عبر عنها كوندرسيه واتفق فيها مع جون لوك حيث ترتكز على الحواس والاستعداد الفطري الذي ينمو ويتطور من خلال مرحلة ملاحظة الفرد للوقائع المحيطة عبر التجربة والخطأ والصدفة في تأمين حياته، ثم مرحلة الاتصال العقلي من خلال الاحتكاك بالآخرين ونقل الخبرات وتدوينها في صور المعرفة العديدة، فالفرد انتقل من الملاحظة البسيطة إلى المركبة إلى تناقل الخبرات وبذلك تتشكل الذاكرة والوعي الجمعي للفرد؛ ولذلك أشار دوركايم إلى ضرورة تحلي الباحث بالموضوعية، وأن يتخلى عن مدركاته الحسية وذاتيته، كما يجب على الباحث عند دراسة حزمة من الظواهر الاجتماعية أن يلاحظها في صورتها المستقلة عن مظاهرها الفردية.

وأشار دوركايم إلى طبيعة المجتمع كقاعدة أساسية لتفسير الحياة الاجتماعية، فالمجتمع يفوق الفرد من حيث الزمان والمكان، ويفرض عليه نمط السلوك والتفكير، لذا أشار إلى أن الاجتماعي يفسر بالاجتماعي، وأن الباحث يجب أن يسعي لكشف خواص البيئة الإنسانية التي تؤثر في تطور الظواهر، وأشار لنوعين من تلك الخواص، الأول، عدد الوحدات "حجم المجتمع"، الآخر، درجة تركز الكتلة الاجتماعية "الكثافة الديناميكية" والتي تعبر عن الصلات الروحية الوثيقة بما فيها من تركزات مادية، خدمات وتعاون وتنافس وتكيف وتوافق، وافترض دوركايم أن زيادة حجم المجتمع وكثافته الديناميكية تؤدي إلى تشعب الحياة الاجتماعية وتطورها. فحجم المجتمع وكثافته يشكلان البيئة الاجتماعية، والتي من خلال تعاقب مراحلها التاريخية يتبين الباحث تطورها، لبيان أسباب وعناصر التغير والتغيير في كل مرحلة متعاقبة، ومن خلالها – أيضًا– يقارن الظواهر الاجتماعية في بيئة ظاهرته والبيئات الأخرى.

وحدد دوركايم وسيلة البرهنة على أن إحدى الظواهر سبب في وجود أخري من خلال المقارنة بين الحالات التي تتواجد فيهما الظاهرتين أو تختفيا، وأشار لنمطين من التجربة التي يتبع الباحث إحداهما، الأولي طريقة التجربة المباشرة، حيث يتمكن من ضبط العوامل والوسائل ويتحكم في مسار كل ظاهرة من الظاهرتين في مسار تجريبي مقنن، والأخرى طريقة التجربة غير المباشرة أو طريقة المقارنة، ويطبقها الباحث حينما لا يستطيع التحكم في الظاهرة وعوامها ولم يتمكن إلا من المقارنة بين الوضع الذي توجد عليه وفق طبيعتها، ولبيان صحة نتائجه يجب أن يعيد الباحث المقارنة مرة أخري من خلال إعادة القياس، لإضفاء قيمة الصدق والثبات على موضوع بحثه، وعدم الاعتماد على القياس والرصد والملاحظة مرة واحدة بل يكرر أكثر من مرة، وهو ما يفتح الباب أمام الباحثين لإعادة دراسة القضايا التي تم دراستها من قبل فكل عقد من الزمان له تغيرات مصحوبة تؤثر على البيئة الاجتماعية(دوركايم، ٢٠١١م: ١٩١).

وتدور فكرة دوركايم الأساسية في التفسير الاجتماعي حول العلاقة السببية بين الظواهر بعضها ببعض والتي يتم تبينها من خلال المقارنة، واتفق مع كونت حول أهمية التاريخ في بيان التفسير للظواهر الاجتماعية، لكنه رفض تعامل كونت مع التاريخ من خلال التحليل التاريخي لتطور الظاهرة وبيئتها الاجتماعية، وأشار لضرورة الاعتماد على طريقة التركيب بدل التحليل، والمقصود بالتركيب أن يقرب الباحث مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الظاهرة ثم يشتق منها فروض واسعة تفسر الظاهرة وتطوراتها، وتلك الفروض تتواءم مع التعريف الإجرائي الخاص

بالباحث، وأن لب البحث الاجتماعي يكمن في المقارنة بين بيئتين اجتماعيتين حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر بعينها، وأن يعتمد بشكل رئيسي على ما يقدمه علم الإحصاء من بيانات ومعالجات.

٧- رايت ميلز:

تدور فكرة الخيال السوسيولوجي عند رايت ميلز Mills حول رؤيته الراديكالية البرغماتية، فأية فكرة، أو موضوع، أو قضية، أو ظاهرة لا قيمة لها دون وجود غرض وهدف تدور حوله، ومعني وقيمة تشغلها، ووقائع وأحداث يمكن ملاحظتها تعبر عنها. فالخيال السوسيولوجي هو نمط من التفكير الإبداعي النقدي يسعي من خلاله الباحث لفهم السلوك الاجتماعي، وبيان أوجه العلاقة بين الفرد والمجتمع الأكبر، والنظر لمجتمعه نظره اغتراب – الذات، المحيط، الشعور –، بدون مزج لخبراته الشخصية وثقافته في التناول والتحليل. فالخيال هو القدرة على تكوين تركيبة غير متوقعة، فهو مزيج من الأفكار لم يكن أحد يتوقع أنه يمكن الجمع بينها. ولتحفيز الخيال أشار ميلز إلى أن الباحث يجب أن يضع كل الملاحظات مع بعضها البعض دون فصل، وأن يكون مرنًا في تناوله للكلمات والمصطلحات المعبرة عن موضوعه، وأن ينشئ تصنيفًا جديدًا للملاحظات والبيانات، وأن يتناول كافة القضايا الداعمة لفكرته والمناقضة لها، وأن يتتبع الحالات والأفكار ذات الطابع المقارن، وأن يتفكر في كل التقاطعات التي تتعلق بأفكاره وقضيته الرئيسة من أفكار وقضايا، وحدد الخيال السوسيولوجي كإطار تصويري وأداة تحليلية من أجل إدراك البناء الاجتماعي، وماهيته التاريخية –باعتباره يتكون من عدة أنساق فرعية متكاملة–، فالباحث جزء من المجتمع الذي يدرسه لذا فهو في حاجة إلى الخيال لإدراك الظروف الاجتماعية التي يتأثر ويؤثر فيها.

فعندما يصوغ الباحث مشكلة بحثه يجب أن يصوغها بشكل منطقي واقعي، محددًا المتاعب، والقضايا، والخلافات، والوقائع، والحقائق المحيطة بالأفراد مع ذكر التاريخي الشخصي للأفراد والعلاقات الثنائية بدءًا من الأسرة إلى المجتمع ككل بطوائفه وتنظيماته الرئيسة والفرعية، وتحديد التاريخ العام لكل متغير ومؤشر يُكَوِن الظاهرة مشكلة البحث. ووضح ميلز أنه لا توجد دراسة اجتماعية لم تُعد لمشكلات السير الذاتية، والتاريخ وتقاطعاتهما داخل المجتمع، إلا وقد اكتملت رحلتها الفكرية، تممت بالتحليل والتفسير السليم. ويجب على الباحث أن يربط بين المشاكل الشخصية في البنية والبيئة، والقضايا العامة للبناء الاجتماعي (Mills,2000:6).

وطالب ميلز بضرورة أن يتسلح الباحث بالخيال السوسيولوجي حتى يتمكن من إدراك مشكلته وتحديد أبعادها، وبأن الفرد جزء من بناء اجتماعي، والبناء الاجتماعي جزء من مرحلة تاريخية، أي يدرك أن سياق المشكلة تاريخي بنائي. فالخيال السوسيولوجي يمكن الباحث من فهم المشهد التاريخي للمشكلة، ويساعد على إدراك الحياة الداخلية للأفراد، والحياة المهنية الخارجية من عمل ودراسة وترحال. فيتمكن من فهم كيف للأفراد –وفق خبراتهم اليومية– أن يدركوا موقعهم الاجتماعي؟ (Mills,2000:11).

ولتعميق محتوي الإجابة عن هذا السؤال، يجب على الباحث أن يكشف عن منظومة القيم التي يعتز بها الفرد، والتي أصبحت مهددة في أحكام العصر، والقيم التي يدعمها ويصر على الحفاظ عليها، والقيم التي يتخلى عنها بسهولة– وتناقضاتها التي تنطوي عليها. فحسبما أكد ميلز إذا لم تتواجد القيم ينقاد الفرد إلى ما سماه (اللامبالاة) وهي نتاج عدم الارتياح والقلق. قامت فكرة الخيال عند ميلز على مستويين من التحليل، مستوي الفرد، ومستوي المجتمع –البناء الاجتماعي–، وذلك اعتمادًا على فرضية جوهرية تقول: أنه لا يمكن فهم حياة الفرد بمعزل عن المجتمع والعكس صحيح، فالباحث أو حتى الشخص العادي يجب أن يملك القدرة على فهم العلاقة بين الفرد والمجتمع، أو تاريخ الفرد وتاريخ المجتمع، أو بين الذات وكل ما يحيط بها (Mills,2000:6). فهي حزمة مهارات عقلية تتمثل في البناء والتحليل والتفسير السليم المتناول للظاهرة. فهدف ميلز هو إكساب الباحثين الوعي، وعيًا حقيقيًا بمشكلات مجتمعهم، مما يؤهلهم لربط مشكلاتهم الخاصة بمشكلات المجتمع العامة، فهذه هي مهارات الخيال سوسيولوجي بمستوييه، مستوي الفرد بكل ما يعانيه من اضطرابات تفرضها عليه حياته في المجتمع، ومستوي المجتمع بمشكلاته العامة، ودعي لضرورة الكشف عن العوامل التاريخية التي أثرت وتؤثر في البناء الاجتماعي، مع إعادة التذكير بضرورة الانتقال من مستوي المجتمع لمستوي الشخصية، فكلا المستويين يمكنا الباحث من التمييز بين المتاعب الناتجة عن خبرة الفرد الشخصية وبين القضايا العامة الناتجة عن البناء الاجتماعي، وقدرة الباحث تتجلي في الربط بين مظاهر الاضطراب الشخصي، ومشاكل المجتمع.

وقدم ميلز ثلاث مجموعات من الأسئلة – كنموذج إرشادي – للتناول البحثي المنهجي والنظري، الواجب على الباحثين اتباعه(Mills,2000:5):

أ- المجموعة الأولى: ما البناء الكلي لهذا المجتمع النوعي؟ وما مكوناته؟ وكيف ترتبط ببعضها البعض؟ ما يميز كل مكون ومتغير عن بقية المكونات؟

ب- المجموعة الثانية: أين يقع هذا المجتمع في تاريخ الإنسانية ومراحلها؟ كيف تتأثر الظاهرة أو المشكلة وتؤثر في التاريخ الذي تتحرك في طياته؟ وما ملامح هذه المرحلة؟ وهل وكيف تختلف عن غيرها من المراحل؟

ج- المجموعة الثالثة: من المسيطر والمتميز في هذا المجتمع -في هذه المرحلة-؟ وما أسباب التميز والسيطرة؟ وما طبيعة السلوك البشري، والشخصية التي نلاحظها في هذا المجتمع، في هذه الفترة؟

٨- أنتوني جيدنز:

قدم جيدنز Giddens نقدًا لرؤية رايت ميلز- على حد وصفه - حول الخيال السوسيولوجي، حيث رأي أن استخدام ميلز لهذا المصطلح أصبح مبتذلًا وغامضًا، فالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة وانعكاسات العولمة والحداثة المتأخرة قد أثرت على قدرة الباحث على فهم وإدراك العالِم، ولكن الباحث لا يستطيع الاستغناء عن الخيال في تناوله وتحليله لظواهر المجتمع، خاصة في الفترات الأخيرة الناتجة عن التحولات التكنولوجية والصناعية الحديثة وصعود سهم الرأسمالية؛ ولذلك قدم جيدنز آلية منهجية تتضمن الخطوات الواجب على الباحث السير وفقًا لها في تناوله للظواهر، وتتضمن هذه الخطوات أبعاد الخيال السوسيولوجي عند جيدنز وهي: البعد التاريخي، والبعد الأنثروبولوجي، والبعد النقدي (جيدنز، ٢٠٠٦م: ٣٣).

البعد الأول: البعد التاريخي، يمثل الوعي بتاريخ الظاهرة حجر الأساس في رؤية جيدنز، فالمجتمعات حاليًا مرت بتغيرات عديدة على مستوي الحاجات وطرق إشباعها وأنماط التفكير والاستهلاك، فأصبح من الضروري على الباحث أن يتوقف أمام تاريخ تطور ظاهرته وموضوعه، ويحدد من أين بدأت الظاهرة؟، وما الآثار المسببة لها في كل مرحلة تاريخية معينة؟، وكيف نظر إليها الباحثون تاريخياً؟، وكيف تختلف رؤية العلماء للظاهرة حاليًا عن رؤية العالم والفلاسفة سابقًا؟ فالمطلوب هو محاولة استعادة الصورة وبناء تصور لنسيج الحياة الاجتماعية على مستوي تطور التاريخ الإنساني، وتعاملهم مع ظهور تلك الظاهرة. فلا يوجد فرق بين دور عالِم الاجتماع في إطار بحثه ودور المؤرخ في تقييبه وتتبعه وتفتيشه لحلقات التاريخ. فعالِم الاجتماع في تتبعه يركز - في إطار بحثه - على عنصري التغير والتغيير في الظاهرة.

فبناء الظاهرة تاريخيًا هو ما يقود الباحث لفهم أسبابها حاليًا وأسباب تطورها – منذ البداية – ويمكنه من التعامل معها، فيجب عليه تحديد موقع ظاهرته في النظم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والدينية، ومدي انتشارها على المستويات الثلاثة (ماكرو، ميسوا، ميكرو).

البعد الثاني: البعد الأنثروبولوجي، يدعو جيدنز لضرورة أن يتحلى وعي الباحث بالنظرة الأنثروبولوجية، وهو ما يساعد الباحث في تمثيل الموضوعية وتجنب الاعتقادات والأفكار الشخصية، فالبعد التاريخي يدفع الباحث للبحث حول المخططات التطورية للمجتمعات والسلالات، ويتم الحكم على هذه السلالات من خلال تبني الباحث وجهة نظر المجتمع –المراد دراسته– وثقافته. فأكد على أهمية البعد الأنثروبولوجي في فهم أنماط الوجود الإنساني المعروفة على الأرض، وأشار إلى أن الدراسة العلمية المنظمة لتنوع الثقافة الإنسانية –الدراسة الأنثروبولوجية الحقلية – قد ظهرت في نفس الوقت الذي بدأ فيه التوسع للقوي الرأسمالية الصناعية والقوي العسكرية الغربية. ودافع جيدنز عن رؤيته للبعد الأنثروبولوجي مستعينًا بكتاب جاك روسو دراسة حول أصل عدم المساواة وأسسها، والذي تناول فكرة أن الباحث يستطيع من خلال الوعي بالتنوع الشديد للمجتمعات الإنسانية أن يقدم فهمًا أفضل (جيدنز، ٢٠٠٦م: ٤٠: ٤١)، ويزيد البعد الأنثروبولوجي من معرفة الباحث بوقائع الظاهرة، وطبيعة التكوين الثقافي والاجتماعي في مجتمع الدراسة، ويتيح للباحث بناء تصور سليم حول المجتمع الذي يدرسه ويعزز مهاراته في الملاحظة وتمثل الأدوار، مما يؤهله لعملية فهم الفهم "التأويل وفق وصف ماكس فيبر"، وأوضح جيدنز أن دمج وجمع البعدين التاريخي والأنثروبولوجي معًا يمكن الباحث من ممارسة الخيال السوسيولوجي، والتحرر من قيود الممارسة الصارمة التي تحصر تفكيره. وكلا البعدين يرتبطان مباشرة بالبعد الثالث لديه، البعد النقدي، والذي يتصل بآفاق المستقبل وبدائله، والبعد الثالث من الخيال السوسيولوجي ينصهر كليةً مع مهمة عالم الاجتماع في الإسهام في نقد الأشكال الاجتماعية القائمة، وهذا النقد – دائمًا– ما يعتمد على التحليل أولاً (جيدنز، ٢٠٠٦م: ٤٣).

٩– بيير بورديو:

أشار بورديو إلى أن معظم الأخطاء التي تتعرض لها الممارسة البحثية الاجتماعية، أو تصيب التفكير حول هذه الممارسة، ترجع لوجود تصور خاطئ حول العلاقة بين أصول العلوم الطبيعية وخصائصها، والعلوم الإنسانية وخصائصها. ووجد –بورديو– أن كلا الممارستين

البحثيتين الطبيعية والإنسانية يجتمعا في أصول منهجية متقابلة وفق ثنائية ديليته Dilitheyen (بورديو (أ)،١٩٩٣م: ١٢)، فلا يمكن طرح ممارسة في علوم الإنسان إلا بمقابلتها لصورة من علوم الطبيعة، فالمدرسة الوضعية تفننت في تقليد صورة العلوم الطبيعية بغرض التقليد، وتجاهل الفلسفة الخاصة بكل تخصص علمي دقيق، فالطريقة الوضعية استخدمت لإثبات الطابع الذاتي الذي أكد صعوبة معالجة الوقائع الاجتماعية بأساليب وطرق الوقائع الطبيعية. مما تسبب في تأخر العلوم الإنسانية والاجتماعية في ميدان التطور العلمي، وتسبب في تأخر بناء الهوية العلمية لكل العلوم الإنسانية نتاج تأخر انفصالها عن الفلسفة بصورة عامة، واعتقاد الرواد أن الإنسان يمكن معاملته كميًا مثلما يتعامل ذوو العلوم الطبيعية، وحاول العلماء حاليًا الخروج عن تلك المعضلة التي ورثوها في تراث العلم الاجتماعي من الرواد الوضعيين، واتجهوا نحو العديد من الأدوات والأساليب المنهجية الكيفية لإحداث توازن مع الأدوات والأساليب الكمية التي سادت فترات طويلة، ومن الضروري أن تخضع الممارسة العلمية للبحث والتدقيق، لكن ليس البحث حول العلم المنجز الذي شكل إضافة ولقي اعترافًا وقبولًا، بل البحث حول العلم في طور التحقق والتطور وذلك للكشف عن شروط البحث بين الصواب والخطأ، وتمر الممارسة العلمية بعمليات التباس أثناء الانتقال من أقل صدقًا إلى معرفة أصدق، أو بقول باشلارد "بالانتقال من معرفة أصوب إلى معرفة صحيحة". فالفعل العلمي فعل صراعي لا ينفصل عن الأداء العقلي والذهني، هذه الرؤية للممارسة العلمية إذا انتقلت إلى ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، فتساعد على توليد فعل علمي واقعي –مبني على حزمة مهارات ومعارف– تميز الممارسة العلمية وتحدد المبادئ العقلانية المناسبة لعلم مثل علم الاجتماع. فالاهتمام بالروابط بين القضايا دون وضع اعتبار لعنصر الزمن، والطرق التي أدت إلى بناء كل مفهوم من المفاهيم، أو كل قضية من القضايا؛ يؤدي إلى ضعف فرص تقديم أية مساعدة للممارسين الجدد؛ لأن البحث العلمي الاجتماعي لا يعلن إلا عن النهايات، إذا تم إعادته مرة أخري من قبل باحثين آخرين وفق الخطوات المنهجية التي تم ذكرها في البحث. وهذا ما يجعل البحث أداتي غارق في منطق النموذج الموحد الخطوات، والباحث عقيم مقيد بإطار من القواعد المنطقية وهو ما عبر عنه بورديو بانغلاق مبكر لتاريخ العلم ومسار البحث.

وأشار –أيضًا– بورديو إلى ما يمكن وصفه بالالتزام المطلق بالمنهجية الواحدة في مواجهة كل الوضعيات، الصرامة التكنولوجية، وتتمحور هذه الصرامة حول رؤية تعتبر أن الحقيقة هي خطأ مصوب؛ لذا يجب على الباحثين البحث داخل تاريخ العلم في أطوار تطوره،

وأن نلتمس أساليب البحث حول كل موضوع وكيف تم الاشتغال عليه والبحث فيه، بدلًا من الالتزام الصارم بممارسات لم تكن محددة سابقًا في تاريخ العلم، إنما استُحدثت وصارت عُرفًا في مجال الممارسة العلمية (بورديو(أ)،١٩٩٣م: ١٤: ١٥)، فدراسة التاريخ تفيد الباحث في اكتشاف الثوابت التي تحكم الوضعيات الاجتماعية الجديدة، وتمكنه من تتبع تطور الجماعة موضوع الدراسة، وتساعده على فهم وتحليل تلك الوضعيات وإيجاد طرق لمواجهتها، ويملك التاريخ الاجتماعي وظيفة أساسية ألا وهي أن يمد الباحثين بمبررات الوجود، فماضي العلم الاجتماعي جزء من العقبات الرئيسة أمامه. إذ إن معرفة ما يقوم به الممارس للنشاط العلمي – الأبستمولوجيا– يفرض عليه أن يعرف كيف أنشئت المشاكل الاجتماعية، والأدوات، والمناهج، والمفاهيم تاريخيًا (بورديو١٩٩٥م: ٩٩)، وأن يبدأ بتأريخ اجتماعي لموضوعه ليعيد تحديد أنماط التفكير داخل السياق التاريخي لإنتاجها واستعمالها، فنسيان التاريخ يضيف على العلم صفة الأبدية والصنمية.

ويؤدي الارتباط بين الباحث ومجاله –الناتج عن الصراع بين المجال الاجتماعي العام والمجال العلمي الخاص– إلى تكوين مغالطات في تناول المفاهيم والنظم الاجتماعية. وتشكل اللغة العادية –اللهجة– التصور الرئيس لتلك المفاهيم الاجتماعية، والتي يجب إرجاعها للمفاهيم العلمية النظرية، حتى نتبين العلاقة بين موضوع وآخر دون لغط. فاللغة ليست أداة اتصال فقط، بل أداة تواصل وأداة للبناء الاجتماعي وتحويل القوي التي تشكل البنية الاجتماعية؛ لذا يجب أن يعرف الباحثون متي وكيف ولماذا تم إنشاء هذه الأدوات –مصطلحات اللهجة اليومية–؟ ومن أنشأها؟، ومن خلال التحليل الإحصائي يتم تفتيت هذا التصور الذي تم صياغته من خلال اللغة في صورة مفهوم علمي إلى مجرد حزم معيارية تحدد عمليًا المهنة، والدخل، ومستوي التعليم. دون استقراء واضح، والأمر بمثابة تعميم مميزات بعض الأفراد الأكثر تمثيلاً بالعينة على باقي طبقات المجتمع الأصلي، ويجب على الباحث السوسيولوجي الاعتماد على الأساليب والأدوات الكيفية في دراسة بحثه لتكوين إسقاطات سليمة تعزز ما توصل إليه إحصائيًا دون لغط. كما أشار بورديو لضرورة تجنب دراسة أفراد مقتلعين من بيئتهم الاجتماعية الأصلية من خلال عينة عشوائية، لدراسة التبادل ونمط العلاقات والتكيف والصراع والتوافق بين الأفراد؛ لأن كل فرد يعتبر إطارًا للمعاينة ولم يتحدث إلا عن نفسه فقط رؤية فردية نفسية تسحب البحث من فلسفة علم الاجتماع لفلسفة علم النفس. وطالب بورديو الباحث السوسيولوجي بتبني أسلوب الاثنوجرافية

في كل أبحاثه ودراساته، وشُبه المعاينة الأثنوجرافية لمجتمع البحث بمعاينة الحيوان في المختبر أثناء إجراء التجربة وقياس التغيرات ومعدلات الاستجابة.

وتكشف الأثنوجرافية عن مدى زيف وتزييف معظم الوضعيات الاجتماعية المبتدعة والمصطنعة من قبل المبحوثين في غالبية الأوقات، مما تسبب في بناء درجة من عدم المصداقية لنتائج البحوث الاجتماعية في أقطار عديدة خاصة العربية منها، لتُحَول العديد من الباحثين لما وصفه فيكتور هوجو بالبروليتاريا الفكرية أو مرتزقة العلم. وتعد الممارسة العلمية هي السبيل للانتماء لمجال علمي أكاديمي يمد الباحث برأس مال علمي يستخدمه لبناء رأس مال اجتماعي واقتصادي، ومع اختفاء سمة الرغبة في الإضافة العلمية وإثراء المعرفة، يندمج معدل الوقت مع الرغبة في بناء معدل إنجاز سريع لصالح إنتاج البحث بأسرع ما يمكن، فيفتقد الكثير من أساسيات البحث كمنتج علمي، ويتحول المجال العلمي الاجتماعي لمجال روتيني تقوده المصالح الاجتماعية والاقتصادية، لذا يذهب كثير من الباحثين لدراسة قضايا بذاتها ليس من أجل الإضافة العلمية بل من أجل تحقيق رأس مال علمي يحوله لرمزي واجتماعي وصولًا للاقتصادي. ويقدم الباحث السوسيولوجي تصورًا تفسيريًّا للوقائع الاجتماعية اعتمادًا على مهارته الذهنية الخاصة، ثم يقارب تلك الوقائع إحصائيًا نحو مفاهيم وفرضيات علمية ونظرية –التي شكلت التراث وأدبيات العلم– فهو ينقل موضوع بحثه من مرحلة الفلسفة العفوية إلى فلسفة العلم والمعرفة الاجتماعية، لتحليل وتفسير الوقائع منطقيًا والقدرة على التنبؤ بمخرجاتها. ففلسفة العلم والتفكير العلمي يلتزمان بمبدأ الحتمية من بداية الفكرة البحثية وصولًا لصياغة نتائجها، وهو ما قابله بورديو بمبدأ اللاوعي في العلوم الاجتماعية، حيث يبدأ الباحث السوسيولوجي بحثه بمعرفة عفوية قائمة على المعايشة المستقلة والملاحظة ثم يبدأ في الانتقال تدريجيًا نحو المعرفة الاجتماعية العلمية المعتمدة على رأس المال العلمي والمجال العلمي، ووظف بورديو مبدأه اللاوعي في إزالة الوهم والاعتقاد بأن الأنثروبولوجيا علم مستقل، بل الأنثروبولوجيا جزء علم الاجتماع وعلمية الممارسة البحثية السوسيولوجية (بورديو(أ)،١٩٩٣م: ٢٢: ٢٣)، وفي سبيل التوضيح، يركز العلم الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ويجب على الباحث السوسيولوجي ألا يختزل العلاقات الاجتماعية إلى روابط بين ذوات الأفراد تتحرك على أساس البنية والدافع فقط؛ وذلك لأنها تنعقد وفق شروط ومواقع اجتماعية يكون لها أثر أكثر فاعلية وتأثير من ذوات الأفراد، وهو ما لا يستطيع الباحث أن يرصده من خلال العلاقات الشخصية بين الأفراد، والاعتماد على التصور الشخصي لكل فرد.

وأشار بورديو لتوجه دوركايم في ضرورة وجود تعريف مسبق للباحث –تعريف إجرائي– والذي يساعد الباحث على استبعاد المفاهيم المسبقة الخاصة بالمعرفة الاجتماعية العفوية؛ وذلك ببناء نسق من المؤشرات يحدد الواقعة الاجتماعية. والذي يجب أن يوضع وينجز –حسبما أشار مارسيال موس– بعناية ودقة لأنه يتحكم في كل ما يأتي بعده، فهو الذي يحدد العينة ونظام المعاينة، ويؤمن فرص التحقق من الفرضيات، ويساعد في رصد خصائص الواقعة (بورديو(أ)،١٩٩٣م: ١٠٩)، فوضع وتحديد تعريف إجرائي هو عملية استبدال الفهم الشائع الغامض بفهم أوضح محدد، أي الخروج من نطاق المعرفة الاجتماعية العفوية للمعرفة الاجتماعية العلمية.

كما يجب أن يتناول الباحث موضوعه من خلال تحديد حقيقة ذلك الموضوع ثقافيًا، مع تتبع نسق العلاقات التاريخية الاجتماعية؛ وذلك للوقوف على كافة الأبعاد المتعلقة بموضوعه، وتكوين إطار تفسير ثقافي تاريخي أي اجتماعي للتحليل والتفسير (تحليل ثقافي + تتبع تاريخي= تفسير وتعليل اجتماعي)، وهذا ما يدعم قاعدة دوركايم "الاجتماعي يفسر بالاجتماعي". ويكون الباحث السوسيولوجي مضطرًا لبذل جهود مضنية لبيان التقاطعات المتكررة لتراث القضايا التي يدور فيها موضوعه، والتي تقيه من لغط المعرفة الاجتماعية العفوية، فالباحث عندما يبحث في التراث النظري الذي يعنيه فلن يجد نظرية علمية متكونة بل تراثًا نظريًا (بورديو(أ)،١٩٩٣م: ٣٥)، وانتقد –أيضًا– ما يتم في تناول النظرية من إعادة صياغة لعناصر انتزعت من مؤلفات مرجعية ومقارنتها ببعضها البعض لتوالف بين المختلف من آرائهم، بقصد أن توالف المفاهيم والفروض المتناقضة داخل النظرية مما يتسبب في تشويه الإطار النظري بالمتضادات.

١٠– نموذج الممارسة المنهجية المقترح للقضايا البحثية.

١٠–١– يتضمن نموذج الممارسة المنهجية لأية قضية بحثية ثلاثة عناصر:

العنصر الأول: الضبط المنهجي وسلامة الإجراءات.

العنصر الثاني: أسلوب التحليل والمقارنة (المضاهاة) للمتغيرات البحثية.

العنصر الثالث: سلامة الاستنتاج.

شكل (١) النموذج التصوري للممارسة المنهجية

العنصر الأول: الضبط المنهجي وسلامة الإجراءات

ينقسم الضبط المنهجي إلي:

– **الأسلوب المنهجي للبحث:** الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة مشكلة بحثه، بغية الوصول لحل للمشكلة، وسياسة للتنبؤ، والتحكم بالظاهرة محل المشكلة.

– **نـوع البحـث ومـدي ملاءمتـه:** المنهـاج الـذي خططـه الباحـث فـي تناولـه المنهجـي لبيانـات ومتغيرات بحثه، والذي يرتبط بهدف البحث وتراثه الأدبي وكيفية تناوله، فهدف البحث يحدد نوعه، ونوعه يحدد أسلوبه، والأسلوب يحدد الأداة، وتتنوع أنواع البحث الاجتماعي كالآتي: الوصفي، التحليلي، الوصفي التحليلي، المقارن، الاستطلاعي، التفسيري، الأنثروبولوجي.. وغيرها من الأنواع.

– **أسلوب البحث:** الاستراتيجية العامة أو الخطة العامة التي يرسمها الباحث لكي يتمكن من حل مشكلة بحثه، أو تحقيق هدفه، فهو وسيلة لجمع الحقائق والبيانات بطريقة معينة خاصة.

– **أدوات البحث:** الأدوات التي يستخدمها الباحثون في جمع البيانات وفق الأسلوب المنهجي المستخدم، وتتعدد الأدوات وفق الأسلوب والأهداف المُصاغة من قبل الباحث، فقد استخدم

الباحثون لرأس المال الاجتماعي عدة أدوات منهجية مثل: الاستبيان، والتصوير الفوتوغرافي، والمقياس، والمقابلة مع الجماعات البؤرية، والاخباريين، ودليل المقابلة، والملاحظة، والسجلات والتقارير والإحصاءات، وتحليل المضمون، والاثنوجرافيا.

– **مجتمع البحث:** يُقصد بمجتمع البحث الإطار الإحصائي الذي يتم منه اشتقاق العينة، كما يقصد به –أيضًا– السياق البشري الاجتماعي الذي يتم دراسته في البحوث والرسائل.

– **العينة:** العدد المحدود من الحالات أو المفردات الجزئية التي يتناولها الباحث نيابة عن المجتمع الأصلي الكبير، ويحاول أن يعمم نتائجها على هذا المجتمع، ويلجأ الباحث إلى العينة ونظم المعاينة؛ لصعوبة إجراء عدد كامل وشامل لكافة مفردات وحالات المجتمع.

– **مصادر البيانات:** موضع استخراج البيانات، فلكل بيان مصدر يخرج منه أو يمكن استخلاصه منه، وتنقسم مصادر البيانات إلى مصادر بيانات أولية ومصادر بيانات ثانوية، تُعرف المصادر الأولية بأنها المصادر الميدانية الإمبريقية التي يستخلصها الباحث من الميدان، ويُقصد بالمصادر الثانوية المصادر التي يحصل عليها الباحث في صورة تقارير وإحصاءات وسجلات جاهزة من مؤسسات وهيئة أخرى قد جمعت تلك البيانات.

– **أسلوب المعالجة الإحصائية:** الأسلوب الإحصائي المستخدم في معالجة البيانات التي تم جمعها، وتنقسم أساليب المعالجة الإحصائية إلي: إحصاء وصفي Descriptive Statistics وإحصاء استدلالي، الإحصاء الوصفي هو الإحصاء المستخدم في وصف وتلخيص متغيرات البحث والعلاقة بينهم بصورة تجعلها أكثر سهولة في الاستعمال والاستخدام، ولا تتعدي مرحلة الوصف، أما الإحصاء الاستدلالي Inductive Statistics بأنه الإحصاء الساعي لتقدير معالم وخصائص المجتمع اعتمادًا على ما توافر من معلومات وبيانات من مختلف العينات واستنتاج تعميمات للمجتمع بناء عليها، ويعتمد على اختبار الفروض، والاستدلال من عينة واحدة على طبيعة المجتمع.

– **أسلوب عرض البيانات:** الأسلوب الذي يتبعه الباحث في توضيح البيانات في تقرير بحثه، ليسهل على القارئ فهم الآراء والأفكار والتحليلات والتفسيرات الكمية والكيفية، وتتباين وسائل العرض ما بين عرض في جداول أو رسومات بيانية أو أشكال ورسومات أو عرض سردي تحليلي.

- **الصياغة التصورية لموضوع البحث:** الصياغة السليمة لموضوع البحث من خلال بناء المشكلة ودلالاتها النظرية والمجتمعية لتقريرها، وبيان أهميتها النظرية والتطبيقية، وتحديد متغيراتها، وتحديد قدرة العنوان على توصيف موضوعه ووحداته.

العنصر الثاني: أسلوب التحليل والمقارنة (المضاهاة) للمتغيرات البحثية

يُقصد بالتحليل المنهجي لمتغيرات البحث الطريقة التي يعالج بها الباحثون مشكلات بحوثهم من حيث، وحدة التحليل (نطاق البحث) (على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المجتمع ككل)، ومستوى التحليل (ماكرو – ميزو – ميكرو – أكثر من مستوي)، وأيضًا كيفية تحليل البيانات من حيث الاهتمام بالوصف الكمي في جداول فقط أو تحليل ومناقشة الأرقام الكيفية، بالإضافة إلى المقارنة بين نتائجه والدراسات السابقة، بين مجتمعه وغيره من المجتمعات، وإلي جانب طبيعة العوامل التي يفسر بها الباحث الظاهرة. ويحدد الباحث بالمتغيرات (العوامل) التفسيرية في: العوامل الغيبية والتي تشير إلى أشياء فوق طبيعية أو خفية مثل الجان أو الحسد، والعوامل الدينية، المتمثلة في نقص أو زيادة الوازع الديني، والعوامل الثقافية والمتمثلة في العادات، التقاليد، والطقوس، والممارسات الشعبية والبيئة المحيطة وأسلوب المعيشة، والأخلاقيات، والعوامل النفسية التي تشير إلى القيم والاتجاهات والميول والدوافع، والعوامل الواقعية التي تشير إلى العامل الاقتصادي والسياسي وكل ما هو محسوس وواقعي. ثم مستوي تناول الظاهرة والذي يشير إلى كيفية تحليل وتناول الإشكالية من حيث التركيز على خصائص الأفراد الذاتية ومحيطهم الاجتماعي، أو تحليل الظاهرة في ضوء النظم الاجتماعية، وربط الظاهرة بالنظم العامة الاجتماعية، أو تحليل الظاهرة في ضوء النظم الاجتماعية، أو تحليل الظاهرة في ضوء تطورها المادي والتاريخي وربطها بالتحولات والتغيرات البنائية.

العنصر الثالث: سلامة الاستنتاج: ويُقصد به تحديد قدرة الباحث على الوصول لاستنتاج علمي وفق المستويات الآتية: الوصف، التحليل، المقارنة، التفسير والتأويل، والتي من خلالها يتوصل لتوصيات علمية وتطبيقية واقعية وفعّالة.

١٠-٢- افتراضات نموذج الممارسة المنهجية المقترح: يقدم هذا النموذج التصوري المقترح رؤية تكاملية حول الممارسة المنهجية التي يجب على الباحث اتباعها، وتتشكل الرؤية المعرفية لهذا النموذج من خلال أفكار الرواد والعلماء والباحثين في الحقلين الفلسفي والاجتماعي مما يشكل رؤية سيسيوابيستيمولوجية تمد الباحث السوسيولوجي بخارطة الطريق الأداتية، وتمد البحث الحالي بمؤشرات ومعايير منهجية للتحليل في ضوء أهداف البحث. ويُقصد بالممارسة المنهجية

الخطوات التي نفذها الباحث في معالجة موضوع ومشكلة بحثه، ويتبني النموذج مجموعة من الفرضيات العلمية، **هي:**

١-تؤثر البيئة المواتية للبحث العلمي في جودة المنتج البحثي والإبداع العلمي لدي الباحثين.

٢-توجد علاقة طردية بين نمط الإشراف الجيد وجودة المنتج المعرفي للباحث.

٣-تؤثر الرواسب الفكرية لدي الباحثين على جودة المنتج العلمي.

٤-الضبط المنهجي يحقق الإضافة العلمية للبحث.

٥-تؤثر الازدواجية بين المعرفة العلمية وغير العلمية على الممارسة المنهجية للباحث.

٦-ترتبط جودة التصور النظري بالاعتماد على المصادر الأصلية (الأولية).

٧-النقد العلمي أحد جوانب التفكير العلمي السليم وتحقيق الإضافة العلمية.

٨-الوصف والمقارنة والاستنتاج أساس الوصول إلى نتائج علمية سليمة.

٩-المعالجة الشاملة للظاهرة هي أساس الفهم الجيد لمشكلة البحث.

١٠-الاثنوجرافيا أسلوب منهجي رئيس في بنية أي بحث.

١١-يرتبط التفسير الاجتماعي بالتحليل الثقافي والتتبع التاريخي لظاهرة مجتمع البحث.

١٢-يبدأ البحث بدراسة تمهيدية استطلاعية.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

أولًا: الإجراءات المنهجية للبحث:

١- **أسلوب البحث:** اعتمد البحث الراهن في دراسته لممارسة المنهجية في البحث الاجتماعي على المنهج العلمي بأسلوبه الوصفي التحليلي الذي يسمح بالوصف والمقارنة والتحليل والتفسير للبيانات والحقائق التي تم جمعها حول بحوث رأس المال الاجتماعي لدى عينة الدراسة الميدانية.

ينتمي هذا البحث إلى نوع البحث التحليلي، والذي يستهدف تقديم تحليل وتفسير طبيعة الممارسة المنهجية لبحوث رأس المال الاجتماعي، وهدف البحث إلى تقديم وصف وتشخيص لطبيعة الممارسة المنهجية التي نفذها الباحثين في بحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي؛ وذلك اعتمادا

على الاتجاه التكاملي في البحث، حيث اعتمد الباحث على الأسلوب الكمي من خلال الجداول الإحصائية بما تشمله من نسب إحصائية، والإحصاءات في عرض وتحليل متغيرات البحث، الأسلوب الكيفي بتحليل المتغيرات بالاستعانة بنصوص مكتوبة من البحوث تدلل وتدعم الفكرة.

٢-طريقة البحث: اعتمد البحث على طريقة تحليل المضمون، والتي تُعرف بأنها أسلوب منهجي يستهدف الوصف الموضوعي المنظم الكمي والكيفي للمادة المكتوبة، ويشتمل على وصف وتحليل النص لكي يكشف عن مضمونه، واستخدم البحث الراهن تحليل المضمون بنوعيه الكمي والكيفي: الكمي عبر جداول تكرارية، والكيفي عبر الاستشهاد بأمثلة من متون البحوث والرسائل. كما استخدم البحث طريقة التحليل الثانوي الذي يهدف لاستخدام نصوص البحوث والإحصاءات والتقارير وتحليلها وترتيبها وتنظيمها لتقديم إضافة علمية جديدة، حيث تعتمد هذه الطريقة على نتائج البحوث السابقة ونماذجها المقترحة، ومفاهيمها، ومتنها، وتعتمد طريقة التحليل الثانوي على ثلاثة مستويات: الأول المشاركة الرسمية للبيانات من خلال الولوج لقواعد البيانات المحلية والعالمية، الثاني مشاركة البيانات غير الرسمية من خلال إعادة استخدام البيانات التي تم استخدامها من قبل مختلف الباحثين الآخرين، و الثالث هو إعادة استخدام البيانات التي تم معالجتها وتجميعها واستخدامها ذاتيا، أي يحلل الباحث منتجاته الذاتية لتقديم إضافة جديدة حول ما قدمه من قبل وهذا المستوى لم يستخدمه البحث الراهن (Murphy. Schaerth, 2010: 34).

٣-أدوات جمع البيانات:

أ-نوع البيانات: اعتمد البحث على البيانات الأولية المتمثلة في الوثائق لمخطوطات الرسائل العلمية وبحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي محليا.

ب-أدوات البحث: استخدم البحث دليل تحليل المضمون، حيث تم تطبيقه على عينة البحث البالغة ٥١ بحثًا ورسالة.

٤-وحدة التحليل: البحث العلمي الذي تناول مفهوم رأس المال الاجتماعي في عنوانه كمتغير مستقل أو تابع.

٥-مجتمع البحث: يتحدد من هدف البحث الرئيس المعني بتحليل الدراسات (ماجستير- دكتوراه) والبحوث العلمية المعنونة برأس المال الاجتماعي بأقسام علم الاجتماع والمجلات العلمية

المحكمة بمصر والتي بلغت ١٢٥ بحثًا علميًا، في الفترة الزمنية من ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠م ويمكن وصف مجتمع البحث المصري كالآتي:

جدول (١) يوضح حجم رسائل الماجستير والدكتوراه حول ظاهرة رأس المال الاجتماعي في التخصصات العلمية في مصر (*)

التخصص	ماجستير	دكتوراه	بحوث بالمجلات	المجموع
علم الاجتماع	١٥	١٠	٢٦	٥١
الخدمة الاجتماعية	١٧	١٠	١٠	٣٧
الاقتصاد والعلوم السياسية	٣	٢	٦	١١
التربية	–	٦	٨	١٤
التجارة	٢	٢	١	٥
الزراعة	–	٢	٢	٤
التربية الرياضية	١	–	–	١
علوم الاعلام والاتصال	–	–	١	١
علوم الحاسبات والمعلومات	–	–	١	١
المجموع	٣٨	٣٣	٥٦	١٢٥

يتضح من الجدول السابق قلة الإنتاج العلمي حول مفهوم رأس المال الاجتماعي في مصر مقارنة بالاهتمامات الغربية وحتى الآسيوية الشرقية، حيث بلغ الإنتاج العلمي في مصر ١٢٥ منتجًا مقسمة على محاور ثلاثة رسائل الماجستير، رسائل الدكتوراه، بحوث منشورة بمجلات علمية محكمة. ونجد أن ٤١.٢% من الإنتاج العلمي قدمه المتخصصون في علم الاجتماع بنسبة هي الأعلى بين التخصصات، وشكلت الرسائل العلمية نسبة ٤٨.١% من حجم إنتاج الباحثين الشبان لعلم الاجتماع، بينما قدم الباحثون الأكثر خبرة نسبة ٥١.٩% من الإنتاج. وتلي علم الاجتماع التخصص التطبيقي من علم الاجتماع والذي يستفاد من التراث النظري وتوصيات العلم الاجتماعي في تنفيذ برامج إصلاحية وتوجيهية وعلاجية ووقائية وهو تخصص الخدمة الاجتماعية والتي قدم منتسبوها ٢٩.٣% من الإنتاج العلمي، وبلغت نسبة الرسائل التي قدمها

(*) تم الاعتماد في بناء الجدول على البيانات الواردة في اتحاد المكتبات المصرية، وبنك المعرفة المصري.

الباحثون الشبان ٧٢.٩٧% من المنتج بينما قدم الأكثر خبرة نسبة ٢٧.٠٣% من العمل المنتج. وقدم متخصصوا علوم التربية نسبة ١١.١% من الإنتاج العلمي، وقدم باحثوا الدكتوراه نسبة ٤٢.٩%، بينما لم تعتمد أية رسالة ماجستير حول رأس المال الاجتماعي، مما يجعلنا نفترض أن متخصصي التربية ما زالوا يتعاملون مع المفهوم وتطبيقاته بروية علمية ولا يشجعوا طلبة الماجستير على الانخراط في البحث حوله، لكنهم يوجهون شباب الباحثين للدكتوراه للتسجيل والبحث حول رأس المال الاجتماعي. وقدم متخصصوا الاقتصاد والعلوم السياسية ٨.٧% من الإنتاج العلمي، وبلغت نسبة الرسائل المنجزة من طلبة وشباب الباحثين ٤٥.٥% من جملة إنتاج التخصص بينما قدم الباحثون الأكثر خبرة ٥٤.٥% من الإنتاج. وبلغت نسبة باقي التخصصات ٩.٥% من الإنتاج العلمي حول رأس المال الاجتماعي. ويتضح من الجدول أن غلبة الإنتاج العلمي حول المفهوم وفق مجموع التخصصات كان من نصيب الرسائل العلمية بنسبة ٥٥.١% حيث بلغت نسبة رسائل الماجستير٥٤.٣%، والدكتوراه ٤٥.٧%، وبلغت نسبة البحوث المنشورة في مجلات علمية ٥٤.٦% من جملة الإنتاج العلمي.

جدول (٢) يوضح موقع المفهوم كمتغير في الرسائل والبحوث العلمية المصرية

التخصص	متغير مستقل	متغير وسيط	متغير تابع	المجموع
علم الاجتماع	٤٢	–	٩	٥١
الخدمة الاجتماعية	٢٢	–	١٥	٣٧
الاقتصاد والعلوم السياسية	٧	–	٤	١١
التربية	٩	٢	٣	١٤
التجارة	٤	–	١	٥
الزراعة	٤	–	–	٤
التربية الرياضية	١	–	–	١
علوم الإعلام والاتصال	–	–	١	١
علوم الحاسبات والمعلومات	–	١	–	١
المجموع	٨٩	٣	٣٣	١٢٥

يتضح من الجدول السابق وضع مفهوم رأس المال الاجتماعي كمتغير في العناوين الخاصة بالرسائل العلمية والبحوث المنشورة في المجلات، حيث نجد أن ٧١.٤% من الإنتاج تناول المفهوم كمتغير مستقل، ومثل تخصص الاجتماع النسبة الأعلى في تناول المفهوم كمتغير

مستقل بنسبة ٤٧.٨%، تلاه متخصصي الخدمة الاجتماعية بنسبة ٢٤.٤%، ثم التربية بنسبة ١٠%، والاقتصاد والعلوم السياسية بنسبة ٧.٨% من الإنتاج المُنجز. ويتضح أن نسبة ٢.٤% فقط من البحوث اعتمدت على مفهوم رأس المال الاجتماعي كمتغير وسيط، وشكلت تلك النسبة عدد ٣ أعمال، اثنان منها في تخصص التربية و١ في علوم الحاسبات والمعلومات. ونجد أن نسبة ٢٦.٦% من الإنتاج العلمي استخدم مفهوم رأس المال الاجتماعي كمتغير تابع، وكانت النسبة الأعلى في الاستخدام لتخصص الخدمة الاجتماعية ٤٥.٥%، تلاه متخصص الاجتماع بنسبة ٢٧.٣%، وشكل منتسبي باقي التخصصات نسبة ٢٧.٢% من حجم الإنتاج إلى تناول المفهوم كمتغير تابع.

٦-عينة البحث:

اعتمد البحث الراهن على العينة الشاملة غير الاحتمالية لبحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي، وقد بلغ عددها ٥١ بحثًا ورسالة في تخصص علم الاجتماع فقط، مقسمة إلى ٢٦ بحثًا، و٢٥ رسالة ماجستير ودكتوراه، وقد تم جمع العينة الشاملة من المكتبات والأساتذة المشرفين والمناقشين والطلبة أصحاب الرسائل، بالإضافة لقاعدة بيانات بنك المعرفة المصري.

ثانيًا: نتائج البحث ومناقشتها

١-الصياغة التصورية لموضوع البحث:

البحث العلمي ذو طبيعة متفردة متماسكة، تتصل فيه المقدمات بالنتائج، كما ترتبط فيه النتائج بالمقدمات؛ لذا فإنه من الضروري أن يقدم الباحث صياغة سليمة منهجيًا ودقيقة علميًا لكافة الخطوات التي يشملها البحث، وتتطلب هذه الصياغة تصميمًا دقيقًا لمشكلة البحث بالأدلة العلمية والمجتمعية لها، وتحديد المشكلة بصورة متسقة، لتطرح سؤالًا لا إجابة له، تقدم الإجابة عليه استخلاص نظري أو تطبيقي ذو أهمية. ويقصد بالصياغة التصورية لمشكلة البحث الصياغة السليمة لموضوع البحث من خلال بناء المشكلة ودلالاتها النظرية والمجتمعية لتقريرها، وبيان أهميتها النظرية والتطبيقية، وتحديد متغيراتها، وتحديد قدرة العنوان على توصيف موضوعه ووحداته.

أ-بلورة مشكلة البحث:

اتفق الباحثون والعلماء المهتمون بمناهج البحث على أهمية صياغة وبلورة مشكلة البحث؛ نظرًا لما تملكه من تأثير على كافة خطوات البحث الآتية، فهي تحدد طبيعة ونوع البحث، وأساليب معالجته وتفسيره وتحليله، وطرقها، وطبيعة البيانات المطلوبة في البحث، بما يسهم في تقدم المعرفة، وتُعرف مشكلة البحث بأنها العلاقة النسبية بين متغيرين بينهما بعض الجوانب المرضية والسوية، فهي موضوع غامض، أو ظاهرة وواقعة تحتاج لتفسير، أو إشكالية موضع خلاف بين المتخصصين، وتتكون مشكلة البحث من كل ما يلاحظه الباحث من

مشكلات وقضايا حوله من موضوعات الساعة أو قضايا ذاتية يعاني منها، كما يمكن أن يستقيها من الدراسات السابقة والتراث النظري لعلم الاجتماع، فالباحث في صياغته لمشكلة بحثه يجب أن يتبع عدة خطوات في تقريرها:

- أن يستخدم الملاحظة في تحديد المشكلة، فملاحظاته حول الموضوع تُعطي المشكلة قدرًا من المصداقية.
- أن يعتمد على ما يمتلكه من خبرات حول الموضوع في تصنيف ملاحظاته وترتيبها لتمثل مقدمات للمشكلة.
- أن يستقرئ التراث البحثي بشقيه المقولات والرؤي النظرية، والدراسات السابقة بطريقة عرض من الكل إلى الجزء، ليصل إلى النقطة التي تمثل المشكلة ولم يتم دراستها من قبل، وإذا تم دراستها من قبل فيبحث متغيرات الدراسة والتحليل والتفسير في حيز من التبديل والتوفيق.

جدول (٣) عناصر ومعطيات بلورة مشكلة البحث

المنتج / بنية المشكلة	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دراسات سابقة	٧	٢٦.٩	١	١٠	٢	١٣.٣	١٠	١٩.٦
النظرية	٢	٧.٧	–	–	١	٦.٧	٣	٥.٩
خبرة شخصية	٢	٧.٧	٢	٢٠	–	–	٤	٧.٨
خبرة شخصية وملاحظات		–	–	–	١	٦.٧	١	١.٩
ملاحظات بسيطة	٢	٧.٧	–	–	١	٦.٧	٣	٥.٩
دراسات سابقة ومقولات نظرية	٤	١٥.٤	٢	٢٠	٣	٢٠	٩	١٧.٦
دراسات سابقة وملاحظات	١	٣.٨	–	–	–	–	١	١.٩
لا يوجد بناء للمشكلة	٨	٣٠.٨	٥	٥٠	٧	٤٦.٧	٢٠	٣٩.٢
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن:

-٣٩.٢% من المنتجات البحثية حول رأس المال الاجتماعي لم تستطع بناء مشكلة البحث بصورة علمية تقرر دراسة الموضوع والمشكلة، وهو ما يعبر عن مشكلة أخري، ألا وهي أصالة وصحة البحوث والرسائل، فإذا ما كانت منطلقة من لا شيء؛ فإنها سوف تصل إلى لا شيء، فغياب المقدمات يتبعه غياب للنتائج، فاكتشاف مشكلة البحث وصياغتها ودرجة الدقة في تحديدها، وتحليلها شرطًا مسبقًا لإجراء أي بحث علمي جيد، ومع ذلك غالبًا ما يكون لدى الباحثين وخاصة المبتدئين تصورًا غير واقعي عن عملهم، ويستحوذ عليهم الحماس والانفعال بالبحث، مما يجعلهم ينخرطون في نشاط محتوم في محاولة إقامة بناء شاهق للدراسة قبل أن يرسى أساسًا متينًا يقام عليه هذا البناء، وعادة ما يكون الباحث المبتدئ قلقًا يريد الوصول مرة واحدة إلى مرحلة الإجابة عن مشكلة البحث، ويرجع ذلك إلى أن الباحث لا يتمتع بالوعي السوسيولوجي والأبيستيمولوجي الملائم، فلا يستطيع صياغة مشكلته على نحو دقيق، ولا يقدم المبررات النظرية والتطبيقية الكافية، وأنه مفتقد لنطاق وحيز البحث، ولا يميز حدود البحث السوسيولوجي من البحوث وثيقة الصلة فهو مستوي خطاب مشوش (بدوي، ٢٠٠٩م: ٩٥)، كما يرجع غياب الوعي وتدني مستوي المهارة البحثية إلى السياق التعليمي الذي يفتقد للموضوعية والجدية، وأصبح مرتبط بطبيعة العلاقة بين الأستاذ والطالب، إلى جانب تدني المستوي الاقتصادي والاجتماعي للمشتغلين بالعلم مما يدفعهم للبحث عن طرق أخري لتحقيق احتياجاتهم وتصرفهم عن البحث العلمي الجاد والتدريس الجامعي القويم. ومثلت تلك النسبة ٥٠% من رسائل الدكتوراه، ٤٦.٧% من رسائل الماجستير، ٣٠.٨% من البحوث.

-اعتمد ١٩.٦% من الباحثين على الدراسات السابقة في بناء مشكلة البحث في تناول مفرد لأحد مستويات المشكلة مفتقدين لبقية المستويات، ومثلت تلك النسبة ٢٦.٩% من البحوث، ١٣.٣% من رسائل الماجستير، و١٠% من رسائل الدكتوراه، وكشف التحليل أنه في بعض المنتجات تمثلت المشكلة في دراسة سابقة واحدة وهو ما عبر عن قصور في مهارات الباحثين، وقد اتضح أن الباحثة (ر.م.٤) قد اعتمدت على دراسة سابقة واحدة لا غير كما ورد في ص٤ *(..وتعد الدراسة التي قام بها (Mark Granovetter,1973) (مارك جرانوفيتير، ١٩٧٣) من الدراسات الرائدة حول علاقة رأس المال الاجتماعي ونتائج سوق العمل.....)*، وهو توظيف ضعيف مخل، يعبر عن قصور من الباحثة في التفتيش في التراث البحثي لموضوع بحثها ومشكلته.

-بني ١٧.٦% من الباحثين مشكلاتهم البحثية من خلال الدراسات السابقة والمقولات النظرية، وقد مثلت تلك النسبة ٢٠% من رسائل الماجستير والدكتوراه كلًا على حده، و١٥.٤% من

البحوث المنشورة بمجلات، وهو ما اتضح من خلال اعتماد الباحث (ر.د.٩) في بناء مشكلة البحث على الدراسات السابقة والمقولات النظرية في توظيف قلما وجد في مجتمع البحث الحالي كما يتضح في ص ٢٢ *(وهنا تكمن المفارقة في أن بوتنام .....وبيكرز....وهيسونج....يرون أن الدخول إلى مجتمع المعرفة والوسائط الاتصالية الحديثة أثرت سلبيًا على رأس المال الاجتماعي...)*. كما اعتمدت الباحثة (ر.م.٥) على دراسات سابقة بالإضافة لمقولات نظرية، ففي ص ٩ و١٠ ظهر تبرير محكات المشكلة بالدراسات السابقة *(حيث أكدت دراسة "إيمان محمد عز العرب" ظهور أنماط جديدة من السلوك والقيم النفعية الفردية، والانانية.....)*، واعتمدت على مقولات نظرية للتبرير وبيان صلاحية المشكلة والفكرة تقريريًا كما في ص٨ *(وتهتم هذه الدراسة بالأسرة.....، حيث أكد "كولمان" على ضرورة تكوين الروابط القوية داخل الأسرة...وتدعيمها... من خلال تبادل الزيارات والثقة والتعاون....)*.

-اعتمد ٧.٨% من الباحثين على الخبرة الشخصية في دراسة مشكلاتهم البحثية، مثلت تلك النسبة بحثين، ورسالتي دكتوراه، فقد اعتمد الباحث (ر.د.٨) على الخبرات الشخصية المجتمعية في بناء المشكلة البحثية، فقد درس مجتمعًا يتمتع بالخصوصية الثقافية والسياسية والاجتماعية والطبية والجغرافية، وهو ما يتضح في ص٢ *(...فلا يمكن تصور حدوث تنمية في مجتمع يعاني من ضعف الاندماج الاجتماعي بين جماعاته.....والمجتمع المصري يشهد تنوعًا بين جماعات عدة (النوبيين.....)...تكمن المشكلة في تهميش المجتمع لبعض تلك الجماعات ....ما يعرف بأزمة التكامل القومي.....)*.

-اعتمد ٥.٩% من الباحثين على مقولات نظرية فقط في بناء مشكلات بحوثهم، ومثلت نفس النسبة الباحثين المعتمدين على الملاحظة فقط في بناء مشكلات بحوثهم الاجتماعية، فقد اعتمد الباحث (ر.م.١٠) في بنائه للمشكلة على ملاحظة بسيطة -فقط- في ص ٢ *(وظهر في القرية شبكة من العلاقات والمكانة الاجتماعية لبعض الشباب والأفراد نتيجة الهجرة، حيث أصبح لهم ثقل اجتماعي.... فأصبح يأخذ برأيهم في كل شيء....)*، كما اعتمد الباحث (ر.م.٩) في بناء المشكلة على افتراض نظري كما في ص ٦ *(افترض روبرت بوتنام في دراستيه عن رأس المال الاجتماعي، أن المجتمعات التي تمتلك عددا أكبر من التنظيمات المدنية .....هي المجتمعات الأكثر ديموقراطية.....)*.

-اعتمد ١.٩% من الباحثين على الخبرة الشخصية مع الملاحظة في بناء مشكلاتهم البحثية، ومثلت نفس النسبة الباحثين المعتمدين في بناء مشكلاتهم البحثية على الدراسات السابقة

والملاحظة، فقد اعتمدت الباحثة (ر.م.١٤) في بناء المشكلة البحثية على الخبرات الشخصية والملاحظات الميدانية، فلاحظت في ص٥ *(...يُلاحظ وجود بعض المؤشرات التي تدل على أوجه القصور والإهمال في الخدمات، وانخفاض مستوي الأداء بها وعدم حصولها على اعتماد الجودة.....)*، وظهرت الخبرة من خلال المبررات الذاتية والتي أرجعتها لطبيعة عملها، فهي تعمل في مجتمع البحث، وتملك الخبرة، وأتيحت لها الملاحظة.

ب-عرض الأدلة على وجود مشكلة (الإحساس بالمشكلة):

يستفيد الباحث من مكونات المشكلة البحثية في الوصول لأدلة على مشكلته تمثل الإحساس بالمشكلة، فهو في صياغته للمشكلة يسعي لبناء تسلسل من الدلائل، لتُشعر القارئ بأهمية وضرورة دراسة ذلك الموضوع. ويُقصد بالأدلة الدالة على وجود مشكلة البحث: المؤشرات التي تقر وتثبت وجود خلل ما أو خلاف ما يحتاج لمعالجة بحثية، وتنقسم تلك الأدلة إلي: أدلة مجتمعية يستمدها الباحث من خلال ما يلاحظه في مجتمع البحث، وأدلة إحصائية تتمثل في الإحصاءات الرسمية التي تعبر وضع متغيرات المشكلة في مجتمع البحث، وأدلة نظرية مقصود بها ما يستدل به على وجود المشكلة من خلال تراث علم الاجتماع النظري ومقولاته والدراسات السابقة.

جدول (٤) عرض مؤشرات وجود المشكلة البحثية

المنتج / دلالات المشكلة	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مؤشرات مجتمعية	٥	١٩.٢	١	١٠	٢	١٣.٣	٨	١٥.٧
مؤشرات إحصائية	١	٣.٨	–	–	–	٠	١	١.٩
بيانات ومقولات نظرية	١٠	٣٨.٥	١	١٠	٣	٢٠	١٤	٢٧.٥
مؤشرات نظرية وإحصائية	٢	٧.٧	١	١٠	٢	١٣.٣	٥	٩.٨
الجمع بين المؤشرات المجتمعية والإحصائية	–	٠	١	١٠	–	٠	١	١.٩
الجمع بين المؤشرات السابقة جميعها	–	٠	١	١٠	–	٠	١	١.٩
لا توجد مؤشرات	٨	٣٠.٨	٥	٥٠	٨	٥٣.٦	٢١	٤١.٢
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن:

-٤١.٢% من البحوث والرسائل خلت من أية دلالات وأدلة على وجود مشكلة بحثية تتطلب التقصي والبحث، وهو ما يُوحي بأن تلك البحوث والرسائل هي عبارة عن فراغ يخلو من أية مقدمات علمية، وتتناسب تلك النسبة مع ما وضحه جدول (١) من ٣٩.٢% من البحوث والرسائل لا يوجد بها بناء للمشكلة، كما كشف التحليل أن أكثر من نصف رسائل الماجستير، ونصف رسائل الدكتوراه، وقرابة ثلث البحوث خلت من أية أدلة.

اعتمد ٢٧.٥% من الباحثين على أدلة نظرية متمثلة في نتائج الدراسات السابقة ومقولات النظرية الاجتماعية حول موضوع البحث، وتمثلت تلك النسبة في ٣٨.٥% من البحوث، ٢٠% من رسائل الماجستير، ١٠% من رسائل الدكتوراه، كما يتضح من خلال تدليل الباحثة (ر.م.٥) على مشكلة بحثها نظريًا من خلال توظيف التراث البحثي (الدراسات السابقة، والنظرية) كما في ص١٠ *(وقد اتفقت دراسة " مروة حسين عبده العراقي"[1] على أن هناك تغير في القيم في المجتمع .....)*، وص ٨ *(..... ويري "بوتنام" أن الأسرة هي العامل الرئيس لرأس المال الاجتماعي حيث ينخرط الأبناء اجتماعيا في المعايير والقيم الاجتماعية.....)*.

-اعتمد ١٥.٧% من الباحثين على أدلة مجتمعية، من خلال ما يتم ملاحظته ومعايشته في مجتمع البحث، وتمثلت تلك النسبة في ١٩.٢% من البحوث، و١٣.٣% من رسائل الماجستير، و١٠% من رسائل الدكتوراه، فقد دلل الباحث (ر.د.٨) على مشكلة بحثه بالاعتماد على دلالات مجتمعية حول طبيعة المجتمع وظروفه والتغيرات القسرية التي واجهته كما في ص ٣ *(وتظهر تداعيات الأزمة بوضوح في المجتمع النوبي بأسوان، ....حالت الظروف دون بقائه في هذا الموقع....تمت الهجرة الإجبارية للنوبيين ....بعد أن ارتضي النوبيون بهذه الهجرة الإجبارية وفقا للشروط التي أبرموها مع الدولة، جاء التنفيذ مخيبا لآمالهم.... وفي هذا الإطار تبرز أهمية طرح مفهوم رأس المال الاجتماعي كأداة للتفاعل السياسي والاجتماعي المدني، من أجل صون حقوق هذه الفئة.....)*، كما دللت الباحثة على مشكلة بحثها عن طريق الملاحظات والخبرات المجتمعية *(....يُلاحظ وجود بعض المؤشرات التي تدل على أوجه القصور والإهمال في الخدمات، .... وعدم حصولها على اعتماد الجودة.....)*.

-مزجت ٩.٨% من البحوث والرسائل بين الأدلة النظرية والإحصائية، كما ظهر في بحثين، ورسالتي ماجستير، ورسالة دكتوراه.

-اعتمدت ١.٩% من الرسائل والبحوث على أدلة إما إحصائية أو مجتمعية إحصائية أو مجتمعية نظرية إحصائية كلا على حدي.

ج- تحديد المشكلة وتحليلها (القدرة) والأهداف والتساؤلات:

يحدد الباحث مشكله بحثه من خلال الدلالات أو ما يمكن وصفه بمبررات المشكلة، والتي تُعطي الباحث أحقية وصلاحية دراسة المشكلة، وتعطيها قدرًا من الأهمية يسعي الباحث من خلال بحثه إلى إيضاحها وتصنيفها؛ لذا يجب على الباحث أن يحدد مشكلة بحثه في صورة تساؤل لا إجابة له لديه، يسعي من خلال البحث إلى الإجابة. واتضح من التحليل أن ثلثي بحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي لم تحدد المشكلة البحثية تحديدًا دقيقًا منتهيًا بتساؤل، وهو ما يتفق مع ما ورد في الجدولين (١) (٢) من أن تلك البحوث لم تُبن لمعالجة مشكلة بحثية إنما لمعالجة مشكلة مجتمعية ألا وهي السعي نحو الترقي والحصول على الدرجات الجامعية لمساعي حياتية في كثير من الأحيان.

جدول (٥) تحديد المشكلة واستخلاص التساؤل الرئيس

المنتج / تحديد المشكلة وتساؤلها	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تحدد المشكلة وتساؤل البحث	٩	٣٤.٦	٤	٤٠	٤	٢٦.٧	١٧	٣٣.٣
لم يحدد المشكلة وتساؤل البحث	١٧	٦٥.٤	٦	٦٠	١١	٧٣.٣	٣٤	٦٦.٧
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن:

- ٦٦.٧% من الباحثين لم يحدد المشكلة البحثية بدقة، لكي ينتهوا منها بتساؤل عام، يجري البحث على أساسه، وكشف التحليل أن قرابة ثلاث أرباع رسائل الماجستير بنسبة ٧٣.٣%، و٦٥.٤% رسائل البحوث، و٦٠% من رسائل الدكتوراه، مما ينذر بعدم الجدوى العلمية والفعلية لتلك البحوث والرسائل، وابتعادها عن دائرة التنفيذ والتطبيق.

-حدد ثلث الباحثين بنسبة ٣٣.٣% المشكلة البحثية بدقة وتركيز، بغية تحديد تساؤل ينطلق منه البحث، وهو ما اتضح في ٤٠% من رسائل الدكتوراه، و٣٤.٦% من البحوث، و٢٦.٧% من رسائل الماجستير، فقد حدد الباحث (ر.م.٧) مشكلة البحث من خلال التراث البحثي (مقولات نظرية، ودراسات سابقة)، وانتهي منها بتساؤل رئيس في ص ٣ (*ويري الباحث أنه يمكن صياغة إشكالية الدراسة في ضوء التساؤل التالي: .....إلي أي مدى يوجد رصيد من رأس المال الاجتماعي لدي أطفال الشوارع؟.....*).

د-توضيح الأهمية النظرية والتطبيقية:

لكل بحث علمي قيمة ووزن يكتسبه من خلال ما يتوصل إليه من نتائج، فنتائج البحث هي التي تُعطيه الأهمية، وتنقسم الأهمية إلي: أهمية نظرية، تتناول طريقة استغلال النتائج في التطبيقات العلمية، والتوصل لحلول علمية للمشكلة (فيما أفادت نتائج الباحث بحور العلم)، والأهمية الأخرى تُعرف بالأهمية التطبيقية، وتتناول فائدة نتائج البحث في معالجة المشكلة اجتماعيًا والخروج منه بسياسات محددة وتعديلات في سياسات وقوانين، فهي تمثل الاستفادة المجتمعية للبحث. واتضح من التراث العلمي ضرورة أن يكون لكل بحث أهمية، لكن كشف تحليل المضمون أن أكثر من ثلاث أرباع بحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي بنسبة ٨٦.٣% إما توضح الأهمية كخطوة منهجية بدون أهمية فعلية، أو تجاهلتها تمامًا كخطوة منهجية أساسية في كتابة تقرير البحث.

جدول (٦) بيان واقعية الأهمية في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / واقعية الأهمية	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وجود أهمية نظرية وتطبيقية	٢	٧.٧	٣	٣٠	٢	١٣.٣	٧	١٣.٧
ديباجة مكتوبة دون أهمية فعلية	١٤	٥٣.٨	٤	٤٠	١٢	٨٠	٣٠	٥٨.٨
لا يوجد أهمية مكتوبة من الأساس	١٠	٣٨.٥	٣	٣٠	١	٦.٧	١٤	٢٧.٥
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن:

- ٥٨.٨% من البحوث والرسائل كتبت ديباجات تحت عنوان: الأهمية دون التعبير عن أية أهمية فعلية، وهو ما تبين في ٨٠% من رسائل الماجستير، و٥٣.٨% من البحوث، و٤٠% من رسائل الدكتوراه.

-لم تتناول ٢٧.٥% من البحوث والرسائل أهمية البحث من الناحية المنهجية، ولم تبرزها في عنوان فرعي مستقل، كما ظهر ٣٨.٥% من البحوث، و٣٠% من رسائل الدكتوراه، ٦.٧% من رسائل الماجستير.

-كشفت ١٣.٧% من البحوث والرسائل عن أهمية البحث النظرية والتطبيقية، وتمثلت تلك النسبة في ٣٠% من رسائل الدكتوراه، و١٣.٣% من رسائل الماجستير، ٧.٧% من البحوث، فقد اتضح من التحليل أن الباحث (ر.م.٧) قد حدد أهمية بحثه النظرية في محاولة تفسير ظاهرة أطفال الشوارع من خلال إطار نظري جديد في حيز قضية أطفال الشوارع، باعتبار رأس المال الاجتماعي أداة تفسير نظرية. واتضحت الأهمية التطبيقية من خلال تقديمه لعدة توصيات لواضعي السياسات الاجتماعية تمكنهم من الاستفادة من رصيد رأس المال الاجتماعي لدي هؤلاء الأطفال في خطط تنموية تعود عليهم بالفائدة. كما اتضح -أيضًا- في (ر.د.٨) أن ثمة أهمية نظرية تمثلت في *(....تقديم المعلومات الأساسية التي تسهم في التعرف على منطقة النوبة وخصائصها)، وأهمية تطبيقية في (...تقديم صورة متكاملة عن المجتمع النوبي لصانع القرار...)*.

هـ -استخدام الملاحظة:

الملاحظة كأسلوب وأداة من أساليب وأدوات البحث قديمة قدم الإنسان نفسه، فهي تتميز عن غيرها من طرق جمع البيانات بأنها تسجل السلوك بما يتضمنه من مختلف العوامل في نفس الوقت الذي يتم فيه، فيقل بذلك احتمال تدخل عامل الذاكرة لدي الملاحظ، وقدرة الشخص على أن يستجيب لما يوجه له من أسئلة تتصل ببعض جوانب سلوكه، ففي كثير من الأحيان يقتضي البحث أن يقارن البحث بين ما يفعله المبحوث وما يقوله (أحمد،٢٠٠٣: ٢١٩)، وتعرف الملاحظة بأنها المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما، مع الاستعانة بأساليب بحث أخري ملائمة لطبيعة الظاهرة. تزداد أهمية الملاحظة في الحالات التي يزداد فيها احتمال مقاومة الأفراد لما

يوجه لهم من أسئلة، إلى جانب عدم تعاونهم مع الباحث، وهذه المقاومة مألوفة من المبحوثين خاصة وإن كانت الأسئلة في جانب لا يجب المبحوث الحديث عنه. وتنقسم الملاحظة إلي: ملاحظة علمية بسيطة، وملاحظة علمية مباشرة، الملاحظة العلمية البسيطة هي الملاحظة غير المخططة، والتي تلفت انتباه الباحث مثل ما حدث في اكتشاف نيوتن للجاذبية من خلال ملاحظته لميكانيكية سقوط التفاحة، والملاحظة العلمية المباشرة هي نوع من الملاحظة المخططة والمقصودة من الباحث، والتي تتم وفق دليل يصممه الباحث ويبدأ في ملاحظاته وفقا له، والملاحظة بالمعايشة (الاثنوجرافيا)، والتي تتطلب من الباحث أن يقطن بمجتمع البحث فترة زمنية ليندمج فيه ويلحظ كل تفاصيله، واتضح من تحليل المضمون أن غالبية البحوث والرسائل لم تستخدم الملاحظة في دراسة رأس المال الاجتماعي، رغم أهمية استخدامها كأداة في الوقوف على ملامح رأس المال الاجتماعي باعتباره ظاهرة ومفهوم يشوبه قدر من الغموض وعدم التحديد.

جدول (٧) استخدام الملاحظات في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / استخدام الملاحظة	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
استخدم الملاحظة	٣	١١.٥	–	–	٢	١٣.٣	٥	٩.٨
لم يستخدمها	٢٣	٨٨.٥	١٠	١٠٠	١٣	٨٦.٧	٤٦	٩٠.٢
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن:

– ٩٠.٢% من الباحثين لم يستخدم الملاحظة في بناء المشكلة أو في جمع البيانات لمعالجتها بجانب أدوات وأساليب أخري، وهو ما اتضح في ١٠٠% من رسائل الدكتوراه، و٨٨.٥% من البحوث، و٨٦.٧ من رسائل الماجستير.

–استخدم ٩.٨% من الباحثين الملاحظة في البناء التصوري لموضوع ومشكلة البحث، وقد اتضحت تلك النسبة في ١٣.٣% من رسائل الماجستير، و١١.٥% من البحوث.

و – تحديد المتغيرات البحثية في المشكلة:

تُعرف المشكلة البحثية بأنها العلاقة النسبية السببية بين متغيرين، يسعي الباحث لاكتشاف طبيعتها، وتنقسم تلك المتغيرات إلى متغيرات مستقلة تملك التأثير (مؤثر)، ومتغيرات تابعة يحدث عليها التأثير (تتأثر بالمستقل)، ومتغيرات وسيطة بين كلا المتغيرين تمثل عنصر الإضافة والمساعدة في إجراء التأثير على المُتأثر، وفي خضم بناء المشكلة البحثية يجب على الباحث أن يوضح العلاقة بين المتغيرين ويحدد المستقل والتابع وطبيعة التأثير والتأثر الواقعة بين كلا المتغيرين، واتضح من التحليل أن غالبية بحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي لم تتناول متغيرات البحث بالتفنيد والتفكيك، وتوضح طبيعة العلاقة بينهما.

جدول (٨) مدى تحديد المتغيرات البحثية في المشكلة

المنتج / متغيرات المشكلة	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حدد المتغيرات البحثية بالمشكلة	٣	١١.٥	–	–	١	٦.٧	٤	٧.٨
لم يحدد المتغيرات البحثية في المشكلة	٢٣	٨٨.٥	١٠	١٠٠	١٤	٩٣.٣	٤٧	٩٢.٢
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن:

– ٩٢.٢% من الباحثين لم يحدد المتغيرات في المشكلة البحثية، وهو ما اتضح في ١٠٠% من رسائل الدكتوراه، ٩٣.٣% من رسائل الماجستير، و٨٨.٥% من البحوث.

–أوضح ٧.٨% من الباحثين المتغيرات البحثية في المشكلة، وهو ما اتضح في ١١.٥% من البحوث، و٦.٧% من رسائل الماجستير، فقد حددت الباحثة (ر.م.١٢) متغيرات بحثها في المشكلة، بتوظيف رأس المال الاجتماعي كمتغير مستقل محددة مؤشرات أمثال العلاقات الاجتماعية، والثقة، والتبادل الاجتماعي....إلخ كما في ص ٢٢، وحددت متغيرات وسيطة كالسن

عند الزواج، واستعمال وسائل منع الحمل، وتوقيت الإنجاب...إلخ، وتمثل المتغير التابع في السلوك الإنجابي ومثلته في متوسط عدد المواليد أحياء، كما حدد الباحث (ب.٥) متغيرات بحثه في بنائه للمشكلة في ص١٤٥ (*تبلورت المشكلة البحثية للرسالة في التعرف على المتغيرات الفاعلة في تشكيل رأس المال الاجتماعي الافتراضي، والتي تمثلت في ثلاثة متغيرات....المتغير المستقل وهو المجتمع الافتراضي....المتغير التابع...رأس المال الاجتماعي....المتغيرات الوسيطة...الفضاء الإلكتروني....مواقع الشبكات الاجتماعية... الثقافة المعلوماتية....*).

ز-تعبير العنوان لموضوع البحث ومتغيراته:

يعد عنوان البحث انعكاس لما يحتويه البحث من موضوع ووحدات دراسة، فيصيغ الباحث عنوانه ليكون معبرًا، ومن صفات العنوان أن يكون متزنًا لا هو طويل ممل، ولا هو بقصير مخل، وأن يكون معبر عن الموضوع والوحدات التي يدرسها، وأن يكون واضح في المتغيرات التي يدرسها، واتضح من التحليل أن قرابة ثلثي البحوث والرسائل عكست فيها العنوانين طبيعة الموضوع ووحداته.

جدول (٩) مدى ارتباط عنوان البحث بموضوعه ووحداته

المنتج / العنوان	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يعكس طبيعة الموضوع ووحداته	٢٠	٧٦.٩	٣	٣٠	٩	٦٠	٣٢	٦٢.٧
يعكس طبيعة الموضوع فقط	٦	٢٣.١	٥	٥٠	٥	٣٣.٣	١٦	٣١.٤
يعكس وحدات الموضوع فقط	–	–	٢	٢٠	١	٦.٧	٣	٥.٩
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن:

– ٦٢.٧% من البحوث والرسائل عكست عنوانين طبيعة الموضوع ووحدات دراسته، وهو ما تبين في ٧٦.٩% من البحوث، ٦٠% من رسائل الماجستير، ٣٠% من رسائل الدكتوراه.

–عكست عناوين ٣١.٤% من البحوث والرسائل طبيعة الموضوع فقط مفتقدة لتحديد الوحدات، وهو أسلوب يتبناه عدد من الباحثين والمشرفين لعدم الإطالة في كتابة العنوان، إلى جانب اعتبار الوحدات عينة للمجتمع، أن النتائج تملك صفة العمومية والشيوعية، فلا يصح تحديدها في العنوان، وهو ما اتضح في ٥٠% من رسائل الدكتوراه، و٣٣.٣% من رسائل الماجستير، ٢٣.١% من البحوث.

– ٥.٩% من البحوث والرسائل عكست العنوان في وحدات البحث فقط، غير موضح لطبيعة الموضوع، وهي بذلك عناوين مخلة غير صحيحة البناء، وهو ما تمثل في ٢٠% من رسائل الدكتوراه، و٦.٧% من رسائل الماجستير.

٢–الضبط المنهجي وسلامة الإجراءات:

تتمثل عملية الضبط المنهجي في: طبيعة الأسلوب المنهجي للباحث، ونوع البحث، ومدى ملاءمة الأسلوب لهذا النوع، وأدوات وطرق البحث، وملاءمة كلٍّ منهما للآخر، ولموضوع البحث، ومشكلته، وطبيعة المجتمع وعينته ومعاينته، ومصادر البيانات الأولية والثانوية المستخدمة في البحث، ووسيلة وطريقة عرض البيانات. ويتطلب البحث العلمي مهارات بحثية يجب أن تتوافر في الباحث العلمي في جميع التخصصات، وخاصة العلوم الاجتماعية، ومن ضمنها علم الاجتماع نظرًا لطبيعة الظاهرة الإنسانية (موضع دراسة هذه العلوم)، والتي تتسم بالتكرار والتغير وعدم الثبات وصعوبة التحكم فيها على عكس العلوم الطبيعية والبيولوجية؛ ولذلك يجب أن يمتلك الباحث الاجتماعي مجموعة من المهارات والقدرات والإمكانات التي تؤهله للقيام بإجراء البحوث على نحو كفء، إلا أن طبيعة النظام التعليمي ابتداءً من المرحلة الابتدائية مرورًا بالمرحلة الجامعية الأولى، وانتهاءً بمرحلة الإعداد العلمي والأكاديمي (الدراسات العليا)، والتي تفتقد إلى الوسائل والطرق المناسبة لإعداد الباحثين، وتأهيلهم أكاديميًا وبحثيًا؛ بسبب افتقادها إلى سياسة بحثية مخططة، ومتسقة، ومتكاملة إلى جانب إدارة غير رشيدة وإمكانات اقتصادية متدهورة تمامًا، بجانب إمكانات بشرية ضعيفة، تؤدي في النهاية إلى إهمال طلبة الدراسات العليا، وتركهم للتعليم العرضي العشوائي؛ لذا تتكون لديهم عادات وممارسات بحثية –غالبًا ما

تكون- خاطئة أو ضعيفة، وبالتالي تنعكس على المنتج البحثي وضعف فاعليته في التطبيق (الحايس،١٩٩٦م).

وتتجسد عملية الضبط المنهجي في: القدرات، والمهارات، والتكنيكات البحثية التي يمتلكها الباحثون، ومدى ترجمتها وتطبيقاتها أثناء إجراء البحث، مثل: أسلوب ونوع البحث، طبيعة الأدوات ومدى ملاءمتها لموضوع البحث، وطريقة تحديد مجتمع البحث، واستخراج العينة وتحديدها، ومصادر البيانات الأولية والثانوية، وطريقة عرض وتصنيف البيانات ، وصياغة مشكلة البحث، وعرض الأدلة على وجودها، وتحليل فعالية المشكلة وأهدافها، وبيان أهميتها، ومتغيراتها البحثية، وتحديد مدى ملاءمة العنوان لطبيعة الموضوع والوحدات التي تدرسها، وتحديد المفاهيم، كما يتضح أيضًا من خلال القدرة على تحديد وصياغة المفاهيم تحديدًا إجرائيًا يمكن الاستدلال عليها في الواقع الحسي وتحديد المؤشرات التي تُشير إليها واقعيًا.

أ-الأسلوب المنهجي للبحث:

يُعرف الأسلوب المنهجي بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة مشكلة بحثه، بغية الوصول لحل للمشكلة، والتحكم بالظاهرة محل المشكلة. واتضح من تحليل المضمون أن ثمة خلط لدي الباحثين في التفرقة بين كلمة منهج Methodology، وكلمة أسلوب أو طريقة Method، فشاع استخدام كلمة منهج للتعبير عن الطريقة أو الأسلوب المستخدم في التحليل بدلًا من أسلوب أو طريقة البحث بنسبة ٦٢.٧% من مجمل بحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي.

جدول (١٠) المصطلح المعبر عن طريقة البحث

المنتج / مصطلح التعبير	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
منهج	١٦	٦١.٥	٩	٩٠	٧	٤٦.٧	٣٢	٦٢.٧
أسلوب	٦	٢٣.١	١	١٠	٧	٤٦.٧	١٤	٢٧.٥
لم يحدد طريقة للبحث	٤	١٥.٤	–	–	١	٦.٦	٥	٩.٨
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٦٢.٧% من البحوث والرسائل اعتمدت على مصطلح منهج في التعبير عن نهج البحث المتبع، في ٩٠% من رسائل الدكتوراه، و٦١.٥% من البحوث المنشورة بمجلات، و٤٦.٧% من رسائل الماجستير، وتعد تلك النسبة البالغة ٦٢.٧% تطورا في مستوي العقلية العلمية السليمة، حتي وإن كان تطور صوري؛ وذلك نظرا لما توصل إليه الحايس (١٩٩٦م) في أن ٩٥% من الرسائل التي حللها اعتبروا أن أسلوب البحث هو المنهج.

وأن٢٧.٥% من الباحثين استطاع التمييز بين الفوارق المعرفية واللغوية لمصطلحي المنهج والأسلوب (النهج) واعتمدوا على مصطلح أسلوب أو طريقة، وهو ما اتضح في ٤٦.٧% من رسائل الماجستير، و٢٣.١% من البحوث المنشورة بمجلات، و١٠% من رسائل الدكتوراه.

بينما ٩.٨% من الباحثين لم يحدد مصطلحًا معينًا للتعبير عن نهج البحث المتبع في ضوء منهجيته المقررة، وظهرت هذه النسبة في البحوث بواقع ١٥.٤%، والماجستير بواقع ٦.٦% من مجمل بحوث ورسائل البحث. وتتفق تلك التوضيحات مع ما أشار إليه (الساعاتي، ١٩٨٢م) حول عدم الوضوح والخلط الذي اكتنف مؤلفات العرب حول مناهج البحث، وقيد حركتهم الفكرية؛ نتيجة لما نقلوه من اللغات الأوروبية فقيرة المصطلحات، والمستلة من اللغة اللاتينية، ويمكن تفسير ذلك بالعودة إلى عوامل وظروف النشأة الأكاديمية لعلم الاجتماع في مصر، حيث الاعتماد على ترجمة الكتب الغربية، والمعتمدة على العقول المهاجرة والأساتذة الأجانب المنتدبين أمثال مالينوفسكي وبريتشارد وبراون في جامعة الإسكندرية، والكتابات المترجمة، والتي اضطلع عليها الأساتذة والباحثون قديمًا، واعتمدوا على تلك المصطلحات في ترجماتهم، والتي درسها من بعدهم طلابهم، وتتابعت الأجيال عليها بنفس المصطلحات التي قد يكونوا صاغوها في سياق مختلف، أو أوكلوا صياغتها لبعض المتخصصين ضعاف اللغة أمثال طلبة الدراسات العليا وصغار الباحثين المتعلمين محليًا، وباعتبار تلك الكتابات تحولت لكتب مدرسية دُرست في العديد من الجامعات المصرية، واعُتبرت بنية العديد من الكتب الحديثة التي يتم تدريسها، وتعامل المتخصصون مع تلك الكتابات كأنها مسلمات؛ ظلت تلك المصطلحات الخاطئة موجودة ومنتشرة حتي الآن في العديد من الكتابات دون وعي، وبدون تصحيح لما نُقل من الكتابات الأجنبية وغزي المكتبات العربية والمصرية.

وتتضح المفارقات اللغوية بين اللغتين العربية والإنجليزية، فيما تملكه اللغة العربية من غزارة المصطلحات والكلمات التي تخطت ١٢ مليون كلمة، ففي اللغة الإنجليزية يدور الحديث

في الاطار المنهجي حول كلمتين المنهج Methodology، وMethod الأسلوب أو الطريقة ، بينما في اللغة العربية نجد أن التعبير عن المصطلحين يتسع بصورة أكثر تفصيلًا، فتمدنا باشتقاقات متنوعة لنفس الأصل، وهي كلمات: نهج: ويُقصد بها الطريق الواضح المستقيم (أسلوب)، وكلمة منهاج: ويقصد بها الخطة المرسومة، وكلمة المنهج: ويقصد بها الطريق البين في أيسر سبله (الساعاتي، ١٩٨٢م: ١٢).

وبالتركيز على كلمة النهج المقصود بها الأسلوب الذي اتبعه الباحث في تناول بيانات بحثه، بغية جمعها وتحليلها وفق منهاجه المحدد سلفًا، وتباين المقصود من النهج بين كونه أسلوب كمي أو كيفي أو متكامل منهجيًا، فالأسلوب الكمي للبحث: هو الأسلوب المعتمد على تناول مفردات كبيرة في عينة البحث، والذي يتطلب من الباحث تمثيل كامل لمجتمع البحث من خلال طرق كالمسح الاجتماعي بأنواعه شامل أو بالعينة، وإحصاءات، فالأسلوب الكمي يتميز بتقنيات متعددة تستطيع تحويل الظاهرة إلى عدة مؤشرات قابلة للقياس أو تحويل بعض المؤشرات الكيفية كتحليل المضمون أو تحليل النص إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي، فعلي المستوي الانطولوجي (بناء فرضيات وافتراضات حول الواقع) يتناول الأسلوب الكمي الظاهرة وفق افتراض أن الظاهرة لها وجود مستقل عن الإدراك الإنساني لها، أما على المستوي الابيستيمولوجي (معرفة الواقع) فيعتبر أن الظاهرة والباحث كيانان مستقلان عن بعضهما، وهو ما يسهل من بحث الظاهرة دون تأثير من الباحث (الموضوعية) عليها، مما يجعل قياس متغيرات الظاهرة يتم بثبات وتعميم يعبر عن واقع الظاهرة (عبدالحي، ٢٠١٦م: ٢٦).

أما الأسلوب الكيفي للبحث: فهو الأسلوب المعتمد على تناول حالات ووحدات محددة ودحضها دحضًا عميقًا مستفيضًا، وتمتزج فيه ذات الباحث مع الموضوع، فالباحث يحلل المحتوي أو يجري اللقاءات ويبحث الحالات وفق رؤيته الذاتية، ويتميز الأسلوب الكيفي بقصر حالات ووحدات دراسته، فهو لا يعتمد على عينة أو معاينة معينة لتمثيل مجتمع البحث، فقد يكتفي على سبيل المثال بعشر حالات في دراسته حول أي موضوع، ويخلو الأسلوب الكيفي من الإحصاءات والبيانات المكممة في جداول، والتي تعد سطحية يمكن تزييفها، فالأسلوب الكيفي يعتمد على الفهم البنائي Constructivism للظاهرة؛ أي كيفية فهم وتفسير الباحث للظاهرة أو تأويلها Interpretivism، فعلي المستوي الانطولوجي يعتمد الأسلوب الكيفي على تحديد الواقع في عدة مستويات متباينة عن الواقع طبقًا لإدراك الباحث لذلك الواقع، المبني اجتماعيًا؛ لذلك فهو في حالة تغير دائم، أما على المستوي الأبيستيمولوجي، فلا يوجد فاصل بين الباحث وظاهرته،

فكلٌ منها يترك أثرًا في الآخر، وعلي المستوي المنهجي الصريح، فالأسلوب الكيفي معني بالمعني والمضمون، ويبني أدواته وفق تلك الفكرة(عبدالحي، ٢٠١٦م: ٢٧: ٢٨). أما الأسلوب التكاملي منهجيًا يقصد به: الأسلوب الذي يمزج بين المنحنين الكمي والكيفي في تناول الظاهرة موضوع البحث، وهو الأسلوب المنهجي الأكثر ملاءمة فهو يجمع بين مميزات كلا النوعين، ويعطي الباحث رؤية أكثر شمولية للظاهرة موضوع بحثه، ويوضح الجدول التالي طبيعة الأسلوب المنهجي المستخدم في بحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي.

جدول (١١) يوضح الأسلوب المنهجي لبحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / الأسلوب	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أسلوب كمي	١٤	٥٣.٨	٤	٤٠	٧	٤٦.٧	٢٥	٤٩
أسلوب كيفي	٦	٢٣.١	٤	٤٠	٣	٢٠	١٣	٢٥.٥
أسلوب تكاملي	٤	١٥.٤	٢	٢٠	٤	٢٦.٧	١٠	١٩.٦
لا يوجد أسلوب	٢	٧.٧	–	–	١	٦.٦	٣	٥.٩
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق الأتي:

استخدم ٤٩% من العينة الأسلوب الكمي في تناول معطيات البحث، وتتوزع تلك النسبة على مستوي المنتجات الثلاثة، ف ٥٣.٨% من البحوث اعتمد على التكميم، حيث كانت النسبة الأعلى من رسائل الماجستير٤٦.٧%، وانخفضت النسبة ل٤٠% في رسائل الدكتوراه. واتضح أن البعض في تناوله لم يراع اعتبارات الحتمية والتحديد في كتابه الوثيقة العلمية من ناحية تحديد الأسلوب، حيث ظهر خلل لدي الباحثة (ر.د.١) في تحديد الأسلوب المنهجي المستخدم، فقد كتبت أنها ستستخدم المسح الاجتماعي بالعينة في ص١٥٠، بالإضافة لدراسة الحالة، وبتحليل المضمون والقراءة المتأنية، اتضح أنها استخدمت فقط دراسة الحالة.

اعتمد ٢٥.٥% من الباحثين على الأسلوب الكيفي في تناول معطيات البحث وبياناته، واتضح أن الفئة الأكثر اعتمادًا على الأسلوب الكيفي هي فئة باحثي الدكتوراه بواقع ٤٠%، تلتها فئة الباحثين الأكثر خبرة بنسبة ٢٣.١% من مجمل البحوث المنشورة بمجلات، وأقلهم اعتمادًا على الأسلوب الكيفي هم فئة طلبة الماجستير، فقد اعتمدت الباحثة (ر.د.٥) على الأسلوب الكيفي

كما في ص١٠٨ *(يعد منهج دراسة الحالة من المناهج التي تقوم على أساس الدراسة المتعمقة للوحدات .....)*.

تميز ١٩.٦% من الباحثين بالجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي في تناول بيانات ومعطيات بحوثهم، والملاحظ من الجدول أن طلبة الماجستير هم الفئة الأكثر اعتمادًا على التكامل المنهجي بنسبة٢٦.٧% من رسائل الماجستير، تلتها رسائل الدكتوراه بنسبة ٢٠% من المجمل، وآخرهم البحوث المنشورة بمجلات بواقع١٥.٤%، فقد ظهر التكامل المنهجي لدي الباحثة (ر.د.٣) من خلال استخدام الأسلوب الكمي ممثلًا في المسح الاجتماعي، والأسلوب الكيفي ممثلا في دراسة الحالة. ويمكن تفسير ذلك من خلال رؤية ديكنسون(١٩٧٨) لأسلوب الإشراف المسمى أسلوب التوجيه الكامل، حيث يدير المشرف المشروع البحثي بكافة التفاصيل، ويكون الطالب بمثابة اليدين الذكيتين لتنفيذ الخطة البحثية التي أقرها المشرف؛ وبذلك يمكِّن الباحثين من الحصول على الدرجات العلمية بصورة يقينية؛ لأن المشرف له دور كبير في هذا المنتج المعرفي، وتميزه.

اتضح أن ٥.٩% لم يستخدم أسلوبًا منهجيًّا محددًا، وتمثلت تلك النسبة في بحثين منشورين بمجلات علمية، ورسالة ماجستير واحدة.

واختلفت تلك النتائج مع ما أوضحه (المصري، ٢٠١٧م: ٣٩- ٤٠) في بحثه أن المنهج الكيفي تملك السيطرة نسبيًا، حيث بلغ ٤٩% من العينة بأساليبه المنهجية كالمقابلة والملاحظة وحلقات المناقشة البؤرية. في مقابل ٤٦% للمنهج الكمي بأساليبه المنهجية من مسوح ومقارنة وأدواته من استبيانات ومقاييس، وبلغ التكامل المنهجي من خلال الجمع بين الكم والكيف نسبة ٥% وهي نسبة منخفضة جدًا، وكشف أن ٧٠ % من عينته كانت دراسات وبحوث ميدانية إمبريقية لكنها اتسمت بندرة التحليل النظري للنتائج الميدانية، و١٩ % اعتمدت على تحليل وتفكيك نتائج البحوث والدراسات السابقة وتحليل البيانات الثانوية. وأن ١١% اعتمدت على تحليلات نظرية.

ب-نوع البحث ومدى ملاءمته لدراسة الظاهرة:

يُقصد بنوع البحث المنهاج (*) الذي خططه الباحث في تناوله المنهجي لبيانات ومتغيرات بحثه، والذي يرتبط بهدف البحث وتراثه الأدبي وكيفية تناوله، فهدف البحث يحدد نوعه، ونوعه يحدد أسلوبه، والأسلوب يحدد الأداة. وتتعدد أنواع البحث الاجتماعي كالآتي: الوصفي، التحليلي، الوصفي التحليلي، المقارن، الاستطلاعي، التفسيري، الأنثروبولوجي.. وغيرها

(*) المنهاج هو الطريق أو المسار أو الأسلوب الذي يتبعه الباحث.

من الأنواع. فالبحث الوصفي هو البحث الذي يهتم بدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة، ولا ينطلق هذا النوع من فرض أو افتراض معين، فأي متغير يمكن أن يؤدي لآخر، ففي هذا النوع يجمع الباحث الكثير من البيانات والمعطيات والمعلومات ليوضح الارتباطات المحتملة بين الظواهر أو المتغيرات دون أن يؤكدها بالتحليل والتفسير والتأويل، أما البحث التحليلي فهو البحث الذي يحلل المفاهيم والقضايا النظرية والبيانات التي تم جمعها وتبويبها، والبحث الوصفي التحليلي هو البحث الذي يمزج بين كلا النوعين السابقين معًا بدءً من جمع البيانات وصولًا لتحليلها، ويُقصد بالبحث الاستطلاعي البحث الذي يطرح بيانات ومعلومات جديدة حول قضية لم يسبق دراستها، ولا يوجد حولها تراث أدبي يوجه الباحث، والبحث المقارن هو البحث الذي يقارن بين ظاهرتين أو مجتمعين أو فكرتين معًا في آن واحد، والبحث التفسيري هو البحث الذي يمثل المرحلة العلمية الحقيقية، فالهدف الأسمى لأي بحث هو التفسير والتأويل؛ لذا يُعرف هذا النوع بأنه البحث الذي يتناول المعطيات والبيانات بالتحليل والتفسير والتأويل لفهم متغيرات الظاهرة.

جدول (١٢) أسلوب البحث المستخدم في بحوث رأس المال الاجتماعي بمصر

المنتج / النوع	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأسلوب وصفي	٩	٣٤.٦	٦	٥٠	٧	٤٦.٧	٢١	٤١.٢
الأسلوب التحليلي	٥	١٩.٢	–	–	–	–	٥	٩.٨
الأسلوب المقارن	–	٠	–	–	٣	٢٠	٣	٥.٩
الأسلوب الاستطلاعي	٣	١١.٥	١	١٠	–	–	٤	٧.٨
الأسلوب الوصفي التحليلي	٩	٣٤.٦	٢	٣٠	٤	٢٦.٧	١٦	٣١.٤
تفسيري	–	٠	١	١٠	١	٦.٦	٢	٣.٩
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

اتضح من الجدول السابق أن:

- ٤١.٢% من الباحثين قدم بحوثًا وصفية، مقسمة على المنتجات الثلاثة، فالنسبة الأعلى كانت في رسائل الدكتوراه بواقع ٥٠% من مجمل الرسائل، تلتها رسائل الماجستير بنسبة

٤٦.٧%، وأقلهم البحوث المنشورة بمجلات بنسبة ٣٤.٦%. فقد طرحت الباحثة (ر.د.٥) دراسة وصفية كما في ص١٠٧ *(....فإن تلك الدراسة الحالية تقع في إطار الدراسات الوصفية التحليلية التي تتعلق بظاهرة الدراسة...)*. بينما لم تستطع الباحثة (ر.م.١٤) تحديد نوع البحث ففي نفس الصفحة ص١٨٩ عرضت نوعين للبحث في موضعين مختلفين *(...تُعد هذه الدراسة من الدراسات التحليلية التي تستهدف تحليل الوضع الراهن لمظاهر الأداء التنظيمي وتحليل العلاقة بين رأس المال الاجتماعي ومستوي الأداء التنظيمي" ..... "ولما كانت الدراسة الراهنة تنتمي إلى الدراسات الوصفية والتي تستهدف التعرف على رأس المال الاجتماعي وتأثيره على الأداء التنظيمي...)*، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصل إليه (القصاص، ٢٠٠٤م) إلى أن البحوث الوصفية أصبحت تمثل النمط الغالب للبحوث العلمية، وتفتقد تلك البحوث إلى التنظير والدقة المنهجية، فتلك بحوث سريعة في إنتاجها والهدف منها يكون تلبية الحاجات العلمية والمادية الضرورية للباحثين، فتلك البحوث لا تقدم تفسيرًا لما يتوصل إليه الباحث من نتائج، وأشار إلى أن أزمة تلك البحوث تتمثل في الاعتماد على مداخل نظرية قاصرة، والاعتماد على أدوات غير مناسبة أو بتكنيكيات غير سليمة، مع وجود أخطاء في الممارسة البحثية، وضعف القدرة البحثية في تناول النظرية.

- طرح ٣١.٤% من الباحثين بحوثًا وصفية تحليلية، وتمثلت الفئة الأعلى في البحوث المنشورة بمجلات بنسبة ٣٤.٦%، تلتها رسائل الماجستير بواقع ٢٦.٧% من الرسائل، وآخرهم رسائل الدكتوراه بنسبة ٢٠%.
- تباينت أنواع ٢٩.٤% من البحوث والرسائل بين التحليلي، والاستطلاعي، والتفسيري، والمقارن بنسب ٩.٨%، ٧.٨%، ٣.٩%، ٥.٩% على التوالي.

وقد أشار الحايس (١٩٩٦م) إلى أن الاعتماد على الأسلوب الوصفي هو السمة الغالبة على رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال علم الاجتماع، بينما تتضاءل البحوث المقارنة تمامًا، والبحوث التاريخية، بالإضافة إلى البحوث التجريبية، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة الظواهر الاجتماعية والتي تتطلب الوصف والفهم ومحاولة اكتشاف واستقراء القوانين والنظريات، بالإضافة إلى عدم ثبات الظاهرة الاجتماعية وتكرارها، وبالتالي يصعب إجراء التجارب عليها.

وكشف التحليل الكيفي أن ثمة تباين في العلاقة بين نوع البحث وموضوعه والإجراءات المنهجية المتبعة بالبحث، فقد كشف تحليل المضمون أن نوع البحث المحدد في (ر.د.٥) غير ملائم، فالباحثة كتبت أن بحثها وصفي، لكن من خلال الإجراءات المنهجية اتضح أن الباحثة قد

قارنت بين الريف والحضر، كما في ص١١٠ *(تتمثل عينة الدراسة في المرأة الريفية والحضرية لمدينة منوف، وقرية برهيم.....)*، وفي موضع آخر أشار (ر.م.٧) إلى أن *(...المدخل المنهجي المناسب هو المقارن...)* رغم أنه أجري مقابلات والتي يمكن التعبير عنها بأسلوب دراسة الحالة، ويكشف الجدول الآتي عن مدى ملاءمة نوع البحث لموضوعه، وللإجراءات الفعلية المنفذة بالبحث.

جدول (١٣) مدى ملاءمة نوع البحث المستخدم في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / الملائمة	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ملائم	٢٢	٨٤.٦	٦	٦٠	٦	٤٠	٣٤	٦٦.٧
غير ملائمة	٤	١٥.٤	٤	٤٠	٩	٦٠	١٧	٣٣.٣
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن:

- ٦٦.٧% من البحوث والرسائل اعتمدت على أنواع بحوث ملائمة إما لموضوع البحث أو لمنهجيته، وتجلت النسبة الأعلى كما هو متوقع في البحوث الخاصة بالباحثين، الذين من المفترض الأكثر خبرة ومهارة بواقع ٨٤.٦% من البحوث، وتلتها رسائل الدكتوراه بنسبة ٦٠%، وأقلهم ملائمة كانت رسائل الماجستير.
- وأن ٣٣.٣% من البحوث والرسائل غير ملائمة، وتمثلت الفئة الأكثر غير ملائمة في رسائل الماجستير، ثم الدكتوراه، ثم البحوث المنشورة بمجلات بنسب ٦٠%، ٤٠%، ١٥.٤% على التوالي. ويمكن تفسير وجود نسبة شكلت الثلث من البحوث غير ملائمة في بنيتها المنهجية إلى قصور في مهارات الباحثين العلمية، نتيجة ضعف الإعداد المؤسسي بالجامعات والمراكز البحثية، والذي يرجع بالأساس للسياق المجتمعي من ضعف الاهتمام بالبحث العلمي، وأسسه التدريبية.

ج- طرق البحث المستخدمة في بحوث رأس المال الاجتماعي بمصر وأدواته:

يُقصد بالأسلوب (الطريقة): الاستراتيجية العامة أو الخطة العامة التي يرسمها الباحث لكي يتمكن من حل مشكلة بحثه، أو تحقيق هدفه، فهو وسيلة لجمع الحقائق والبيانات بطريقة معينة خاصة (النكلاوي، ٢٠٠٣م: ٣٤: ٣٥)، وتتنوع الطرق البحثية المستخدمة في بحوث علم الاجتماع بصورة عامة، أو بحوث رأس المال الاجتماعي بصورة خاصة، ومنها المسح الاجتماعي والذي يُعرف بأنه الدراسة العلمية للظواهر الموجودة في جماعة معينة، في وقت معين، حيث يتناول الباحث أشياء موجودة بالفعل، إذ يحاول الكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة النهوض بها، ووضع خطة أو برامج للإصلاح الاجتماعي (حسن، ١٩٨٢م: ٣٠٤)، فهو محاولة أسلوب جمع المعلومات عن جماعة معينة، في بيئة معينة، من حيث ظروفهم المعيشية، وظروف وعوامل تكوينهم الاجتماعية، فهو بحث شامل لوصف الظروف والعلاقات والسلوك الاجتماعي، ويُعرف أسلوب دراسة الحالة بأنه الأسلوب الهادف إلى فهم الظواهر الاجتماعية داخل نسق محدود المواقع، بغرض الوصف والتفصيل والتعميم، فهو أسلوب يسعي لاستكشاف حدود النسق Bounded System، وعادة ما يرتبط هذا الأسلوب بالأثنوجرافيا (جلبي،٢٠١٣م: ٢٠٩ - ٢١٠)، ويقصد بالأسلوب التاريخي الأسلوب الهادف لتقصي وتجريد من خلال تحليل المجتمعات التاريخية المختلفة في محاولة استخلاص قوانين من التاريخ، وفهم العالم الاجتماعي المتغير (جلبي،٢٠١٣م: ١٩٥)، ويقصد بالتحليل السوسيوميتري (القياس الاجتماعي) أنه أسلوب غير مباشر في قياس العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة، وإضفاء الطابع الكمي والعددي عليها، ويعتمد هذا الأسلوب على افتراض مؤداه أن الاختيار التلقائي الحر بين أعضاء الجماعة قد يكون اختيارًا إيجابيًّا ينجذب فيه بعض أعضاء الجماعة نحو بعضهم البعض، أو سلبي يتنافر فيه الأعضاء من بعضهم البعض (جلبي،٢٠١٣م: ١٥٧)، ويُعرف أسلوب تحليل المضمون بأنه أسلوب البحث الهادف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي والكيفي للمحتوي الظاهر من النصوص المكتوبة والمسموعة والمرئية، لكن لا يصل في تحليله لمستوي التأويل، فالتأويل هو الفاصل بين أسلوب تحليل المضمون، وأسلوب تحليل النص، ويُقصد بالأسلوب المقارن الأسلوب البحثي الذي يقارن بين فكرتين أو ظاهرتين أو

مجتمعين في آن واحد، ويعرض الجدول التالي تكرار الأساليب والطرق المنهجية المستخدمة في بحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي.

جدول (١٤) الطرق المستخدمة في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / الطريقة	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
طريقة المسح الاجتماعي	١٦	٥٧.١	٤	١٤.٣	٨	٢٨.٦	٢٨	١٠٠
طريقة دراسة الحالة	٦	٣١.٦	٧	٣٦.٨	٦	٣١.٦	١٩	١٠٠
طريقة تنمية المجتمع المحلي	١	١٠٠	–	–	–	–	١	١٠٠
طريقة المقارنة	٣	٤٢.٦	١	١٤.٣	٣	٤٢.٦	٧	١٠٠
الطريقة الأنثروبولوجية	١	٣٣.٣	١	٣٣.٣	١	٣٣.٣	٣	١٠٠
طريقة التحليل السوسيوميتري	١	١٠٠	–	–	–	–	١	١٠٠
طريقة تحليل المضمون	٢	١٠٠	–	–	–	–	٢	١٠٠
لا يوجد طريقة محددة	٦	١٠٠	–	–	–	–	٦	١٠٠
كتب طريقة واستخدم أخرى دون وعي	١	٥٠	–	–	١	٥٠	٢	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق:

- أن طريقة المسح الاجتماعي تم استخدامها ٢٨ مرة في البحوث والرسائل، حيث وردت في ٥٧.١% من البحوث المنشورة، وفي ٢٨.٦% من رسائل الدكتوراه، وفي١٤.٣% من رسائل الماجستير.
- أن التحليل كشف عن استخدام ١٩ باحثًا طريقة دراسة الحالة، فقد ظهر في ٣٦.٨% من مجمل رسائل الدكتوراه، واتفق كل من الباحثين في البحوث المنشورة بمجلات وطلبة الدكتوراه في النسبة ب ٣١.٦%.
- اعتمد ٧ باحثين على طريقة المقارنة ضمن الأساليب المستخدمة في البحث، واعتمد ٣ باحثين على الأسلوب الأنثروبولوجي، واعتمد باحثان على أسلوب تحليل المضمون، وباحث واحد على كلا أسلوب التحليل السوسيوميتري، وأسلوب تنمية المجتمع المحلي.

- لم يستخدم ٦ باحثين طريقة منهجية محددة، وظهرت تلك الفئة في البحوث المنشورة بمجلات كمقالات نظرية.
- اتضح الخلل المنهجي لدي الباحثة (ب.٧) باعتبارها نوع البحث منهج وطريقة للبحث كما يتضح في ٢٥ *(اعتمدت الباحثة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع الجماعات الافتراضية....حيث يهتم هذا المنهج بتوفير وصف دقيق ومحدد للظاهرة...)*، وهو يعد تكرار لما تم ذكره في نوع البحث في نفس الصفحة (*تنتمي الدراسة الحالية إلى الدراسات الوصفية التحليلية .....)*. وذكرت الباحثة (ر.د.١٤) أنها استخدمت دراسة الحالة، لكن اتضح من تحليل المضمون أن الباحثة لم تستخدم هذا الأسلوب وأدواته.

ويقصد بأدوات البحث: الأدوات التي يستخدمها الباحثون في جمع البيانات وفق الأسلوب المنهجي المستخدم، وتتعدد الأدوات وفق الأسلوب والأهداف المُصاغة من قبل الباحث، فقد استخدم الباحثون لرأس المال الاجتماعي عدة أدوات منهجية مثل: الاستبيان، والتصوير الفوتوغرافي، والمقياس، والمقابلة مع الجماعات البؤرية، والإخباريين، ودليل المقابلة، والملاحظة، والسجلات والتقارير والإحصاءات، وتحليل المضمون، والاثنوجرافيا كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (١٥) الأدوات المستخدمة في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / الأداة	البحوث		الدكتوراه		الماجستير			المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	%
استبيان	١٥	٥٧.٧	٣	١١.٥	٨	٣٠.٨	٢٦	٣٤,٧	١٠٠
تصوير فوتوغرافي	١	٣٣.٣	١	٣٣.٣	١	٣٣.٣	٣	٤	١٠٠
مقياس	٣	٤٢.٦	١	١٤.٣	٣	٤٢.٦	٧	٩,٣	١٠٠
دليل مقابلة مع جماعة بؤرية	–	–	١	١٠٠	–	–	١	١,٣	١٠٠
دليل الاخباري	١	١٠٠	–	–	–	–	١	١,٣	١٠٠
دليل مقابلة	٧	٣١.٨	٧	٣١.٨	٨	٣٦.٦	٢٢	٢٩,٤	١٠٠
دليل الملاحظة	١	٢٠	٢	٤٠	٢	٤٠	٥	٦,٧	١٠٠
سجلات وتقارير وإحصاءات	٣	٣٧.٥	٣	٣٧.٥	٢	٢٥	٨	١٠,٧	١٠٠
دليل تحليل مضمون	–	–	١	١٠٠	–	–	١	١,٣	١٠٠
ملاحظة بالمعايشة (اثنوجرافية)	–	–	١	١٠٠	–	–	١	١,٣	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن الاستبيان يعد أكثر الأدوات استخدامًا في بحوث رأس المال الاجتماعي كأداة كمية حيث بلغت نسبته (٣٤,٧%)، تلاه أداة دليل المقابلة بنسبة ٢٩,٤%) كأداة كيفية، وظهرت السجلات والتقارير بنسبة (١٠,٧%)، بينما تم استخدام المقياس بنسبة (٩,٣%)، والتصوير الفوتوغرافي بنسبة (٤%)، ودليل الملاحظة بنسبة (٦,٧%)، وتحليل المضمون، والمقابلة مع الجماعات البؤرية، والإخباريين، والملاحظة بالمعايشة بنسبة (١,٣%). وهذا ما أكده الحايس (١٩٩٦م) من كثرة الاعتماد على صحيفة الاستبيان إلى سهولة تصميمها واستخدامها وتطبيقها عمليًا بالإضافة إلى نوعية الفئات الاجتماعية التي يعني الباحث السوسيولوجي بدراستها والموقف الفوقي الذي يمارسه الباحث على هذه الفئات دون مقابل تتقاضاه سوي إنهاء موقف التطبيق دون أذي يصيبها، وقد أدي الإفراط في استخدام هذه الأداة (الاستبيان) إلى سطحية التناول والمعالجة، وبالتالي سطحية النتائج، فالاستبيان بطبيعته محدود القدرات، لكن رغم ذلك فإن نسبة استخدام دراسة الحالة ودليل المقابلة كوسيلة وأداة لجمع البيانات، بالإضافة إلى الجمع بين أكثر من أداة تُشير إلى ظهور وعي نقدي بالإجراءات والأدوات البحثية لدي باحثي علم الاجتماع في مصر.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (بامية، ٢٠١٥م) في تقرير العلوم الاجتماعية في الوطن العربي أشكال الحضور، أن الاعتماد على الإحصاءات الثانوية التي لم ينتجها الباحث توجه بارز أغفله الباحث العربي، وأن الباحثين العرب يهتمون بالاستبيان والمقياس بدرجة ملموسة، وأن ثمة ضعف هناك في الاعتماد على المنهجيات والأدوات ذات الصلة بالعمل الميداني كالملاحظة والمعايشة والمقابلة، بالإضافة إلى معدل ضعف أعمق تأثيرًا في الاعتماد على المقارنة ودراسة الحالة، وهي أساليب منهجية في غاية الأهمية للممارسة البحثية القويمة، فمسألة الممارسة المنهجية ما بين الكم والكيف والجمع بينهما تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه العمل البحثي، فالاعتماد على الإحصاءات الثانوية الجاهزة والإحصاءات الميدانية فقط يعبر عن درجة من الاستسهال من قبل الباحثين من أجل إنتاج كم لا كيف، ووصفهم فيكتور هوجو بالبروليتاريا الفكرية، وهذه النتيجة توجه إلى أهمية النظر لآليات الممارسة المنهجية لكل موضوع بحثي، بُغية الوصول لنموذج أمثل للدراسة يتوج المسارات البحثية العربية نحو الإجماع الفكري.

ونظرا لأن لكل أسلوب منهجي أداة مرتبطة به لجمع البيانات الخاصة به وفق ما تم صياغته من أهداف، يسعي الجدول الآتي إلى إيضاح مدى ملاءمة تلك الأدوات للأسلوب

والأهداف الخاصة بموضوع البحث، وقد اتضح أن أكثر من ثلاثة أرباع الباحثين استخدموا أدوات ملائمة منهجيًا لموضوع البحث وأسلوبه.

جدول (١٦) ملاءمة الأدوات المستخدمة لطبيعة موضوع البحث

المنتج / الملائمة	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ملائمة	١٩	٧٣.١	١٠	١٠٠	١٢	٨٠	٤١	٨٠.١
غير ملائمة	٣	١١.٥	–	–	٣	٢٠	٦	١١.٨
لم يستخدم أي أدوات	٤	١٥.٤	–	–	–	–	٤	٧.٨
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

ويكشف الجدول السابق عن:

- أكثر من ثلاثة أرباع البحوث والرسائل ٨٠.١% من الأدوات المستخدمة ملائمة لموضوع وأسلوب البحث، ف ١٠٠% من رسائل الدكتوراه، و٨٠% من رسائل الماجستير، و٧٣.١% من البحوث المنشورة بمجلات.
- استخدمت ١١.٨% من المنتجات البحثية أدوات غير ملائمة لموضوع وأسلوبه المنهجي، وهي نسبة تشكلت من خلال ٢٠% من رسائل الماجستير، و١١.٥% من البحوث المنشورة بمجلات، حيث كتبت الباحثة (ر.د.١٤) أنها استخدمت الملاحظة كأداة بحثية منهجية، لكن اتضح من التحليل أنها لم تستخدمها، كما استخدم الباحث (ب.١٢) استبيانًا بالمقابلة وطبقه على ٣٠ مفردة، وفي حالة مثل هذه من حيث قلة حالات العينة فإن الباحث كان من الأفضل أن يستخدم دليل مقابلة متعمقة.
- لم يستخدم ٧.٨% من إجمالي مجتمع البحث أي أدوات من الأساس، وتمثلت تلك النسبة في البحوث المنشورة فقط بواقع ١٥.٤% من إجمالي البحوث موضع البحث.

واختلفت تلك النتيجة مع ما أشار إليه عزت (حجازي،١٩٨٦م: ٢٥) أن أغلب البحوث والرسائل العربية لم توفق في اختيار المنهجية الملائمة، واعتبر أنه إذا كانت المداخل المنهجية

قاصرة وغير ملائمة للسياق المجتمعي وطبيعة الموضوع ومشكلته البحثية، فإنه من الطبيعي حدوث أخطاء وقصور في عملية البحث، وعدم القدرة على تقديم أية إضافة علمية معرفية، وعلل مظاهر الأزمة المنهجية في إخفاق الباحثين في اختيار موضوعات الدراسة ومتغيراتها وعدم ارتباطها بالسياق المجتمعي العربي.

وعند تحديد الأسلوب والأداة الملائمان لموضوع البحث، يجب على الباحث أن يكون واضحًا في كيفية بنائه لأداة بحثه، وأن يحدد إذا ما كانت من تصميمه أم تم اقتباسها من أحد الباحثين جاهزة، وقد كشف التحليل أن أكثر من ثلثي البحوث لم تذكر كيفية بناء وتصميم الأداة، كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (١٧) مراعاة تصميم الأدوات المستخدمة في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / المتغير	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر تصميم الأداة	٢	٧.٧	٤	٤٠	٤	٢٦.٧	١٠	١٩.٦
لم يذكر تصميم الأداة	٢٠	٧٦.٩	٦	٦٠	١١	٧٣.٣	٣٧	٧٢.٥
لا توجد أداة	٤	١٥.٤	–	–	–	–	٤	٧.٨
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول:

- لم يكشف ٧٢.٥% من الباحثين عن كينونة الأداة وبنيتها، واكتفوا فقط بذكر اسم الأداة، وتجلت النسبة الأعلى في البحوث المنشورة بمجلات بواقع ٧٦.٩%، تلتها رسائل الماجستير بنسبة ٧٣.٣% وأقلهم نسبة كانت رسائل الدكتوراه بواقع ٦٠% من الرسائل.
- ذكر ١٩.٦% من الباحثين أسلوب وطريقة تصميم أدوات بحوثهم، وهي الفئة الأكثر وعيًا بخصائص التفكير العلمي وخطوات كتابة التقرير العلمي، وتمثلت تلك ٤٠% من باحثي الدكتوراه، و٢٦.٣% من طلبة الماجستير، و٧.٧% من البحوث المنشورة بمجلات. فقد ذكر

الباحث (ر.د.٦) طريقة تصميم الأداة في ص ٢٦ (*وقد مرت استمارة الاستبيان بعمل تطبيق مبدئي Pretest وعلي ٢٠ مبحوثا من عينة الدراسة موزعين على عدد المصانع التي خضعت للدراسة.....قام الباحث بخطوة ثانية وهي معرفة مدى الصدق الظاهري للاستمارة....*).

ونظرا لأن أكثر من ثلثي الباحثين لم يذكروا طريقة وأسلوب تصميم الأداة، كان لزامًا على الباحث أن يحاول الوقوف على صحة الأدوات المستخدمة من قبل الباحثين، لكن من خلال التحليل اتضح أن أكثر من ثلثي الباحثين أدواتهم غير معلومة التصميم وغير واضحة المعالم كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (١٨) دقة وسلامة تصميم الأداة

المنتج / المتغير	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دقة وسلامة التصميم	١	٣.٨	٣	٣٠	١	٦.٧	٥	٩.٨
ضعف التصميم	١	٣.٨	١	١٠	٣	٢٠	٥	٩.٨
غير معلومة التصميم	٢٠	٧٦.٩	٦	٦٠	١١	٧٣.٣	٣٧	٧٢.٥
لا توجد أداة	٤	١٥.٥	–	–	–	–	٤	٧.٨
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق:

- أن ٧٢.٥% من الباحثين غير معلوم طريقة تصميمهم لأدواتهم إذا كانوا فعلًا قد صمموها بأنفسهم، وقد سبق تناولها في الجدول (٨).
- استخدم ٩.٨% من الباحثين أدوات سليمة التصميم وواضحة، وتباينت تلك النسبة بين رسائل الدكتوراه بواقع ٣٠%، والماجستير في رسالة واحدة بنسبة ٦.٧%، والبحوث المنشورة بمجلات بنسبة ٣.٨%.

- اتسمت أدوات ٩.٨% من الباحثين بالخلل في طريقة التصميم، وتمثلت تلك النسبة في ثلاث رسائل ماجستير بنسبة ٢٠% من الرسائل، ورسالة دكتوراه واحده، وبحث واحد، فقد اتسمت الأداة المستخدمة في (ر.د.٥) بعدم الصحة؛ وذلك بسبب اعتماد التصميم على فكر الباحث فقط، فهو لم يستفد من التراث العلمي النظري في استخلاص مؤشرات للدليل، بل اكتفي بتصميمها أفكاره الخاصة، ثم عرضها على المحكمين (*...إعداد الدليل وعرضه على مجموعة من المحكمين..... إجراء الملاحظات والتعديلات اللازمة وفقا لآراء المحكمين....*).

د- سلامة تحديد مجتمع البحث والمعاينة:

اتضح من التحليل أن ثمة العديد من المجتمعات تمت دراستها، وكانت الجمعيات هي الأكثر دراسة بنسبة (٢٨,٦%) بدراسة الجهاز الإداري ومجلس الإدارة الخاص بالجمعيات، بينما مثلت دراسة المستفيدين من الجمعيات والأسرة نسبة (٢٣,٨%)، كما اتضح من التحليل أن المجتمعات الافتراضية تمت دراستها بنسبة (١٩%)، وكشف التحليل أن مجتمعات سوق العمل، وطلبة الجامعة والمرأة والشباب تمت دراستها بنسبة (١٤,٣%)، وتبين أن مجتمعات أعضاء هيئة التدريس وموظفين الجامعة والمجتمع المحلي والأحزاب تمت دراستها بنسبة (٩,٥%)، بينما دُرس مجتمعات المترددين على المستشفى، والمسنين، وأطفال الشوارع، وعمال المصانع، والنوبيين، أصحاب المشروعات الصناعية، وسكان المناطق العشوائية، طلبة وإداري المدارس، والجهاز الإداري بالبنوك بنسبة (٤,٨%).

ويقصد بالعينة العدد المحدود من الحالات أو المفردات الجزئية التي يتناولها الباحث نيابة عن المجتمع الأصلي الكبير، ويحاول أن يعمم نتائجها على هذا المجتمع، ويلجأ الباحث إلى العينة ونظم والمعاينة؛ لصعوبة إجراء عدد كامل وشامل لكافة مفردات وحالات المجتمع؛ لأن الحصر الشامل يتطلب مدى زمنيًّا كبيرًا، وتكلفة مادية كبيرة، وتعين العينة الباحث على السرعة في الإنجاز، والدقة فيما يجمعه من معلومات، فهي طريقة توفر الجهد والمال والوقت وإمكانية لجمع الحقائق الإحصائية عبر جزء من المجتمع المدروس، وتتباين أنواع العينات، فثمة عينة عشوائية بسيطة، وهي العينة التي لا يعتمد الباحث في اختيارها على أي تكنيك، بل يكتفي فقط بتحديد أنسب أسلوب يُتيح لكافة الوحدات بمجتمع البحث فرصة الاختيار، أما العينة العشوائية المنتظمة فهي عينة سهلة الاختيار، حيث يحدد الباحث الوحدة الأولي ثم يقسم المجتمع

على العدد المطلوب ويوحد المسافات بين المفردات بانتظام، ثم تظهر المفردات المطلوبة في العينة تباعًا، وتعرف العينة الطبقية بأنها العينة غير المتجانسة التي تقسم المجتمع الإحصائي إلى طبقات وفق التركيب النسبي Relative Composition وتسحب منها العينة عشوائيًا بعد ذلك، وتجعل التباين داخل الطبقة الواحدة أقل ما يمكن وبين الطبقات بعضها البعض أكبر ما يمكن (حسن، ١٩٨٢م: ٤٥٢).

ويُقصد بالعينة العمدية أو القصدية العينة التي يختار الباحث مفرداتها مباشرة دون الاعتماد على قواعد الاحتمال، والتي لا تتيح لجميع مفردات المجتمع فرصة التمثيل والاختيار، ويتم استخدامها في حالة عدم وجود مجتمع محدد إحصائيًا، وتُعرف عينة الصدفة أنها العينة التي يختارها الباحث صدفة دون معايير اختيار أو تمثيل لمجتمع البحث، أما عينة كرة الثلج فهي العينة التي يجمعها الباحث من خلال المبحوثين وصلاتهم ببعضهم البعض، حيث يصل للحالات من خلال مثيلاتها المجري عليهم البحث، ويكثر استخدامها في البحوث الاستكشافية الحساسة مثل الزواج العرفي، وجماعات الدعارة، وتنظيمات الجريمة والمافيا، ويتضح من الجدول الآتي أن ربع الباحثين لم يستخدموا أو يحددوا عينة ونظام معاينة محدد، فخلت بحوثهم ورسائلهم من العينات، وتمثلت تلك النسبة في٣٠.٨% من الباحثين بمجلات، و٢٠% من باحثي الدكتوراه، و ٢٠% من طلبة الماجستير.

جدول (١٩) نوع العينة المستخدمة في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / نوع العينة	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عشوائية	١٠	٣٨.٥	٤	٤٠	٦	٤٠	٢٠	٣٩.٢
عمدية	٥	١٩.٢	٤	٤٠	٦	٤٠	١٥	٢٩.٤
غير محددة	٨	٣٠.٨	٢	٢٠	٣	٢٠	١٣	٢٥.٥
لا يوجد	٣	١١.٥	–	–	–	–	٣	٥.٩
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن:

- ٣٩.٢% من الباحثين اعتمد على عينة عشوائية، وتمثلت تلك النسبة في ٣٨.٥% من البحوث العلمية المنشورة بمجلات محكمة، و٤٠% من رسائل الدكتوراه، والماجستير.

- ٢٩.٤% من الباحثين اعتمد على عينة عمدية، وتمثلت في ١٩.٢% من البحوث، و ٤٠% من رسائل الدكتوراه
- ٢٩.٤% من الباحثين اعتمد على عينة عشوائية بسيطة، وتمثلت تلك النسبة في البحوث المنشورة بمجلات بواقع ٣٤.٦% من البحوث، و٢٦.٧% من رسائل الماجستير، ٢٠% من رسائل الدكتوراه. بينما اتضح أن ٧.٨% من الباحثين اعتمدوا على عينة عشوائية منتظمة بواقع بحث واحد ورسالة ماجستير، ورسالتي دكتوراه.
- لم يحدد ربع الباحثين نوع وطبيعة العينة المستخدمة في البحوث بنسبة ٢٥.٥%، وظهر هذا القصور في الوعي بمنهجية كتابة الوثيقة البحثية في ٣٠.٨% من البحوث، و٢٠% من رسائل الماجستير، ومثيلتها في الدكتوراه.
- اعتمد ٢١.٦% من الباحثين على عينة عمدية، وهو ما ظهر في ٤٠% من رسائل الدكتوراه، و٢٠% من رسائل الماجستير، ١٥.٤% من البحوث.
- أن ثمة تباين طفيف في ٩.٨% من المنتجات البحثية في العينات الحصصية، الطبقية، كرة الثلج، الصدفية، بينما لم تستخدم العينات في ٥.٩% من المنتجات البحثية، وتمثلت تلك النسبة في البحوث المنشورة بمجلات.

جدول (٢٠) تحديد العينة

المنتج / حدد طريقة تناول العينة	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حدد طريقة اختيار العينة	٦	٢٣.١	٧	٧٠	٦	٤٠	١٩	٣٧.٣
لم يذكر طريقة اختيار العينة	١٥	٥٧.٧	٣	٣٠	٩	٦٠	٢٧	٥٢.٩
لا توجد عينة	٥	١٩.٢	–	–	–	–	٥	٩.٨
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

ويكشف الجدول السابق عن:

- ٥٢.٩% من الباحثين لم يحددوا طريقة اختيار العينة وتناولها، وتجلت الفئة الأكبر من تلك النسبة في رسائل الماجستير بنسبة ٦٠% من الرسائل، ثم البحوث المنشورة بالمجلات بنسبة ٥٧.٧% وهي نسبة مرتفعة لباحثين من المفترض أن يتمتعوا بالخبرة والمهارة، وأقلهم كان باحثي الدكتوراه بنسبة ٣٠%. لم تحدد الباحثة (ر.د.٥) أسلوب اختيار حجم العينة، فالعينة لم يتم اختيارها وفق أسس علمية إحصائية تعبر عن حجم العينة، وهذا الخطأ عائد لعدم تحديد مجتمع للبحث من الأساس، مما انعكس على البحث في صورة خلل منهجي.
- تميز ٣٧.٣% من الباحثين في تحديد طريقة اختيار العينة ونظام معاينتها، وتجلت النسبة الأعلى في رسائل الدكتوراه بنسبة ٧٠% من الرسائل، وتلتها رسائل الماجستير بنسبة ٤٠%، وأقلهم تناولًا كانت البحوث المنشورة بمجلات بنسبة ٢٣.١%، فقد حددت الباحثة (ر.د.٥) طريقة اختيار العينة العمدية عن طريق الصدفة (وقد قامت الباحثة بسحب مفردات العينة عن طريق الصدفة، من خلال الذهاب مباشرة إلى أماكن عمل السيدات واختارت ٤٠ مفردة واستخرج الباحث (ر.د.٦) العينة من خلال إعداد القوائم بالأفراد مجتمع البحث، والسحب بطريقة عشوائية منتظمة منها *(...وبعد الانتهاء من إعداد القوائم ومراجعتها تم إجراء سحب العينة العشوائية عن طريق المعاملات الإحصائية ....وفي الوقت ذاته لجأ الباحث إلى استخراج عينة بديلة بنسبة ٥%، على مستوي كل مؤسسة صناعية تحسبا لاي طارئ قد يحدث لمفردات العينة....)*، وحدد الباحث (ر.د.٦) أسلوب تحديد حجم العينة *(لقد تم تحديد حجم العينة بواسطة المعاملات الإحصائية (معادلة الخطأ المعياري وفترة الثقة)....)*

هـ-نوع مصادر البيانات التي اعتمدت عليها بحوث رأس المال الاجتماعي بمصر:

يُقصد بمصادر البيانات موضع الحصول على البيانات، فلكل بيان مصدر، وتنقسم مصادر البيانات إلى مصادر بيانات أولية ومصادر بيانات ثانوية، تُعرف المصادر الأولية بأنها المصادر الميدانية الإمبريقية التي يستخلصها الباحث من الميدان، ويُقصد بالمصادر الثانوية المصادر التي يحصل عليها الباحث في صورة تقارير وإحصاءات وسجلات جاهزة من مؤسسات وهيئة أخري قد جمعت تلك البيانات، والبحث العلمي الأكثر رزانة هو الذي يعتمد على كلا النوعين من المصادر إن أتيحت بيانات للموضوع المدروس، وكشف تحليل المضمون أن ثمة

ثلاثة مستويات من المصادر وردت في بحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي، إما أولية أو ثانوية، أو جمعت بين النوعين.

جدول (٢١) نوع مصادر البيانات المستخدمة في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / نوع مصادر البيانات	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مصادر أولية	١٩	٧٣.١	٤	٤٠	١٢	٨٠	٣٥	٦٨.٦
مصادر ثانوية	٥	١٩.٢	–	–	–	–	٥	٩.٨
الجمع بين المصادر الأولية والثانوية	٢	٧.٧	٦	٦٠	٣	٢٠	١١	٢١.٦
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن:

- ٦٨.٦% من الباحثين اعتمد على مصادر بيانات أولية، وتجلت تلك النسبة في ٨٠% من رسائل الماجستير، و٧٣.١% من البحوث المنشورة بمجلات، و٤٠% من رسائل الدكتوراه، فقد اعتمدت الباحثة (ر.د.١) على مصادر بيانات أولية متمثلة في البيانات المشتقة من الميدان (المقابلات)، وبيانات ثانوية من السجلات والإحصائيات والتقارير الرسمية عن مجتمع الدراسة، والجمعيات الأهلية بهذه المنطقة، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصل إليه الحايس (١٩٩٦م) من أن قرابة ثلثي عينته اعتمدت على المصدر البشري في الحصول على البيانات والمعلومات، كما أشار إلى غياب استخدام المصدر المادي في بحوث العينة، باستثناء الاعتماد على بعض الحقائق المادية في رسائل قليلة جدًا وبطريقة عرضية، مع أن الحقائق المادية هي أكثر الحقائق صدقًا وتوافرًا، إلا أن الباحثين اعتادوا اللجوء إلى الإنسان للحصول على المعلومات والبيانات حتى لو كانت البيانات متعلقة بالبيئة الفيزيقية، حيث يلجأ الباحثون – كما يتضح من الرسائل – إلى وصف القرية مثلاً

وأنماط التغيير بها عن طريق سؤال واستخبار سكان القرية، ورغم وجود القرية بشوارعها ومنازلها وقوي الإنتاج بها ظاهرة وعينية أمامهم، ونتيجة ذلك ضعف مصداقية النتائج التي يتوصل إليها الباحثون وبالتالي ضعف الاستفادة منها في التغيير والتقدم (الحايس، ١٩٩٦م: ١٤٦).

- اعتمد ٢١.٦% من الباحثين على بيانات متباينة بين كلا النوعين الأولية والثانوية، وهي الفئة الأكثر تميزًا وضبطًا، وقد ظهرت في ٦٠% من رسائل الدكتوراه، ٢٠% من رسائل الماجستير، و٧.٧% من البحوث المنشورة بمجلات.
- أن ٩.٨% من الباحثين اعتمدوا فقط على مصادر بيانات ثانوية، وتمثلت تلك النسبة في البحوث المنشورة بمجلات فقط، وكانت تلك البحوث مختصة بالمفهوم وتناوله النظري بدون بعد ميداني تحليلي ماعدا بحث واحد اعتمد على ما توافر من بيانات وتقارير من الهيئات والمؤسسات الحكومية.

و- أسلوب المعالجة الإحصائية:

جدول (٢٢) أسلوب المعالجة الإحصائية المستخدمة في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / المعالجة الإحصائية	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إحصاء وصفي	١٠	٣٨.٥	٢	٢٠	٢	١٣.٣	١٤	٢٧.٥
إحصاء استدلالي	٩	٣٤.٦	٤	٤٠	٢	١٣.٣	١٥	٢٩.٤
لا توجد معالجة إحصائية	٧	٢٦.٩	٤	٤٠	١١	٧٣.٤	٢٢	٤٣.١
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن:

٤٣.١% من البحوث خلت من أساليب المعالجة الإحصائية، وتجلت الفئة الأكثر تمثيلًا في رسائل الماجستير بنسبة ٧٣.٤% من الرسائل، تلتها رسائل الدكتوراه بنسبة ٤٠% من البحوث، وأقلهم نسبة في تجنب المعالجة الإحصائية كانت البحوث المنشورة بمجلات بنسبة ٢٦.٩%، وتعد تلك النتيجة ترجمة فعلية لما أشار إليه بورديو(١٩٩٥م) حول التحليل الإحصائي باعتباره

معوقًا منهجيًّا، فمن خلال التحليل الإحصائي يتم تفتيت التصورات التي يتم صياغتها من خلال اللغة في صورة مفهوم علمي إلى مجرد حزم معيارية تحدد عملياً المهنة، والدخل، ومستوي التعليم، دون استقراء واضح، فالأمر بمثابة تعميم مميزات بعض الأفراد الأكثر تمثيلًا بالعينة على باقي طبقات المجتمع الأصلي، فالباحث السوسيولوجي يجب عليه الاعتماد على الأساليب والأدوات الكيفية في دراسة بحثه لتكوين إسقاطات سليمة تعزز ما توصل إليه إحصائيًا دون لغط.

اعتمد ٢٩.٤% من الباحثين على أسلوب الإحصاء الاستدلالي، وتمثلت النسبة الأعلى في رسائل الدكتوراه بنسبة ٤٠%، تلتها البحوث المنشورة بمجلات بنسبة٣٤.٦%، فقد اعتمدت الباحثة (ر.د.٣) على إحصاء استدلالي في معالجة البيانات، وتمثل الإحصاء الاستدلالي في معادلة (كا^{٢}). كما اعتمد الباحث (ر.د.٦) على الإحصاء الاستدلالي *(...استخدم النسب المئوية لمعرفة خصائص العينة؛ إما لمعرفة نوع وطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة فوظف المعامل الإحصائي كاي تربيع (كا^{٢}).....واستعان الباحث بالحاسب الآلي وبحزمة برنامج "SPSS".....)*. كما أن ٢٧.٥% من الباحثين اعتمدوا على الإحصاء الوصفي، وهو ما اتضح في ٣٨.٥% من البحوث، ٢٠% من رسائل الدكتوراه، و١٣.٣% من رسائل الماجستير.

ز-أسلوب عرض البيانات في بحوث رأس المال الاجتماعي:

يُقصد بأسلوب عرض البيانات الأسلوب الذي يتبعه الباحث في توضيح البيانات في تقرير بحثه، ليسهل على القارئ فهم الآراء والأفكار والتحليلات والتفسيرات الكمية والكيفية، وتتباين وسائل العرض ما بين عرض في جداول أو رسومات بيانية أو أشكال ورسومات أو عرض سردي تحليلي، وهو ما يتضح من خلال الجدول الآتي: اعتمد ٥٨.٨% من الباحثين على جداول كمية لإيضاح البيانات، موضحين تسلسل كل جدول، وعنوانه الموجز، مبرزين النسب المئوية في الجدول، ومحدد أهلية الجدول ما إذا كان من تصميمه أم مقتبس من تقرير آخر، وتعد الجداول أحد وسائل العرض الكمية، والتي ظهرت في رسائل الماجستير بنسبة ٧٣.٣%، وفي البحوث بنسبة ٥٣.٨%، وفي رسائل الدكتوراه بنسبة ٥٠%.

جدول (٢٣) وسائل عرض البيانات في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / وسيلة العرض	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عرض جدولي	١٤	٥٣.٨	٥	٥٠	١١	٧٣.٣	٣٠	٥٨.٨
عرض سردي	١١	٤٢.٣	٥	٥٠	٣	٢٠	١٩	٣٧.٤
عرض بياني	–	–	–	–	١	٦.٧	١	١.٩
نماذج وأشكال	١	٣.٨	–	–	–	–	١	١.٩
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن:

٣٧.٤% من الباحثين عرضوا بياناتهم بصورة سردية، وهي وسيلة ملائمة للتحليلات الكيفية وأدواتها، واتضحت تلك الوسيلة في رسائل الدكتوراه بنسبة ٥٠% نتيجة الاعتماد على أساليب كيفية كدراسة الحالة والتي لا تقدم بيانات يمكن تكميمها، بل تشمل آراء وتوجهات عينة محدودة، لذا يتم تناولها بالتفصيل والتنظيم والتحليل السردي النقدي. وأن ٣.٨% من الباحثين والممثلة في باحث خبير، وطالب ماجستير استخدموا أشكالًا بيانية، ورسومات وأشكال توضيحية.

٣- التحليل المنهجي لمتغيرات البحث:

توصل (ذبيحي،٢٠١٧) إلى عوامل ضعف البحوث منهجيًا وحددها في ثلاثة عوامل:

العوامل العامة: حيث أغلب الكتب لا تقدم منهجية علمية صحيحة، كما أن معظم الدراسات السابقة استخدمت منهجيات خاطئة وضعف مخرجات المواد التي تتناول المنهجية، كما أن ضعف طلبة الدراسات العليا في اللغة الأجنبية لا يمكنهم من التعرف على المناهج السليمة، بالإضافة إلى لجوء كثير من الباحثين إلى المكاتب التجارية لعمل البحوث نيابة عنهم، وفقدان المراجعة العلمية من قبل عمادة الدراسات العليا في الجامعات للتأكد من جودة الخطط البحثية واعتمادها على المنهجية العلمية.

العوامل الخاصة: اعتقاد الباحثين أن رسائلهم تحصيل حاصل فيدفعهم للاستعجال وعدم النظر للجودة المقدمة منهم.

عوامل الدعم اللوجستي: وتتمثل في فقدان المكتبات للمراجع العلمية التي تتضمن آليات المنهجية العلمية، وضعف مصادر تمويل البحوث يدفع الباحثين إلى تنفيذ البحوث بصورة ركيكة بالتركيز على بحوث الدكتوراه نجدها تعاني من مشكلات لغوية مزمنة، فالمهارات الأساسية في الكتابة والتعبير أصبحت ضعيفة لدي الأجيال الحالية من الباحثين، مما أصاب البحوث بالركاكة اللغوية والفكرية.

ط- وحدة التحليل:

يقصد الباحث بوحدة التحليل الوحدات التي يدرسها الباحث في بحثه، وتتنوع الوحدات إلي: أفراد، جماعات (تنظيمات)، ومجتمع محلي، والمجتمع القومي، المجتمع العالمي، وكشف التحليل عن غياب وحدة المجتمع العالمي في بحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي بمصر، رغم أنها ذات أهمية في مقاربة المفهوم نظريًا وميدانيًا؛ نظرًا لعدم وجود اتفاق حول مؤشرات قياسه على المستوي الماكرو والميكرو مما يتطلب من الباحث التحليل على المستوي العالمي ومقارنته ومقاربته بالمستوي القومي، فالمحلي، لبناء رؤية وتفسير أكثر شمولية.

جدول (٢٤) وحدة التحليل المستخدمة في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / وحدة التحليل	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الفرد	٧	٢٦.٩	٥	٥٠	٧	٤٦.٧	١٩	٣٧.٣
الجماعة (تنظيم)	٩	٣٤.٦	٣	٣٠	٨	٥٣.٣	٢٠	٣٩.٣
المجتمع محلي	٥	١٩.٢	٢	٢٠	–	–	٧	١٣.٧
المجتمع ككل	١	٣.٨	–	–	–	–	١	١.٩
لا يوجد	٤	١٥.٤	–	–	–	–	٤	٧.٨
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن:

– ٣٩.٣% من الباحثين درس الجماعة (التنظيم الاجتماعي) كوحدات للدراسة، وهو ما اتضح في ٥٣.٣% من رسائل الماجستير، و٣٤.٦% من البحوث، و٣٠% من رسائل الدكتوراه.

–تناول ٣٧.٣% من الباحثين الفرد بالتركيز على سلوكه الاجتماعي كوحدة للدراسة، وهو ما تبين في ٥٠% من رسائل الدكتوراه، و٤٦.٧% من رسائل الماجستير، و٢٦.٩% من البحوث.

–درس ١٣.٧% من الباحثين المجتمع المحلي كوحدة للدراسة، وتمثلت تلك النسبة في ٢٠% من رسائل الدكتوراه، و١٩.٢% من البحوث، وأن ثمة بحث واحد بنسبة ١.٩% من البحوث قد تناول المجتمع القومي ككل بالدراسة والتفنيد.

– ٧.٨% من الباحثين لم يدرسوا وحدات بالتحليل، وهي نسبة ممثلة للبحوث النظرية التحليلية التي لم يكن لها إطار ميداني.

ي– مستوي التحليل للبيانات وتفسيرها:

يُقصد بمستوي التحليل: المستوي الذي يحدده الباحث لدراسة وحداته، وتنقسم مستويات التحليل إلي: مستوي الميكرو والذي يعزل فيه الظاهرة عن سياقها ويحلل فيه الظاهرة على المستوي الميكرو، مُرجعًا كل شيء لخصائص الأفراد، وسماتهم. مستوي الميزو وهو المستوي الذي يتناول فيه الباحث وحداته اعتمادا على النظم الاجتماعية المحيطة بالأفراد والجماعات، ويفسر كل شيء من خلال خصائص الجماعة، وعلاقاتها بما يحيط بها من جماعات ونظم. والمستوي الماكرو هو المستوي الذي يحلل فيه الباحث وحداته وفق البناء الاجتماعي وأبعاده التاريخية، وكشف تحليل المضمون أن خُمس الباحثين تنوعوا في مستويات تحليلهم بين مستويين أو مروا بكل المستويات.

جدول (٢٥) مستوي تحليل البيانات الميدانية في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / مستوي التحليل	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
(ميكروسوسيولوجي) عزل الظاهرة عن سياقها، خصائص الأفراد	١١	٢١.٦	٢	١٠	٤	٢٦.٧	١٧	٣٣.٣
(ميزوسوسيولوجي) مستوي النظم الاجتماعية	٥	٩.٨	٢	٢٠	٦	٤٠	١٣	٢٥.٥
(ماكروسوسيولوجي) بنيوي	٦	١١.٨	٤	٣٠	–	–	١٠	١٩.٦
أكثر من مستوي	٤	٧.٨	٢	١٠	٥	٣٣.٣	١١	٢١.٦
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

اتضح من الجدول السابق أن:

– ٣٣.٣% من الباحثين اعتمد على تناول إمبريقي مجتزأ، يعزل الظاهرة عن سياقها العام، وهو ما تبين في ٢٦.٧% من رسائل الماجستير، ٢١.٦% من البحوث، و١٠% من رسائل الدكتوراه، واعتمدت الباحثة (ر.م.١٢) على المستوي الميكرو، وهو ما يتضح من خلال تناولها للفوارق في رأس المال الاجتماعي بين السيدات العاملات وغير العاملات بالحضر، في ص١٧٨ *(...فعادة المرأة العاملة ليس لديها متسع من الوقت للزيارات والتحدث مع الآخرين.....وذلك على عكس المرأة غير العاملة والتي تجد متسعا من الوقت لتكوين علاقات قوية ومستمرة وداعمة مع الجيران والأهل والأشقاء.....).* هو ما اتفق مع ما أشار إليه (الحايس، ١٩٩٦م) أنه رغم مرور ما يزيد على نصف قرن على تأسيس علم الاجتماع بمصر، إلا أن التيار الوضعي الإمبريقي المجتزأ ما زال له تواجد واستمرارية وبوزن كبير، فقد أوضحت نتائجه أن نسبة البحوث الإمبريقية وصلت ٣٣.٣% من جملة بحوث العينة، وهي نسبة عالية جدًا إذا قورنت بالتغيرات التي حدثت لنظريات ومناهج ورؤي علم الاجتماع. حيث تغفل الإمبيريقية التجريدية التجزيئية – التي تكون بياناتها

الإحصائية أكثر من الأفكار الموجهة للبحث– دور النظرية في توجيه البحث، أو بوصف أكثر دقة تستهدف الوصول لنظرية مستندة على نتائج متراكمة مستنبطة من الدراسات الواقعية للموضوعات المختارة –أي تحديد النظرية في كل الدراسات السابقة التي أجريت–، ويعتمد – أيضًا– على الاستقراء كنسق منهجي هرمي إلى أن يكون بناء نظري، مما يجرد البحث من الأيدولوجية والنظرية، ويصبح سردًا إحصائيًّا مليئًا بالبيانات والمؤشرات التي تُستخدم في تبرير الواقع والنظام – علم النظام بوصف ميرتون–. فهذا الاتجاه يعزل الظاهرة والموضوع عن النسق الاجتماعي التي تجري فيه، ويكون مَعْني بالمنهج أكثر من الموضوع، مما يؤدي إلى إغفال البعد التاريخي للتصورات الأيدولوجية والنظرية، والتي تؤدي حتمًا لأخطاء في التفسير من خلال دراسة الأفراد في ضوء علاقتهم بالبيئة الاجتماعية المحيطة مباشرةً أكثر من دراستهم في ضوء علاقتهم بالبناء الاجتماعي. فالإمبيريقيون يقتربون من النزعة السيكولوجية المفرطة، ولا يستفيدوا من الأفكار الأساسية عن البناء الاجتماعي التاريخي سواء في تحديد مشكلات دراستهم أو في تفسير نتائجهم ذات المنظور الضيق (زايد، ١٩٨٤م: ٢٥١)، لذلك طالب ميلز (2000)Mills بضرورة أن يتلزم الباحث بالخيال السوسيولوجي.

–بينما اعتمد ٢٥.٥% من الباحثين على المستوي الميسوسوسيولوجي بتناول الوحدات على مستوي تحليلي معتمدًا في بنيته على النظم الاجتماعية وخصائصها، وهو ما اتضح في ٤٠% من رسائل الماجستير، و٢٠% من رسائل الدكتوراه، ٩.٨% من البحوث، فقد اعتمدت الباحثة (ر.م.١٣) على مستوي التحليل النظامي ميسو في تفسيرها لضعف الثقة بين المرضي وأعضاء الجهاز الطبي بالمستشفيات كما يتضح في ص ١١٥ *(.....ترجع أسباب الثقة بين المرضي وأعضاء الفريق الطبي....إلي عدم توافر الأجهزة الحديثة والمتطورة، بالإضافة للإجراءات الروتينية ، وطابور انتظار الكشف الطبي، وقلة الكوادر.....)* فكلها أسباب متعلقة بالنظام الصحي في مصر.

–كما تناول ١٩.٦% من الباحثين وحداتهم على المستوي الماكرو كالتحليل على مستوي البناء الاجتماعي وأبعاده التاريخية، وهو ما كشفه التحليل في ٣٠% من رسائل الدكتوراه، و١١.٨% من رسائل الماجستير، فقد اتضح من التحليل أن الباحثة (ر.د.١) اعتمدت على مستوي تحليل بنيوي، بنسب الظاهرة إلى السياق العام الاجتماعي كما يتضح في ص١٥٧ *(فقد شهد المجتمع المصري تحولات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، عبر فترات طويلة أثرت على المجتمع المدني في مصر من حيث التكوين، والدور، والتأثير.....)*.

-وتناول ٢١.٦% من الباحثين وحدات بحوثهم على أكثر من مستوي، بهدف بناء رؤية أكثر شمولية وعمومية، وهو ما تبين في٣٣.٣% من رسائل الماجستير، ١٠% من رسائل الدكتوراه، ٧.٨% من البحوث، فقد اعتمد الباحث (ر.د.٦) على الثلاثة مستويات للتحليل معًا، فاعتمد على المستوي الميكرو في تفسير مقومات رأس المال الاجتماعي، ومؤشرات التنمية المستدامة لدي شريحة منتجي الصناعة، وكما اعتمد على المستوي الميسو في تفسير البيانات على إثر المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية المستدامة وعلي مستوي شعبية طرابلس. واعتمد على المستوي الماكرو بتفسير مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مستوي المجتمع الليبي ككل.

ك-متغيرات التحليل:

من خلال مطالعة بحوث رأس المال الاجتماعي تبين أن تفسيرات بعض الباحثين سطحية، حيث يشير البعض منهم بعد كل جدول إلى عامل أو اثنين كسبب في إحداث الظاهرة، ويذكر العوامل بطريقة عرضية دون توضيح أو تحليل، ويرجع ذلك إلى عدم قدرتهم على ربط العلاقات بين المتغيرات واستنتاج القاسم المشترك بينهم.

جدول (٢٦) متغيرات التحليل في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / متغير التحليل	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بنيوي	٨	٣٠.٨	٣	٣٠	٣	٢٠	١٤	٢٧.٤
خصائص الأفراد والجماعات	٥	١٩.٢	١	١٠	٥	٣٣.٣	١١	٢١.٦
أكثر من متغير	٧	٢٦.٩	٣	٣٠	–	٠	١٠	١٩.٦
لا يوجد متغيرات	٦	٢٣.١	٣	٣٠	٧	٤٦.٧	١٦	٣١.٤
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

تبين من الجدول السابق أن:

– ٣١.٤% من الباحثين لم يفسر نتائج بحوثهم، واكتفوا بالعرض الجدولي والسردي فقط دون إرجاع الظاهرة لسبب أو أكثر، وهو ما اتضح في ٤٦.٧% من رسائل الماجستير، و٣٠% من رسائل الدكتوراه، و٢٣.١% من رسائل الماجستير.

– بينما اعتمد ٢٧.٤% من الباحثين على تفسيرات بنيوية، تمثلت تلك النسبة في ٣٠.٨% من البحوث، ٣٠% من رسائل الدكتوراه، ٢٠% من رسائل الماجستير.

–وأرجع ٢١.٦% من الباحثين تفسيرهم للظاهرة إلى خصائص الأفراد والجماعات، وهو ما تبين في ٣٣.٣% من رسائل الماجستير، ١٩.٢% من البحوث، و١٠% من رسائل الدكتوراه، فقد اتضح من تحليل مضمون (ر.د.٧) أن الباحثة اعتمدت على خصائص الأفراد والجماعات في تفسير وتحليل نتائج البحث حول الفقراء، كما في *ص٢١٥ (....وتعتمد طريقة استغلال هذه العلاقات لديهم بمهاراتهم الفردية والشخصية وليست على التعليم كمكون لاكتساب المهارة....).* وكذلك الباحثة (ر.م.١٢) والتي اعتمد في تفسير العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والسلوك الإنجابي على خصائص الأفراد وهو ما اتضح من التحليل في ص ١٧٩ *(...أن الشبكات القوية تتمثل فقط في المجتمع الحضري ...ويختلف تبعا لتعليم المرأة وعمل المرأة ومكان المعيشة سواء أكان مستوي عالياً أو مستوي بسيطاً.....).*

– كما جمع ١٩.٦% من الباحثين بين أكثر من متغير تفسيري في معالجة وتفسير نتائجهم، وهو ما ظهر في٣٠% من رسائل الدكتوراه، ٢٦.٩% من البحوث، فاتضح من التحليل أن الباحثة (ر.د.٤) اعتمدت على متغيرين للتحليل والتفسير: الأول بنيوي، بتأويل الظاهرة للسياق الاجتماعي، وهو ما اتضح من خلال تعقيبها على جدوى استخدام الإنترنت في بناء شبكات تواصل وعلاقات اجتماعية وتبادل معلومات وخبرات، بأن ذلك هروبًا من البطش الأمني، فالفيس بوك أُعتبر مقرًا افتراضيًّا لتبادل الآراء والخبرات، وعقد الاجتماعات، والمؤتمرات بعيدًا عن التجمعات البشرية الواقعية وما تسببه من خسائر، وبناء علاقات جديدة، كما في ص٤١٠ *(...كما ساعد الإنترنت في تعبئة المشاركة المدنية لدي أفراد العينة من خلال اتاحة مجال عام افتراضي جديد لا يساهم في استبعادهم.....)*، أما المتغير الآخر فهو خصائص الأفراد، فقد اعتبرت الإنترنت يساعد على الحفاظ على رأس المال الاجتماعي الواقعي من خلال السياق الافتراضي، لكن قد لا يساعد في بناء رأس مال اجتماعي مع أفراد جدد من خلال علاقات جديدة *(....إن الأفراد الذين يقلقون من دوافع الآخرين عمومًا سوف يخافون من التعرض للخداع على الإنترنت. وبالتالي فهم ينظرون إلى الإنترنت باعتباره تهديدًا، ويميلون إلى الحد من تفاعلاتهم*

عليه.....)، كما تعددت متغيرات التفسير والتحليل لدي الباحث (ر.د.٨)، فقد درس المجتمع النوبي كمجتمع محلي تاريخي ذو ثقافة خاصة يصعب الولوج لجنباتها، فظهرت متغيرات تفسير تاريخية وثقافية في جانب، وارجع بعضها التفسيرات والمعوقات للسياق الاجتماعي العام وبنيته ونظمه في جانب آخر. واعتمد الباحثون (ب.٢٣) على ثلاثة متغيرات للتفسير في دراسة رأس المال الاجتماعي لدي الطبقة الوسطي، فأرجعوا كوابح الثقة لخصائص الأفراد، وأرجعوا كوابح الاندماج والتجانس الاجتماعي واستثمار رأس المال الاجتماعي لمتغيرات تاريخية وبنيوية. وكذلك الباحث (ب.٢٤) فقد اعتمد على متغير تفسير خصائص الأفراد في ص٢٨٩ *(....ويمكن تفسير هذه النتائج بوجود اختلافات بين الذكور والإناث في عدة ممارسات يومية فالإناث يمكن أن يكون لديهن وقت فراغ أكثر من الذكور، وهو ما يمثل دافعاً لاستخدامهن المجتمعات الافتراضية.....)*، ومتغير تفسير بنيوي في ص٣٠٦ *(....ويمكن تفسير ذلك بتوفر كافة وسائل الاهتمام والتواصل والمشاركة في المجتمعات الافتراضية وفي المجتمع المحلي وعلي شبكة الإنترنت أمام السعوديين وغير السعوديين.....)*. كما اتضح من تحليل المضمون ل (ب.١٥) أن الباحث اعتمد على المتغيرات الثقافية كمتغير للتفسير والتحليل كما في ص٤٨٨ *(...قيمة تفضيل الذكور لدي الشباب في الوجه القبلي...تعود إلى الغرس الثقافي الذي يقوم به الأجداد للأبناء....)*، وكذلك المتغيرات الاقتصادية باعتبار الذكور من الأبناء عزوة ومورد اقتصادي للأسرة *(....فالرغبة في إنجاب الذكور بهذه المجتمعات يُعد مصدرا للهيبة والعزوة والقيمة الاقتصادية ومهما للتوريث....)*.

ل-القدرة على استخدام المقارنة كآلية للاستنتاجات:

يُقصد بالمقارنة أن يقارن الباحث بين ما توصل إليه من نتائج، ونتائج الدراسات السابقة والمقولات النظرية، وأن يقارن بين مجتمعه وغيره من المجتمعات. فقد اعتمد "ابن خلدون" في رؤيته المنهجية على الأساليب الآتية: التاريخي، والمقارن، والملاحظة، التاريخي: من خلال القراءة المتعمقة للمفكرين والفلاسفة والمؤرخين السالفين، بقصد المحاورة والكشف والتشكيك والنقد والاستنتاج، والمقارن: من خلال المقارنة بين ماضي الظاهرة وحاضرها، والوقوف على تطوراتها، ثم الاستنتاج، حيث أشار ابن خلدون إلى أهمية الربط بين التفكير السوسيولوجي والملاحظات التاريخية، وكان مؤمنًا بالدراسة العلمية للمجتمع والبحث الإمبيريقي وبالبحث في أسباب الظواهر الاجتماعية، وأشار "كونت" إلى أن المقارنة هي بديل التجربة لاستحالة إجراء تجارب، فالمقارنة

واجبة في أي بحث لبيان فروق وبناء تكامل وتفاضل في بنية القانون، وحدد كونت المقارنة بين المجتمعات وبعضها البعض في نفس الزمن، وبين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد، فقد وجَّه كونت الباحثين نحو المماثلة والمضاهاة أو التجربة (المقارنة) بين الظاهرة موضع الملاحظة وظاهرة أخري لإدراك قيمة ومعني الظاهرة الاجتماعية علميًا، ويجب أن تساعد الملاحظة والمماثلة الباحث في تشكيل وجهة نظر عامة، حتى يستطيع أن يحول كل الظواهر التي تُحيط به إلى معلومات اجتماعية عبر نقاط اتصال بالنظريات العلمية العليا، وبفضل الترابطات بين الظواهر بعضها ببعض.

جدول (٢٧) استخدام المقارنة في بحوث رأس المال الاجتماعي

المنتج / المقارنة	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قارن بين نتائجه وبين الدراسات السابقة والمقولات النظرية	١١	٤٢.٣	٦	٦٠	١٠	٦٦.٧	٢٧	٥٢.٩
لم يقارن	١٥	٥٧.٧	٤	٤٠	٥	٣٣.٣	٢٤	٤٧.١
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠
قارن بين نتائج مجتمعه وبين غيره من المجتمعات	–	٠	١	١٠	–	–	١	٢
لم يقارن	٢٦	١٠٠	٩	٩٠	١٥	١٠٠	٥٠	٩٨
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

اتضح من الجدول السابق أن:

– ٥٢.٩% من الباحثين قارنوا بين نتائجهم ونتائج ومقولات الدراسات السابقة، وإن كانت مقارنة مختصرة على دراسة واحدة يقارن معها كل نتائجه، وهو توظيف قاصر للمقارنة في البحث الاجتماعي، وتمثلت تلك النسبة في ٦٦.٧% من رسائل الماجستير، ٦٠% من رسائل الدكتوراه،

و٤٢.٣% من البحوث، فقد اعتمدت الباحثة (ر.د.١) على المقارنة بين نتائجها ونتائج الدراسات السابقة في التحليل، لكنها مقارنة في حالات الاتفاق فقط، كما يتضح في ص ١٩٩ *(ويتفق هذا مع دراسة عثمان هندي الذي يري أن مفهوم رأس المال الاجتماعي على أنه المخزون المورديي الكامل ظاهرا أم كامنا من قدرات العمل الجماعي التي يملكها النظام النشط.....)*.

– بينما خلي ٤٧.١% من البحوث والرسائل من أية مقارنة وتوظيف للمقولات النظرية والدراسات السابقة في بحوث رأس المال الاجتماعي، وشكلت البحوث النسبة الأعلى ب٥٧.٧% من البحوث، وهي نسبة مرتفعة لباحثين من المفترض أنهم خبراء، تلتها رسائل الدكتوراه بنسبة ٤٠%، وأخيرًا الماجستير بنسبة٣٣.٣%.

–كما لم يقارن ٩٨% من الباحثين بين مجتمعات ووحدات دراستهم وغيرها والوحدات والمجتمعات، في مقابل٢% وهي ممثلة لرسالة دكتوراه واحده. فقد قارن الباحثان في (ب.٨) بين ما توصلا إليه من نتائج في مجتمع دراسته وبين نظيرتها في المجتمعات الأخرى، وهو ما اتضح من تحليل المضمون في ص٦٠٢ *(.....حيث تتشابه الأسباب التي تدفع المرأة في مختلف الأقطار العربية نحو العمل التطوعي، وتتشابه أيضا المعوقات التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في هذا العمل.....ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى تشابه البنية الاجتماعية والأطر الثقافية للمجتمع العربي بمختلف تجلياته....)*.

م–مدى سلامة الاستنتاج:

تعد عملية تفسير النتائج عملية تجميع وتأليف، تتضمن وظائف عقلية مميزة كالمقارنة بين الحقائق، وملاحظة العلاقات التي تربطها ببعضها البعض، وبيان نقاط الاتفاق والاختلاف، فتلك العمليات الذهنية هي عماد عملية التفسير والاستنتاج (الساعاتي، ١٩٨٢م: ٣١٤)، وتتفاوت القدرة على الاستنتاج بين الباحثين، وهو ما أشار إليه ابن خلدون في عمليات السبر والتقسيم والغوص، فالسبر هو حصر الفكر في بحث المعلومات الحاضرة في الذهن عن أقسام العلل والأوصاف التي قد تصلح كعلة، أما التقسيم فهو تصنيف هذه الأقسام أو الأوصاف مع الفحص والتدقيق إلى أن يبقي قسم واحد تنحصر فيه العلة أو وصف يصلح كعلة (الساعاتي، ٢٠٠٦: ١٧٦– ١٧٧)، ويُقصد بالاستبطان الاجتماعي التأمل الذاتي للمحتوي الاجتماعي، والباحث عقب جمعه لمادة النظرية والميدانية يعكف على كتابة التقرير النهائي للبحث بصورة علمية منطقية، وفي أثناء جمعه لتلك المادة وبحثه وقراءته يكون قد شكل مخزونًا معرفيًّا مستبطنًا

داخل ذهنه ووعيه، وهو ما يعنيه على تنميط المادة ودحضها والخروج باستنتاج علمي يقدم معرفة علمية وليدة، وهي عملية شاقة على الباحث فهي ختام العمل البحثي منهجياً وفيها تكون الإضافة من تحليل وتفسير مبرهن، أما العملية العقلية الأخرى في ضوء السبر والتقسيم المرتبطة بالاستبطان الاجتماعي وهي عملية الغوص، وهي عملية ذهنية غاية الأهمية تعبر عن المستحدث والجديد من العلم، أي أنها العملية الذهنية التي تمكن الباحث من التجديد والإضافة للعلم، وأشار "ابن خلدون" إلى أن الباحث يجب عليه أن يهيئ نفسه ذهنيًا لعملية الغوص، فإذا شعر بصعوبات تُعيقه فعليه بتفتيت الألفاظ وتبسيطها، تحليل البلاغيات، ثم عليه الخلاص إلى فضاء الفكر الطبيعي الذي فُطِرَ عليه، وعليه بترك الصناعي –قصد به المنطق ومبادئه– وتفريغ الذهن من أي شيء ماعدا موضوع البحث، فالإلهام العلمي والفكري لا يحدث إلا في أثناء عملية الغوص، فهو وسيلة لبناء القواعد السليمة التي يمكن البناء عليها، أي طريق الابتكار والتفنن.

وفي إطار التفسير والاستنتاج، أشار فرانسيس بيكون إلى ثلاثة قوائم تُعين الباحث في التصنيف والترتيب ليصل لمرحلة الاستنتاج هم: قائمة الحضور والإثبات، وقائمة الغياب والنفي، وقائمة التفاوت في الدرجة، وأشار باشلارد (١٩٨٢م) إلى أن العقل العلمي يجب أن يُحدث قطيعة ابيستومولوجية للتدليل على موضوعية موضوعه، وتبدأ القطيعة من التسليم بالقطيعة بين المعرفة المجردة والمعرفة العلمية، وتبدأ الموضوعية بالتحفيز والحاجة إلى الشعور بالموضوع – الإحساس بالظاهرة– وأن يصبح مرافقًا ذهنيًا للعقل العلمي، وربط بين التحفيز والفشل كعائق للحافز، الذي بدونه يصبح التحفيز قيمة مستقلة (باشلارد، ١٩٨٢م: ١٩٢)، وأن ثمة وجود لحلقة مفرغة في القطيعة الابيستومولوجية بين المعرفتين، ولملئها يجب تحقيق ضبط اجتماعي، بإرساء الموضوعية على جميع سلوكيات الأفراد، وإخضاع الموضوع لضبط موضوع آخر. ويُقصد بسلامة الاستنتاج: تحديد قدرة الباحث على الوصول لاستنتاج علمي وفق المستويات الآتية: الوصف، التحليل، المقارنة، التفسير والتأويل، والتي من خلالها يتوصل لتوصيات علمية وتطبيقية واقعية وفعّالة.

ن–القدرة التحليلية وسلامة الاستنتاج:

تمر عملية التحليل والتفسير والاستنتاج بعدة مستويات تعبر عن مستوي التناول وفاعليته، فالبحث العلمي يسعي لاستكشاف المشكلة واستنتاج حلول وتنبؤات للتحكم بها، وللوصول لذلك الاستنتاج يمر الباحث بعدة مستويات: تبدأ من الوصف، ويُقصد به أن يقدم الباحث توصيفًا كاملًا لكافة متغيرات البحث، ونتائجه، ثم التحليل ويقصد به تحليل المتغيرات

وبيان علاقاتهم، ثم مستوي المقارنة، وهو المستوي الذي يبدأ فيه الباحث باستكشاف خصوصية وطبيعة متغيراته وتبايناتها، وهي مرحلة إدراك كلي للظاهرة وبنيتها، وأخيرًا التفسير والتأويل هو آخر المستويات والهدف الأساس من البحث، فهو مستوي فهم الظاهرة وتأويل سياقها للتنبؤ والتحكم.

جدول (٢٨) مستويات الاستنتاج

المنتج / مستويات الاستنتاج والتحليل	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وصف	١٦	٦١.٥	٥	٥٠	٨	٥٣.٣	٢٩	٥٦.٩
تحليل	٦	٢٣.١	٤	٤٠	٧	٤٦.٧	١٧	٣٣.٣
مقارنة	١	٣.٩	–	٠	–	–	١	٢
تفسير وتأويل	٣	١١.٥	١	١٠	–	–	٤	٧.٨
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول أن:

– ٥٦.٩% من البحوث والرسائل لم تتخط مرحلة الوصف، وهو ما تبين في ٦١.٥% من البحوث، و٥٣.٣% من رسائل الماجستير، و٥٠% من رسائل الدكتوراه.

–بينما مرت ٣٣.٣% من البحوث والرسائل بمرحلة من الوصف ثم التحليل، وتمثلت تلك النسبة في ٤٦.٧% من رسائل الدكتوراه، و٤٠% من رسائل الماجستير، ٢٣.١% من البحوث.

–ووصلت ٧.٨% من البحوث والرسائل لمستوي التفسير والتأويل، أي حققت هدف البحث العلمي من فهم الظاهرة ومكوناتها وتفسير أسبابها للتحكم والتنبؤ، وهو ما كشفت عن ١١.٥% من البحوث، و١٠% من رسائل الدكتوراه، فقد تمكن الباحث (ر.م٧٠) من تفسير نتائج ميدانه الخاص برأس المال الاجتماعي لدي أطفال الشوارع، وهو ما يتضح في ص١٨٦ *(رأس المال*

الاجتماعي من الطبيعي أن يكون مصدره الأسرة كما تحدث عنه "جيمس كولمان" ولكن الأمر جد مختلف بالنسبة لأطفال الشوارع.....وتؤكد دراسة "بوتين" أن السبب الأساسي....انخفاض رأس المال الاجتماعي لدي أسرهم....إذ إن العلاقة جدلية بين رأس المال الاجتماعي للأسرة وللطفل).

جدول (٢٩) مدى القدرة على الاستنتاج

المنتج / الاستنتاج	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ثمة استنتاج	٢	٧.٧	٣	٣٠	٢	١٣.٣	٧	١٣.٧
لم يستنتج	٢٤	٩٢.٣	٧	٧٠	١٣	٨٦.٧	٤٤	٨٦.٣
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول: أن ١٣.٧% من البحوث قد توصلت لاستنتاجات حول موضوع البحث ومشكلته ومتغيراته، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالذين لم يتمكنوا من الاستنتاج، فقد استنتج الباحث (ر.د.٩) بعض المفاهيم التي أدعي أصالتها واعتبرها من نتائج بحثه واستخلاصاته النظرية مثل رأس المال الاجتماعي الافتراضي، الثقة الافتراضية، التشبيك الافتراضي. واستنتجت الباحثة (ر.م.١٤) بعض الاستنتاجات من نتائج الدراسة المجردة، فتناولها يعد إمبريقي مجتزأ، يخلو من التحليل والتفسير، ومنعزل عن السياق النظري، كما في ص٢٩٦ *(...أن الحالة الاقتصادية لها تأثير واضح على الأداء التنظيمي ..... انخفاض معدل الثقة الاجتماعية لدي أعضاء هيئة التدريس رغم ارتفاع نسبة المشاركة الاجتماعية.....).* كما اتضح من التحليل أن الباحث (ب.١٢) خرج من تحليل ببيانات مجتمع بحثه بثلاثة استنتاجات في ص١٦٦ *(..تبين أن الأداء التنظيمي عال في البنوك الحكومية والخاصة وإن كان في البنوك الخاصة أعلي...)*، وهو ما يمكن أن يُعزي إلى طبيعة المهارات الذهنية والتدريبات التي يتعرض لها الباحث في إطار تنشئته كباحث، كما تعزي لطبيعة الفعل العلمي الأداتي الطاغي على الباحثين الاجتماعيين، بالالتزام بنموذج دون فهم وإدراك لكامل لمحاكاته، فيفتقد الباحثون للقدرة على الاستنتاج.

س-القدرة على استخلاص دلالات نظرية وتطبيقية:

يعالج الباحث ظاهرته ويحللها ويفسرها ليخرج منها بعدة توصيات لمعالجة المشكلة وحلها، وتنقسم تلك التوصيات إلي: توصيات علمية تهدف لاقتراح أفكار وموضوعات جديدة للبحث، أو إلى اختبار فروض جديدة، وهي انعكاس لأهمية البحث النظرية، وإلي توصيات تطبيقية تتمثل في صياغة سياسات أو تعديل سياسات وقوانين، أو تنفيذ برنامج أو مشروع محدد، وهي ممثلة للأهمية التطبيقية للبحث.

جدول (٣٠) طبيعة التوصيات والقدرة على الاستخلاص النظري والتطبيقي

المنتج / التوصيات	البحوث		الدكتوراه		الماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صاغ التوصيات من النتائج	٣	١١.٥	٤	٤٠	٧	٤٦.٧	١٤	٢٧.٥
كتبها من وجدانه	٦	٢٣.١	٢	٢٠	٦	٤٠	١٤	٢٧.٥
لا توجد توصيات	١٧	٦٥.٤	٤	٤٠	٢	١٣.٣	٢٣	٤٥
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠
استخلاصات نظرية	٢	٧.٧	٢	٢٠	–	٠	٤	٧.٨
استخلاصات تطبيقية	١	٣.٨	٢	٢٠	١	٦.٧	٤	٧.٨
لا يوجد استخلاص	٢٣	٨٨.٥	٦	٦٠	١٤	٩٣.٣	٤٣	٨٤.٣
المجموع	٢٦	١٠٠	١٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥١	١٠٠

تبين من الجدول السابق أن:

- ٤٥% من الباحثين لم يصغ توصيات من الأساس، وكانت النسبة الأبرز في البحوث، بينما ٢٧.٥% من الباحثين صاغوا توصيات فعلية مرتبطة بنتائج البحث، و٢٧.٥% صاغوا توصيات لا ترتبط بموضوع البحث، أو منقولة من غيرها من البحوث أو الرسائل. فالبحوث الخاصة

بالطلبة بحوث الماجستير والدكتوراه أصبحت لا تتعدي التحديد السطحي والبسيط لمشكلة ما وصياغتها بما لا يشكل انفصالًا بالمعرفة العامية –طالب بورديو الباحثين بضرورة القطيعة مع المعرفة العامية نحو العلمية– وتكون نتيجة المنتج البحثي سطحية ركيكة التحليل والوصف، وقد تصل إلى حد السذاجة، وتكون البحوث والرسائل مجرد استنساخ لبعض التراث الأدبي والدراسات السابقة، وهذا ما فسر غياب الإضافة العلمية في العديد من البحوث والرسائل (عنصر، ١٩٩٠م: ٩٢)، حيث تبدو أغلب هذه الرسائل كأنها عبارة عن استنساخ مشوه لبعض الأبحاث والدراسات السابقة، وهذا ما أدي إلى عنصري الإبداع والإضافة العلمية في الكثير من البحوث والرسائل.

–خلت ٨٤.٣% من البحوث من الاستخلاصات النظرية والتطبيقية، حيث إن ٧.٨% من البحوث توصلت لاستخلاصات نظرية، و٧.٨% توصلت لاستخلاصات تطبيقية. فقد طرح الباحث (ر.د.٦) دلالات (استخلاصات) نظرية وتطبيقية من خلال الاتفاق مع بعض أدبيات التراث البحثي، والاختلاف مع البعض الآخر، فقد تبني بعض الرؤى النظرية واختبرها، واستخلص من الاختبار بعض الدلالات حول صحتها أو رفضه، كما استخلص بعض الدلالات التطبيقية من نتائج التحليل الميداني في صورة توصيات ومقترحات واقعية، فحدد المشكلة وتحليلها وتفسيرها ثم أسرد ما يجب فعله في سبيل مواجهتها.

ثالثًا: الاستنتاجات العامة للبحث

١– فيما يتعلق بالضبط المنهجي وسلامة الإجراءات في بحوث رأس المال الاجتماعي في مصر:

أ– اتضح من الأسلوب المنهجي للبحث الآتي:

- الباحثون يميلون إلى استخدام مصطلح منهج للتعبير عن طريقة البحث.
- اعتمد الباحثون في دراسة رأس المال الاجتماعي في مصر على الأسلوب الكمي، وقلة منهم فقط اعتمدت على الأسلوب الكيفي والأسلوب التكاملي.

ب–تبين من نوع البحث ومدي ملاءمته لدراسة الظاهرة أن:

- غالبية الباحثين درس رأس المال الاجتماعي عن طريق الأسلوب الوصفي، والوصفي التحليلي باعتبارهما أكثر الأساليب استخداما في البحث السوسيولوجي المصري.
- تلاؤم نوع البحث المستخدم مع موضوعه وأهدافه في قرابة ثلثي البحوث والرسائل.

ج- كشف تحليل المضمون حول طرق البحث المستخدمة في بحوث رأس المال الاجتماعي بمصر وأدواته عن:

- تعد طريقة المسح الاجتماعي أكثر الطرق استخدامًا في بحوث رأس المال الاجتماعي بمصر، تلتها طريقة دراسة الحالة.
- تعد أداة الاستبيان أكثر الأدوات استخدامًا في دراسة رأس المال الاجتماعي، وتلتها أداة دليل المقابلة.
- لم يذكر غالبية الباحثين طريقة تصميم الأداة المستخدمة في بحوث رأس المال الاجتماعي.
- تلاءمت الأدوات مع الطرق والموضوعات المبحوثة حول رأس المال الاجتماعي في أكثر من ثلاثة أرباع البحوث والرسائل.

د- تبين من سلامة تحديد مجتمع البحث والمعاينة ما يلي:

- اعتمدت الفئة الأكبر من البحوث على عينات عشوائية بسيطة، تلتها عينات عمدية.
- لم يذكر أكثر من نصف الباحثين طريقة اختيار وتحديد العينات الخاصة ببحوثهم.

هـ- اتضح من نوع مصادر البيانات التي اعتمدت عليها بحوث رأس المال الاجتماعي بمصر أن: الباحثين اعتمدوا على مصادر أولية في بناء بحوثهم، واعتمدت نسبة محدودة على الجمع بين كلا النوعين من المصادر الأولية والثانوية.

و- كشف تحليل المضمون حول أسلوب المعالجة الإحصائية أنه لا توجد معالجة إحصائية في قرابة نصف بحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي، واعتمد قرابة الثلث من البحوث على الإحصاء الاستدلالي، وأقلهم الوصفي.

ز- تبين من تحليل المضمون للبحوث والرسائل أن العرض الجدولي أكثر وسائل عرض البيانات شيوعًا واستخدامًا في بحوث ورسائل رأس المال الاجتماعي في مصر، تلاه العرض السردي للبيانات.

٢- فيما يتعلق بمتغيرات التحليل والتفسير في بحوث رأس المال الاجتماعي في مصر:

أ- اتخذ أكثر من ثلث الباحثين من الجماعة (تنظيم) كوحدة لتحليل الوحدات التي يدرسونها، واعتمدت نسبة مقاربة أقل بقليل من الباحثين على الفرد كوحدة للتحليل.

ب- اعتمد ثلث الباحثين على مستوي التحليل الميكروسوسيولوجي من خلال عزل الظاهرة عن سياقها، ونسب كل واقعة اجتماعية لخصائص الأفراد، كما اعتمد ربع الباحثين على مستوي التحليل الميسوسوسيولوجي الذي ينسب الواقعة للنظم الاجتماعية، تلتهما فئة من الباحثين مزجت بين مستويين أو أكثر من مستويات التحليل، ثم مستوي التحليل الماكروسوسيولوجي الذي ينسب الواقعة للبيئة الاجتماعية ككل.

ج- اتضح من التحليل أنه لا توجد متغيرات للتفسير في ثلث البحوث والرسائل، وأنه قرابة الثلث من البحوث اعتمدت على التفسير البنيوي، ثم خصائص الأفراد والجماعات.

٣- فيما يتعلق بالقدرة على استخدام المقارنة في الاستنتاجات في بحوث رأس المال الاجتماعي في مصر:

أ- قارن أكثر من نصف الباحثين بين نتائج بحوثهم وبين الدراسات السابقة والمقولات النظرية.

ب- لم يقارن باحثوا رأس المال الاجتماعي بين ما توصلوا إليه من نتائج تخص مجتمعهم، وبين نتائج غيرهم من المجتمعات.

٣- فيما يتعلق بسلامة الاستنتاج في بحوث رأس المال الاجتماعي في مصر:

أ- اتضح من القدرة التحليلية وسلامة الاستنتاج أن أكثر من نصف الباحثين اعتمدوا على مستوي الوصف، واعتمد الثلث منهم على التحليل، بينما اعتمدت نسبة بسيطة جدًا على التفسير والتأويل والمقارنة.

ب-لم يقدم غالبية الباحثين استنتاجات حول موضوع البحث ومشكلته ومتغيراته.

٤- فيما يتعلق بالقدرة على استخلاص الدلالات النظرية والتطبيقية في بحوث رأس المال الاجتماعي في مصر:

لم تقدم الفئة الأعلى من البحوث استخلاصات نظرية أو تطبيقية حول موضوع البحث ونتائجه.

ف- فيما يتعلق بالقدرة على صياغة التوصيات في بحوث رأس المال الاجتماعي في مصر:

لم يقدم قرابة نصف الباحثين توصيات حول موضوعات بحوثهم، وتساوت النسبة بين من صاغ توصيات من نتائجه ومن كتبها من وجدانه دون ربط مع النتائج.

رابعًا: توصيات البحث

١- يجب الاعتماد على التكامل المنهجي في دراسة رأس المال الاجتماعي، ما بين أسلوب التحليل الثانوي المعتمد على الإحصاءات والتقارير الصادرة حول مجتمع بحثه بجانب الأسلوب الكيفي والكمي في رصد الوقائع. الدلالات التطبيقية للبحث.

٢- التنشئة الأكاديمية السليمة للطلاب والباحثين وخاصّة في مقرر مناهج البحث من خلال أعضاء هيئة تدريس متخصصين، وأن يتم انتداب أعضاء هيئة تدريس من الأساتذة المتخصصين والمخضرمين في هذه المقررات.

٣- يجب على الأقسام تبني قضايا وأفكار تشكل الوعي الجمعي والهوية البحثية للقسم لتخرج في صورة خريطة بحثية محددة يحققها باحثوا القسم بمختلف درجاتهم من باحثين خبراء لباحثي الدكتوراه، وباحثي الماجستير، فتُخرج نتائج مرتبطة بالسياق الاجتماعي، وتحقق منفعة لمتخذي القرار، وتربط العلم بالمجتمع، فتزداد الحوافز والرغبة نحو البحث، للبحث لا للترقي فقط، والعمل الفردي؛ فتنضبط الجودة البحثية.

٤- تعديل اللائحة الداخلية للأقسام بزيادة عدد المواد التي يدرسها الطلبة باللغة الإنجليزية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، لتطوير مهارات الباحثين في اللغة الاجتماعية الأجنبية. وإعادة النظر لمحتوي المواد التي يدرسها الطلبة في مراحل الليسانس والماجستير والدكتوراه باللغة الإنجليزية، وأن يتم انتداب أعضاء هيئة تدريس متخصصين في الترجمة الاجتماعية بدلًا من أن يدرسها عضو من القسم وفق مدى لغوي محدود.

٥- تطوير مهارات اللغة العربية لدي الطلبة والباحثين، من خلال التنشئة الأكاديمية القويمة، بدلًا من الركاكة اللغوية التي تتسم بها بعض الرسائل والبحوث.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

١-التايب. عائشة. (٢٠١٦م). الأطروحة الجامعية في مجال العلوم الاجتماعية بدول الخليج العربي: اتجاهات البحث وسياقات الإنتاج. الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية... مصاعب التفكير خارج الصندوق. الجزء الأول. تونس. منتدي العلوم الاجتماعية.

٢-الجوهري. محمد. (١٩٨٠م). علم الاجتماع في مصر ورسالة هذه المجلة. الكلمة الافتتاحية. الكتاب السنوي لعلم الاجتماع. العدد الأول. دار المعارف.

٢-الجوهري. محمد وآخرون. (٢٠٠٧م). مقدمة في دراسة الأنثروبولوجيا. القاهرة. د.ن.

٤-الحايس. عبدالوهاب جودة. (٢٠٠٤م). بعض مشكلات الباحثين الشبان في مصر. المؤتمر الأول لكلية الآداب- جامعة عين شمس التفكير العلمي ومجتمع المعرفة. كلية الآداب. جامعة عين شمس.

٥-الحايس. عبدالوهاب. (٢٠١١م). التوجهات المنهجية لاطروحات الماجستير في قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي بجامعة السلطان قابوس. الملتقي العلمي تجويد الرسائل والاطروحات العلمية وتفعيل دورها الامني. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية كلية الدراسات العليا.

٦-الحايس، عبد الوهاب جودة. (١٩٩٦م). ملامح الوعي الاجتماعي لدي الباحثين في ميدان علم الاجتماع وانعكاساتها على المنتج البحثي. رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة عين شمس.

٧-الخولي. يُمني طريف. (٢٠٠٠م)، فلسفة العلم في القرن العشرين. الأصول- الحصاد- الآفاق المستقبلية. عالم المعرفة. الكويت.

٨-الساعاتي. سامية حسن. (٢٠٠٦م). ابن خلدون مبدعاً: قراءة جديدة لفكره ومنهجه في علم الاجتماع. القاهرة: المجلس الاعلي للثقافة.

٩-الساعاتي، حسن. (١٩٨٢م). تصميم البحوث الاجتماعية: نسق منهجي جديد. بيروت. دار النهضة العربية.

١٠-الضحيان. الدليمي. سعود. عبدالله . (١٩٩٨م). المنهجية والرسائل الجامعية: دراسة حالة. مجلة العلوم الاجتماعية. م ٢٦. ع٤.

١١-القصاص، مهدي محمد. (٢٠٠٤م) البحث العلمي وتطلعات الباحثين: دراسة استطلاعية لأراء بعض الخبراء في العلوم الاجتماعية. المؤتمر العلمي التاسع استشراف المستقبل. المملكة الأردنية الهامشية. جامعة فيلادلفيا. كلية الآداب والفنون. ٢٦-٢٨ ابريل. ص ٤٦٥- ٤٩٠.

١٢-المصري، سعيد. (٢٠١٧م). الإنتاج العربي لعلم الاجتماع في مصر دراسة لعينة من الكُتب المنشورة من ٢٠٠٠إلي ٢٠١٦. بيروت. المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

١٣-النكلاوي. أحمد. (٢٠٠٣م). طرق البحث الاجتماعي.القاهرة. دار الثقافة العربية.

١٤-باشلار. غاستون (ب). (١٩٨٤م). العقلانية التطبيقية (المجلد الطبعة الاولي). (بسام الهاشم، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

١٥-باشلار. غاستون. (١٩٨٢م). تكوين العقل العلمي، مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية (المجلد الطبعة الثانية). (خليل أحمد خليل، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

١٦-باشلارد. غاستون (أ). (١٩٨٣م). الفكر العلمي الجديد (المجلد الطبعة الثانية). (عبدالله عبد الدايم، المحرر، و عادل العوا، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

١٧-بامبرا. جيرمندر ك.. (٢٠١٦م). إعادة التفكير في الحداثة، نزعة ما بعد الاستعمار والخيال السوسيولوجي. (ترجمة: إبتسام سيد علام، حنان محمد حافظ، مراجعة أحمد زايد، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

١٨-بامية، محمد. (٢٠١٥م) العلوم الاجتماعية في العالم العربي أشكال الحضور. بيروت. التقرير الاول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية. المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

١٩-بدوي، أحمد موسي. (٢٠٠٩م). الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٠-بورديو . بيير (أ). (١٩٩٣م). حرفة عالم الاجتماع. (نظير جاهل، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الحقيقة.

٢١-بورديو. بيير (ب). (٢٠٠٢م). بعبارة أخري (محاولات باتجاه سوسيولوجية إنعكاسية) (المجلد الاولي). (أحمد حسان، المترجمون) القاهرة: ميريت للنشر.

٢٢-بورديو. بيير (ج). (٢٠١٨م). أسباب عملية: إعادة النظر بالفلسفة. (أنور مغيث، المترجمون) القاهرة: أفاق للنشر والتوزيع.

٢٣-بورديو. بيير. (١٩٩٥م). أسئلة علم الاجتماع: حول الثقافة، والسلطة، والعنف الرمزي. (ابراهيم فتحي، المترجمون) القاهرة، مصر: دار العالم الثالث.

٢٤-بوسحلة. إيناس (٢٠١٨م). الهوية السوسيولوجية للباحث في علم الاجتماع دراسة ميدانية لأطروحات الدكتوراه بالجامعات الجزائرية. رسالة دكتوراه غير منشوره. قسم علم الاجتماع والديموغرافيا. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة باتنة. الجزائر.

٢٥-بيكون. فرانسيس. (٢٠١٨م)، الأورجانون الجديد، إرشادات صادقة في تفسير الطبيعة، ترجمة: عادل مصطفي، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة.

٢٦-جلبي. على عبدلرازق. (٢٠١٣م). المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

٢٧-جمعه، محمد حسين أنور وآخرون. (٢٠٢٢م). واقع استخدام النظرية في البحث الاجتماعي وتحدياته: دراسة تحليلية لبعض بحوث رأس المال الاجتماعي. مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم. مج ١٤. ع١. يناير.

٢٨-جيدنز. أنطوني. (٢٠٠٦م). مقدمة نقدية في علم الاجتماع (المجلد الثانية). (أحمد زايد وآخرون، المترجمون) القاهرة، مصر: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاداب، جامعة القاهرة.

٢٩-حجازي .محمد عزت. (١٩٨٦م). الازمة الراهنة لعلم الاجتماع العربي. ندوة نحو علم اجتماع عربي: علم الاجماع والمشكلات العربية الراهنة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

٣٠-حجازي، عزت. (يناير، ٢٠٠٦م). رأس المال الاجتماعي كأداة تحليلية في العلوم الاجتماعية. القاهرة. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المجلة الاجتماعية القومية. مج (٤٣). ع (١).

٣١-حجازي، أحمد مجدي. (١٩٨٥م). المثقف العربي والالتزام الايدولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي. المستقبل العربي. بيروت. ع١٧٥.

٣٢-حجازي، أحمد مجدي. (١٩٩٠م). وضع علم الاجتماع في مصر رؤية تحليلية نقدية (١٩٧٠- ١٩٩٨م) مجلة أحوال مصرية. مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية. ع٣.

٣٣-حسن. عبدالباسط محمد. (١٩٨٢م). أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، الطبعة الثامنة، ص ٢١٠.

٣٤-دسوقي، نفسية حسن. (٢٠٠٤م) أساليب التنشئة الاكاديمية للباحثين في علم الاجتماع في مصر دراسة استطلاعية. رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة القاهرة.

٣٥-دوركايم. إيميل. (٢٠١١م). قواعد المنهج في علم الاجتماع. ترجمة (محمود قاسم). مراجعة (السيد محمد البدوي). تقديم (محمد الجوهري). المركز القومي للترجمة. القاهرة.

٣٦-ذبيحي. لحسن.(٢٠١٧م). أخطاء شائعة في البحوث العلمية في مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية. مركز جيل البحث العلمي. الجزائر. العدد ٢٨. فبراير.

٣٧-زايد. احمد (٢٠١٦م). العلوم الاجتماعية في مصر: التأسيس الأكاديمي وأنماط التعلم ومخرجاته. الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية: مصاعب التفكير خارج الصندوق. في عبد الوهاب بن حفيظ وآخرون. الجزء الاول . ص ٦٩: ٩٢.

٣٨-زايد. أحمد وآخرون. (٢٠٠٦م) رأس المال الاجتماعي لدي الشرائح المهنية من الطبقة الوسطي. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. القاهرة. الطبعة الاولي.

٣٩-زايد. أحمد. (١٩٨٤م). علم الاجتماع. النظريات الكلاسيكية والنقدية. القاهرة. مصر. دار المعارف.

٤٠-شرف الدين، حمود محمد. (٢٠٠٩م). منهجية الرسائل الجامعية في علم الاجتماع: تحليل مضمون لبعض الرسائل المجازة في الجامعة اليمنية. مجلة كلية الاداب. كلية الاداب والعلوم الإنسانية. جامعة صنعاء. م ٣٢. ع١. ص ص ٤٥- ٩٢

٤١-عبد الحميد، إنجي محمد (٢٠١٠م): دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي. دراسة حالة للجمعيات الاهلية في مصر. المركز القومي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. سلسلة أبحاث ودراسات. مج ٣٥. القاهرة.

٤٢-عبد الفتاح. سمير خليل. (٢٠٠٦م). مبادئ علم االجتماع . عمان : دار المشرق الثقافي.

٤٣-عبد المعطي. فاروق. (١٩٩٣م). أوجست كونت مؤسس علم الاجتماع الحديث. بيروت. دار الكتب العلمية. الطبعة الاولي.

٤٤-عبد المعطي. عبد الباسط. (أغسطس ١٩٨١م) اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. الكويت، عالم المعرفة.

٤٥-عبدالحي. وليد. (٢٠١٦م). تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية. الكتاب الأول. أوراق. مجلة استشراف.

٤٦-عبدالكريم بكار. (٢٠١٣م). فصول في التفكير الموضوعي منطلقات ومواقف (المجلد السابعة). دمشق: دار القلم.

٤٧-عنصر العياشي. (١٩٩٠م). أزمة أم غياب علم الاجتماع. المستقبل العربي، ع ١٣٧. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

٤٨-فرغلي. على حسن. (١٩٨٦م). الاتجاهات النظرية والايدولوجية في بحوث التنمية الاجتماعية في مصر. رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة عين شمس. مصر.

٤٩-كانتيني، دانييل. (٢٠١٨م). إنتاج المعرف في مستوي الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والانسانيات في الجامعات العمومية المصرية. إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع. ع ٤١-٤٢ شتاء. ربيع. ص ١٣-٣٠.

٥٠- كون. توماس. (٢٠١٥م). بنية الثورات العلمية. (شوقي جلال، المترجمون) القاهرة: مكتبة الاسرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

٥١-مقدمة بن خلدون (١٩٦٥م)، تحقيق وتقديم: على عبد الواحد وافي، ط٢، لجنة البيان العربي، القاهرة.

٥٢-هويدي .يحيي. (١٩٨٤م). المعرفة والعلوم الاجتماعي. في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1-Akcomak, Semih. (Spring 2011). Social Capital of Social Capital Researchers. Review of Economics and Institutions. Vol-2. No2. Article5. ISSN 2038-1379. DOI 10.5202/rei.v2i2.32.

2-Bourdieu, Pierre (1986), The Form of Capital, in the Handbook of Theory and Research For The Sociology of Education, Edited by J.G Richardson, Green Word Press, New York, pp 241- 258.

3-Bush, Charles (2018), Online Social Capital: Social Networking Sites 's Influence on Civic and Political Engagement, Master of Arts, Thesis Sociology, Old Dominion University.

4-Coleman, James (1988), Social Capital in The Creation of Human Capital, The American Journal of Sociology,Vol 94, pp. 95- 120.

5-Daly, Siobhan. (2005) Social Capital and the Cultural Sector: Literature Review Prepared for the Department of Culture, Media and Sport. London School of Economics. Center for Civil Society.

6-Fukuyama Francis. (2002). Social Capital and Development: The Coming Agenda, Vol. (22), N(1), (Winter-Spring). By: Johns Hopkins University Press pp. 23-37.

7-Kitapci, Ismail (2017), Social Capital Failure: Negative Externalities of Social Capital, International Journal of Economic Studies, Vol 3, Issue 4, December, p p 581- 596.

8-Lin, Nan,(2010), Social Capital : Theory and Research, The Sensh Social Capital , Review No.1, Tokyo, p19

9-Mills, R. (2000). The Sociological Imagination. (T. Gitlin, Ed.) New York, U.S.A: Oxford University Press.

10-Portes, Alejandro. (1995). The Economic Sociology of Immigration: Essays on Networks, Ethnicity and Entrepreneurship. New York (NY): Russell Sage Foundation.

11-Putnam, Robert (2001), Social Capital: Measurement and Consequences, Isume: Canadian Journal of Policy Research, pp 41-51.

12-Zhang, Rongye and Others (2018), the Impact From Social Capital of University on The Cultivation of Student Quality, Journal of Marketing and HR (JMHR), Vol 7, Issue 1, February, p p 378-384.